

دار الوسيلة للطباعة والنشر
الخرطوم - السودان


الماركسية
وقضايا الثورة السودانية



نص التقرير العام المجاز في المؤتمر الرابع
للحزب الشيوعي السوداني

أكتوبر – ١٩٦٧

دار الوسيلة للطباعة والنشر
الخرطوم – السودان

مقدمة الطبعة الثانية

مرّ عشرون عاماً على كتابة هذه الوثيقة التاريخية التي كتبها الشهيد عبد الخالق محجوب وأجازها المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني (٢١ اكتوبر ١٩٦٧) ونشرت فيما بعد بعنوان (الماركسية وقضايا الثورة السودانية) .

لقد طرأت تغيرات وتطورات عديدة على الساحتين العالمية والسودانية . وتركت أثرها على الاستنتاجات التي توصلت اليها تلك الوثيقة ، وعلى شكل ومحتوى المهام التي طرحتها آنذاك على الشيوعيين . وسوف تجد تلك التغيرات والتطورات دون شك حظها الوافر من وثائق المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي ، إلا أن إعادة طبع (الماركسية وقضايا الثورة السودانية) كما هي بدون تعديل صارت ضرورية لتتعرف عليها الأجيال الجديدة التي سمعت عنها ولم تجد الفرصة للاطلاع عليها .

الجزء الأول

الباب الأول : الوضع الدولي

الباب الثاني: العالم العربي

الباب الأول

الوضع الدولي

١ ـ روح عصرنا

شهدت الفترة بين المؤتمرين الثالث والرابع للحزب الشيوعي السوداني تطورات كبيرة على الصعيد الدولي. ان المحصول الرئيسي لهذه السنوات هو النمو المتعاظم لقوة النظام الاشتراكي العالمي ونفوذه الدولي والتفكك السريع لنظام الحكم الاستعماري تحت ضربات حركة التحرر الوطني، واشتداد النضال الطبقي في العالم الرأسمالي والانحطاط والانحلال اللاحقين للنظام الرأسمالي العالمي. ان تفوق قوى الاشتراكية على الاستعمار، وقوى السلم على قوى الحرب أخذ يتجلى أكثر فأكثر على الصعيد العالمي. (بيان الأحزاب الشيوعية ـ اجتماع ١٩٦٠).

وخلال الأعوام السبعة التي تلت ذلك الاجتماع لوحظت الظواهر التالية: ـ

ـ من جهة توالت انتصارات الحركة الاشتراكية وحركة السلم واقترب نظام الحكم الاستعماري من التصفية وبرزت الاشتراكية كسبيل للتغيير الاجتماعي أمام الثورات الوطنية في آسيا وأفريقيا.

ـ ومن جهة أخرى تزايدت عدوانية الاستعمار العالمي بزعامة الاستعمار الامريكي وميله لتشديد حدة التوتر الدولي وتصدير الثورات المضادة للبلدان حديثة الاستقلال.

ـ ومن جهة ثالثة تعرضت الحركة الشيوعية العالمية وهي أكبر القوى الثورية في عصرنا إلى الانقسام بسبب نشاط قيادة الحزب الشيوعي الصيني بزعامة ماوتسي تونج وأفكارها الخاطئة حول القضايا المعاصرة. تلك الأفكار تتجسد فيما سمي (بالثورة الثقافية البروليتارية العظمى) والتي هي في الواقع تسيء إلى أفكار الشيوعية العلمية.

فهل تحمل هذه الظواهر المتباينة على الاعتقاد بحدوث تبديل في توازن القوى أو تغيير في محتوى العصر كعصر انهيار الاستعمار وانتصار الاشتراكية؟ كلا. إن اتساع عدوانية الاستعمار انما هي في المقام الأول دليل على تفاقم أزمته وتنامي تناقضاته وانحسار مراكز نفوذه وميله لاستعادتها بأشكال جديدة لا تستثني العنف. ودليل أيضاً على تراجع بيّن بين حركة التحرر العالمية. ولا يمكن التقليل من أن الانقسام في الحركة الشيوعية وعوامل الضعف الذاتية في بعض البلدان حديثة الاستقلال قد ساعدا الاستعماريين على التجرؤ لتأجيج حدة التوتر الدولي وتصدير الثورة المضادة إلى تلك البلدان.

ولكن هذه العوامل المؤقتة لا يمكن أن تلغي قوانين التطور الموضوعية والتي لخصها بيان الأحزاب الشيوعية عام ١٩٦٠ والقائلة: إن «المحتوى الرئيسي والاتجاه الرئيسي والخصائص الرئيسية للتطور التاريخي للمجتمع البشري يحددها في العصر الراهن النظام الاشتراكي العالمي والقوى المناضلة ضد الاستعمار ومن أجل إعادة بناء المجتمع على أساس اشتراكي، وكل جهد يبذله الاستعمار عاجز عن وقف التطور المستمر للمجتمع وقد أرسيت أسس متينة لانتصارات حاسمة مقبلة للاشتراكية. إن انتصار الاشتراكية الكامل حتمي لا مرد له».

٢ ـ جبهة واحدة ضد الامبريالية

إن معارضة هذه الصياغة العلمية لمحتوى العصر بالصياغة القائلة إن التناقض الرئيسي لعصرنا هو بين حركة التحرر الوطني والاستعمار وأن

المناطق الشاسعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هي مركز التناقضات في العالم المعاصر و « بؤرة عواصف الثورة العالمية » معارضة خاطئة نظرياً ومضرة علمياً بقضية الثورة العالمية. فهي تفصل بطريقة ميكانيكية بين مصالح الشعوب التي في جملتها تتعارض مع مصالح الرأسمالية العالمية والاستعمار.

إن النظام الاشتراكي العالمي وحركة الطبقة العاملة من أجل الاشتراكية في البلدان الرأسمالية وحركة التحرر الوطني تشكل في ما بينها جبهة عالمية واحدة للثورة العالمية (وجهة النظر اللينينية). ومن الخطأ عزل فصيلة واحدة واعتبارها الفصيلة المنوطة بإنجاز مهام الثورة العالمية: تتجسد تلك الوحدة في المصالح المشتركة والمستقبل الواحد لهذه الحركات.

يقول لينين حول حركة التحرر الوطني: « من الواضح كل الوضوح أن أغلبية سكان الكرة الأرضية التي تتجه في البدء وجهة التحرر الوطني ستنقلب على الرأسمالية والاستعمار في المعارك الفاصلة التي ستخوضها الثورة العالمية في المستقبل ». كما يصف الثورة الاشتراكية أنها « لن تكون كلياً ولا بصورة رئيسية عبارة عن نضال البروليتاريا في كل بلد من البلدان ضد برجوازيتها إنما ستكون نضالاً من قبل جميع المستعمرات والبلدان التي يقهرها الاستعمار، نضالاً من قبل جميع البلدان التابعة ضد الاستعمار العالمي ».

إن ظهور النظام الاشتراكي كنقيض تاريخي للنظام الرأسمالي وتطوره الهائل هو مكتسب ثوري لعمال وشعوب العالم أجمع ويوفر إمكانيات النمو اللاحق للحركة الاشتراكية والتحررية العالمية. ولقد أدى ذلك إلى تحول تاريخي يتسم بأن التناقض الرئيسي الذي يحدد مجرى الأحداث لم يعد التناقض بين الدول الاستعمارية والكبرى حول اقتسام العالم إنما بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي. إن القول بهذه الحقيقة مهم لحركة التحرر الوطني ليس فقط للتمييز بين أعدائها وأصدقائها بل ولمعرفة آفاق تطورها كحركة تنفصل عن الاستعمار لتأخذ سبيل التطور المستقل نحو الاشتراكية، لا لتبقى في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي حيث كانت تحتل مكاناً تابعاً. ومهم أيضاً

لدحض تلك المفاهيم السطحية والتي تزعم أن التناقضات الرئيسية انما هي بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وأن الدول الغنية وهي تشكل مجموعات صناعية متقدمة تحقق استغلالها للدول الفقيرة المنتجة للسلع الأولية عن طريق توحيد الأسعار في السوق العالمية. هذا الزعم يقوم على طمس الفوارق الجدلية بين طبيعة البلدان الرأسمالية والبلدان الاشتراكية واختلاف علاقات كل منها بالبلدان ضعيفة التطور.

لقد تكونت السوق العالمية في عهد تطور الرأسمالية إلى احتكار واستعمار عالمي يتسم بتصدير الأموال. ونتيجة لتزايد تصدير رؤوس الأموال واتساع نفوذ الاحتكارات اكتمل تقسيم العالم بين احتكارات الدول الاستعمارية الكبرى. ولقد وضعت الاحتكارات بين يديها كل مصادر الخامات والمصادر التي يمكن باستخدام التكنيك أن تحقق خامات في المستقبل. وتحقق هذه السيطرة للبلدان الرأسمالية أرباحاً احتكارية عالية.

لقد أدى انفصال الدول الاشتراكية عن النظام الرأسمالي العالمي (بكل مصادر خاماتها وأسواقها الداخلية التي كانت تستهلك قدراً كبيراً من السلع الصناعية) إلى تضييق السوق الرأسمالية العالمية. وأصبحت الاحتكارات تلجأ إلى مختلف الوسائل لتشديد استغلالها للبلدان المستعمرة.

إن الاستقلال السياسي الذي تحققه البلدان المستعمرة والتابعة يصبح سلاحاً فعالاً لوضع حد لأشكال السيطرة الاقتصادية الاحتكارية المباشرة. ولكن طالما ظلت تلك البلدان في محيط الاقتصاد الرأسمالي العالمي وأنها تخضع لأشكال الاستغلال الرأسمالي الذي يتحقق عن طريق خفض أسعار موادها الأولية ورفع أسعار السلع الصناعية التي تستوردها، وبأشكال أخرى جديدة تبدأ بالمعونات والقروض وتنتهي بسيطرة رؤوس الأموال الاحتكارية على مفاتيح الاقتصاد الوطني.

أما البلدان الاشتراكية فتقوم علاقات جديدة بينها وبين الدول حديثة الاستقلال على أساس المنفعة المتبادلة لا الاستغلال (حيث لم تعد بها طبقات

تعيش على الاستثمار الداخلي أو الخارجي) وتنسجم مصالحها مع مصالح تلك الدول في مواجهة الاحتكارات الرأسمالية في السوق العالمية. وتستطيع البلدان المستقلة بالاستناد إلى عون الدول الاشتراكية أن تتحكم في أسعار مواردها الأولية وذلك بطرق عديدة أهمها التنمية الصناعية لاستيعاب جزء من سلعها الأولية بما يقلل فيضها في السوق العالمي ويحسّن أسعارها ويقلل في ذات الوقت من استيراد السلع الصناعية من البلدان الرأسمالية وتنسيق سياستها الاقتصادية والتجارية لمواجهة تكتل الاحتكارات المتكتلة الساعية إلى خفض أسعار المواد الأولية، ولقد كان مؤتمر جنيف للتجارة الدولية عام ١٩٦٤ والذي وقفت فيه البلدان الاشتراكية بجانب البلدان المستقلة حديثاً بادرة إيجابية في هذا الاتجاه.

إن الحديث المجمل عن البلدان الغنية دون التمييز الضروري بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية لا يحرم البلدان المستقلة الضعيفة النمو من مساعدة البلدان الاشتراكية ومن احتذاء مثلها العملي في تصفية التخلف وتحقيق نهضة اقتصادية عظيمة في فترة تاريخية وجيزة وحسب، وانما يعرضها أيضاً للتخبط والوقوع في مزالق الاستعمار الحديث، مما يضعف الجبهة العالمية المعادية للاستعمار.

٣ ـ انقسام المعسكر الاشتراكي

وإذا كنا نؤكد أن الخصائص الرئيسية لتطور العصر يحددها النظام الاشتراكي والقوى المناضلة ضد الاستعمار ومن أجل الاشتراكية والحرية الوطنية فإن هذا العامل ينبغي النظر إليه من زاوية الوحدة. فالذي لا شك فيه أن انقسام تلك الجبهة وبشكل خاص قلبها الثوري ـ المعسكر الاشتراكي ـ يقلل من فعالية هذا العامل في التطور ويشجع الاستعماريين على عرقلة نضال الشعوب.

والوحدة ممكنة طالما كان الاتجاه العام للتطور ليس لصالح الاستعمار.

وتتحقق تلك الإمكانية بالنضال المتفاني لمجموع الحركة الشيوعية على أساس الماركسية اللينينية ومبادىء الأممية البروليتارية.

والرؤية السليمة للاتجاه العام للتطور وتقييم عمق التحولات الثورية المعاصرة التي تحدد ذلك الاتجاه يساعدان على تعزيز تلك الوحدة على الصعيد الإيديولوجي.

فما هو الأساس الموضوعي لتلك التحولات؟

إن ما جرى من تطورات جذرية في الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٧ يرفع الحركة الثورية العالمية إلى مستوى جديد نوعياً ويبدأ مرحلة جديدة للأزمة العامة للرأسمالية. وتتميز هذه المرحلة بكونها لم تأت كسابقاتها مرتبطة بالحرب العالمية وانما بتطور وتعاظم قوى النظام الاشتراكي العالمي في ظروف المباراة السلمية مع النظام الرأسمالي العالمي وتأثير هذا العامل على قضايا النضال من أجل الاشتراكية والتحرر والسلم العالمي.

لقد حققت الاشتراكية انتصارات راسخة وانقضى حلم الاستعماريين في إمكانية إعادة الرأسمالية إلى تلك البلدان لا من حيث الواقع الداخلي حيث تمت نهائياً تصفية الطبقات المعادية وخلقت مجتمعات مزدهرة اقتصادياً ومنسجمة اجتماعياً، ولا من حيث الوضع الدولي حيث أصبح بفضل القوى الدفاعية المستندة إلى أعلى ما وصل إليه التكنيك الحديث للبلدان الاشتراكية والاتحاد السوفياتي أصبح من الممكن رد أي عدوان على النظام الاشتراكي.

وكل انتصار يحققه النظام الاشتراكي العالمي في المباراة الاقتصادية ينزل بالاستعمار العالمي ضربة قاصمة ويقربه من النهاية كما وانه يؤثر بصورة رئيسية على تطور الثورة العالمية.

٤ - أزمة الرأسمالية العالمية

ومن الخمسينات دخلت الرأسمالية العالمية في المرحلة الثالثة من أزمتها

العامة والتي تتسم بتفاقم كافة تناقضات الاستعمار مما أدى إلى ضعفها وهبوطها.

في الأساس الاقتصادي تجد هذه المرحلة من الأزمة جذورها في تحول الرأسمالية الاحتكارية إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية.

إن اشتداد حركة التمركز الرأسمالي الاحتكاري وتطور حركة التكنيك الاحتكاري يحفزان الطغمة المالية للسيطرة على جهاز الدولة واستخدامه لتكثيف استغلال العمال ولتأمين رؤوس الأموال ومصالح الاحتكارات في الخارج عن طريق استخدام قوة الدولة.

إن رأسمالية الدولة الاحتكارية لا تعني تبديلاً في طبيعة الدولة. إنها نوع من الرأسمالية الاحتكارية يمتاز بامتزاجه بجهاز الدولة. وهي تؤكد صحة النظرية اللينينية عن الاستعمار كرأسمالية طفيلية ومتعفنة وفانية.

إن تعاظم تمركز الانتاج ورأس المال وتشابك الاحتكارات وإشاعة العسكرية في الاقتصاد انما يفضي إلى تكرار الأزمات الاقتصادية واتخاذها طابع الاستمرار وإلى مزيد من الانقسام التناحري بين الطبقات الاجتماعية على المجتمع.

واستخدام التكنيك الاحتكاري لن يقدم للاقتصاد الرأسمالي علاجاً ناجعاً في الأزمات الاقتصادية وفوضى الانتاج فعلى العكس تماماً يؤدي إلى المزيد من التعفن وعدم الاستقرار الداخلي للرأسمالية اللذان يتجليان في:

- عدم الاستخدام الكامل للقوى المنتجة ففي الولايات المتحدة مثلاً ظلت أكثر من ٣٧٪ من القدرات الانتاجية لصناعة الفولاذ عام ١٩٥٩ معطلة وفي نهاية ١٩٦٠ استخدم أقل من نصف جهاز الانتاج في صناعة الفولاذ، ولم يتجاوز تشغيل القدرات الانتاجية في امريكا حتى في فترات النهوض الاقتصادي ٧٠٪ إلى ٨٠٪. وهذا هو السبب في العطالة المزمنة وانخفاض القوى الشرائية وتدني مستوى معيشة الجماهير.

ـ تكررت الأزمات الاقتصادية وبشكل أعمق ومستمر ففي أزمة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ بلغ هبوط الانتاج في امريكا ١١٪ وفي أزمة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ بلغ ١٥٪ وفي الوقت الحاضر تنضج مقدمات أزمة عالمية أشد قوة.

ـ عسكرة الاقتصاد لم تقدم حلاً للأزمات. إن أزمة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ تفجرت في وقت كان فيه يصرف قرابة ٦٠ مليون دولار سنوياً على التسلح في بلدان حلف شمال الاطلسي.

وهذه العوامل تؤدي إلى تشديد التناقضات الأساسية للرأسمالية.

إن ميل الاتحادات الاحتكارية العالمية للدمج (أي تشكيل تجمعات اقتصادية مغلقة يجري داخلها إزالة الحواجز الجمركية وتوحيد الأسواق) بهدف مواجهة النظام الاشتراكي لن يقدم حلولاً جذرية لأزمة الرأسمالية المعاصرة. وعلى العكس انما يعمق منها بإثارته النزاع بين الدول الاستعمارية بأشكال جديدة. فالسوق الأوربية مثلاً قادت الاحتكارات الأوربية الغربية إلى كتلتين (السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة). وحتى داخل السوق الأوروبية يقوم التناقض بين الاحتكارات الفرنسية والألمانية الاتحادية بوصف الأخيرة قد استفادت أكثر من قيام السوق كما أن اتجاه التجمع لن يقضي على التناقض بين الاحتكارات الأوروبية والأمريكية.

ويظهر تعفن الرأسمالية المعاصرة على أشده في أكبر بلد رأسمالي أي الولايات المتحدة الأمريكية. فبالرغم مما تستنزفه من ثروات بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وتغلغلها بشكل سرطاني في اقتصاديات شركائها الأضعف في البلدان الرأسمالية فان اقتصادها يتسم بالعجز الدائم في استخدام قوى الانتاج مما يؤدي إلى العطالة المزمنة، وتدني وتائر الانتاج وتعدد أزمات فيض الانتاج مع انخفاض مستوى معيشة الجماهير.

والولايات المتحدة تجسد كل عدوانية الاستعمارية المعاصرة من تصدير

للثورات المضادة ونشر أعمال التجسس وتدبير المؤامرات ضد سيادة البلدان الحديثة وخلق الحروب الصغيرة وتوتر الموقف الدولي واتباع سياسة عدوانية ضد البلدان الاشتراكية وإحاطتها بالقواعد والكتل العسكرية.

إن اشتداد سيطرة الطغمة الاحتكارية المالية على حياة الأمة جذبت إلى النضال الملايين من الشغيلة بجانب الطبقة العاملة. وتتخذ الحركة الاضرابية طابعاً سياسياً متزايداً من أجل الديمقراطية والسلم ويتجلى اتساع العمل الثوري في تزايد النضالات المشتركة بين مختلف قوى اليسار.

كذلك تعمق من أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي التغييرات التي تحدث في منطقة التحرر الوطني ونزوع البلدان نحو علاقات اقتصادية متساوية.

وكل تعمق في الأزمة الاقتصادية يؤدي إلى تعميق الأزمة العامة للرأسمالية.

غير أن الأزمة العامة لا تعني الفكرة الخاطئة القائلة إنه لم يعد أمام الرأسمالية العالمية متنفس أو الضيق المطلق للسوق الرأسمالية أو تقلص الانتاج وركود التكنيك. ويلاحظ أن حجم الانتاج الرأسمالي قد زاد من عام ٣٨ إلى ١٩٦١ بمقدار ٢/٧ مرة كما يلاحظ ازدياد الاستثمارات الخارجية. إن ميل الاحتكارات إلى وقف تطور التكنيك وعدم الاستخدام الكامل للقوى المنتجة هو ميل نسبي. فهناك الميل الآخر لتطوير التكنيك بهدف التفوق في المنافسة الذي يؤدي إلى تطور القوى المنتجة ورفع الانتاج. إن تعفن الرأسمالية وعدم استقرارها الداخلي انما ينجمان عن ضيق علاقات الانتاج الرأسمالية (القائمة على التملك الفردي) بالثورة التكنيكية وتطور وسائل الانتاج مما يؤدي إلى أزمات فيض الانتاج وتعميق التناحرات الاجتماعية ويخلق الشروط الموضوعية للثورة الاشتراكية.

ولقد ساعدت عدة عوامل بعد الحرب الثانية على رفع الانتاج الرأسمالي كالحاجة إلى تجديد رأس المال الثابت بعد ما لحق بأدوات الانتاج من خراب

أثناء الحرب وإلى المزيد من السلع الاستهلاكية وظهور فروع جديدة في الصناعة (خاصة الكهربائية والذرية) وانتاج المواد الصناعية الخ. وكل هذه عوامل مؤقتة إذ إن العامل الثابت الذي يرفع الانتاج في كل الظروف هو ازدياد الرفاهية المادية للجماهير وهذا ما يتوفر في النظام الاشتراكي ويدفع بدوره إلى تطوره.

وتنعكس الأزمة العامة للرأسمالية في الحياة السياسية في الميل للتخلي عن الديمقراطية البرجوازية وبسط نفوذ الشركات الشامل على الأمة بوسائل الإرهاب السياسي والرشوة وخداع الجماهير. وفي المجال الخارجي باتباع سياسة « مواقع القوى » التي تستند على توسيع نطاق هستريا الحرب وإقامة الأحلاف العدوانية والقواعد العسكرية وبعث النازية والركض وراء التسلح للمواجهة مع البلدان الاشتراكية وإلى تصدير الثورات المضادة بمختلف الأشكال من الحروب الصغيرة، والانقلابات العسكرية والتآمر مع القوى الرجعية الخ، لإعادة النفوذ الاستعماري إلى البلدان حديثة الاستقلال.

أما في الصعيد الإيديولوجي فإن الأزمة العامة للرأسمالية تنعكس في المحاولة اليائسة لتجميل الرأسمالية وإخفاء طبيعة الاستعمار وتشويه أفكار الشيوعية التي تستحوذ على الملايين من الناس في العالم وجعل شعار محاربة الشيوعية شعاراً لسياسة الحرب والعدوان وفي استخدام الشوفينية والاتجاهات العنصرية لاضطهاد القوميات والتميز العنصري وفي تنمية نزعات التعصب القومي ومعارضتها مع أممية الاشتراكية، وفي إذكاء الإيديولوجية الفاشية المتطرفة وفي استغلال النزعات الدينية لتفتيت جبهة القوى المعادية للاستعمار وعرقلة التقدم. في كل ذلك تكشف الرجعية الاستعمارية انحطاط إيديولوجيتها البرجوازية وتأزمها الذي لا مخرج منه.

لقد حملت المرحلة الثالثة للأزمة العامة للرأسمالية المزيد من التردي والضعف، ولا زالت القاعدة القائلة بميل ميزان القوى موضوعياً لصالح الاشتراكية ـ بحكم قوانين التطور العامة ـ قاعدة سليمة. ولكن هذا لا

يدعـو إلى تفسير سطحـي للسيـاسـة الاستعمارية المعـاصرة واعتبـار كـل الاستعماريين نموراً من ورق بقدر ما يـدعـو إلى الدراسـة العلميـة الدقيقـة للقوانين الباطنية أيضاً لكل من النظامين ومدى تأثيرها على السياسة الدولية.

فبالرغم من الضعف العام الذي أصاب الاستعمار وتفكك نظام حكمه الاستعماري إلا أن انحسار السوق الرأسمالية لم يكن مطلقاً، وقد استطاع - وبفضل التكنيك الاحتكاري أيضاً - أن يحقق نمواً نسبياً ويستعيد بعض قواه «نمو الاحتكارات اليابانية» وأحلامه في السيطرة الاستعمارية. وهذا يشكل خطراً على حركة الشعوب المناضلة ضد الاستعمار الحديث. كما أن محاولات المانيا الاتحادية لامتلاك القنبلة الهيـدروجينيـة والأسلحـة الذريـة يشكل خطراً على السلم وهذا يستوجب يقظة الشعوب لتعزيز مكتسباتها في الحرية والسلم.

ومن جهة أخرى فإن التناقض الرئيسي بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي لا يبطل التناقضات بين الدول الاستعمارية التي أخذت تتفاقم وتهدد نظام الكتل والأحلاف العدوانية الاستعمارية.

٥ - انقسامات في المعسكر الرأسمالي

وتلك الخلافات ليست ظـاهـرة عـابـرة وسطحيـة وانما هـي انعكـاس للمتناقضات الرأسمالية التي تتفاقم تحت ظل التناقض الأكبر بينها وبين النظام الاشتراكي. إن قانون التطور المتفاوت بين الدول الرأسمالية ما زال يفعل فعله. فقد أصبحت امريكا بعد الحرب العالمية الثانية الدولة الاستعمارية الأولى عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. وشرعت عن طريق العون الاقتصادي في تدعيم سيطرتها على أوروبا وتنتزع الكثير من مواقع الدول الأوروبية الرأسمالية في المستعمرات وتتغلغل في كافة نواحي الحياة في تلك البلدان.

وما إن استطاعت أوروبا أن تعيد تجديد اقتصادها حتى أخذت تنزع نحو الاستقلال عن أمريكا وتسعى إلى التوسع الخارجي فهي تملك مقومات المنافسة من أيد عاملة وموارد خامات ومستوى تكنيكي عال وخبرة في السوق العالمي. وقد انعكس هذا الصراع بشكل مكشوف في شعار «أوروبا للأوروبيين» والذي وجد الترجمة العملية له في عدة مواقف منها رفض دول أوروبا الغربية قبول بريطانيا (حليفة أمريكا) في السوق الأوروبية المشتركة، موقف فرنسا من الناتو وسعيها لزحزحة أمريكا في جنوب شرقي آسيا وتقربها للدول العربية وإدانتها للعدوان الامريكي الاسرائيلي الأخير. ومنذ عام ١٩٦٤ كانت النيويورك تايمز تلحظ أن «العلاقات الفرنسية والأمريكية أخذت تسير من سيء إلى أسوأ وتقترب من المجابهة على النطاق العالمي». ولا يمكن بالطبع اتخاذ هذه الظاهرة دليلاً على جنون ديجول (بعظمة فرنسا). فوراءها تكمن مجموعة من العوامل والمصالح الاحتكارية لفرنسا وبلدان أوروبا الغربية والمصالح الوطنية التي تهددها سيطرة الاحتكارات الامريكية. ومهما يكن فإن الطريق الذي تتزعمه فرنسا هو الطريق الذي ستسير عليه الكثير من الدول الرأسمالية الأخرى في ظروف خاصة وهي تشق عصا الطاعة على الاحتكارات الأمريكية.

هذا العامل مهم لأنه يضعف الجبهة الاستعمارية ويمكن حركات الشعوب من فرض مواقف على المستعمرين تتلاءم مع روح العصر وتوفر أمام البلدان الحديثة إمكانية للتعاون الاقتصادي بشروط أفضل. ولكن من المهم التيقظ إلى خطر الفكرة التي تنادي باعتبار العلاقات مع فرنسا وغيرها من الدول الرأسمالية التي تنزع إلى الاستقلال عن امريكا وكأنها تقدم بديلاً للعلاقات بينها وبين البلدان الاشتراكية وتكفل لها أسباب التطور المستقل. ففرنسا أيضاً بلد رأسمالي ومصالحها الرأسمالية تكيف سياستها في التعامل. وبالطبع لا يمكن أن تعمل على مساعدة تلك البلدان على تحقيق مقومات استقلالها الاقتصادي. وهذا العامل يمكّننا من رؤية الإمكانيات أمام قوى الاشتراكية والسلم والتحرر لتفرض على المستعمرين مواقف تتلاءم مع روح العصر.

٦ ـ الثورة المضادة.. والتعايش السلمي

في مؤتمرنا الثالث كانت قضية السلم العالمي تحتل مكاناً بارزاً وكنا نرى في الاستنتاج القائل بإمكانية درء الحرب مصدر قوة لحركة السلم العالمية. فهل ما زالت تلك الإمكانية متوفرة؟

نعم. ولم يحدث ما يغير في ذلك الاستنتاج. لقد حقق توازن القوى الجديد بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي وتزايد نضال الشعوب فترة عشرين عاماً من السلم. وبتنامي هذه القوى وبنضالها ووحدتها يمكن تفادي الحرب العالمية الثالثة. ومع ذلك فثمة حروب استعمارية محلية شنت لتقويض استقلال الشعوب الصغيرة وكادت أن تدفع العالم إلى حافة الحرب الكبيرة (كوبا، مصر الخ). وقد أثارت هذه الحروب الشكوك حول جدوى سياسة السلم طالما كان الاستعمار يواصل تدخله السافر بغية ابتلاع الدول المستقلة الواحدة تلو الأخرى. ويرى البعض أن سياسة السلم تدفع البلدان الاشتراكية إلى التضحية بمصير الدول الصغرى وأن السلم أصبح يعني سلامة الدول الاشتراكية.

وهذه الحجج تنطلق من مواقع الجمود اليساري ولا ترى الكثير من الحقائق الخاصة بعملية النضال ضد الاستعمار.

إن الحروب الصغيرة هي شكل من أشكال الثورة المضادة، شكل لتدخل الاستعمار في شئون الدول المستقلة لمبادىء المساواة الدولية والسيادة الوطنية.

ولكن البلدان الاشتراكية لا تتدخل في شئون الشعوب وسيادتها ولا تفرض عليها وصاية وانما تقدم المساعدة والعون. والمساعدة باختيار ورغبة وإرادة تلك الشعوب. وهذا مبدأ من مبادىء احترام السيادة الوطنية للدول والتعاون معها على قدم المساواة تقوم عليه السياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية. مثلاً إزاء التدخل الاستعماري في الكونغو: هل كان من الواجب أو المقبول ـ من وجهة نظر السيادة الوطنية للكونغو ـ أن يتدخل الاتحاد السوفيتي بحجة صد التدخل الاستعماري؟ والمعلوم أن مستوى علاقة الكونغو

بلغ درجة طرد السفير السوفيتي (لا الامريكي) واغلاق السفارة السوفيتية؟ هل كان من الممكن أن يتدخل أي بلد اشتراكي لوقف الثورة المضادة الرجعية في أندونيسيا أو الدومنيكان الخ؟ وفي حالة البلدان الصديقة للدول الاشتراكية لا شك في أن مستوى المساعدة من قبل البلدان الاشتراكية يكون أكثر فعالية ولكن الاستفادة القصوى من تلك المساعدات بما يمكن من صد التدخل الاستعماري أمر تقرره تلك البلدان الصديقة بكامل حريتها. وفي حدود أوضاعها السياسية والاجتماعية فقد استفادت تلك البلدان من العون الاشتراكي اقتصادياً وسياسياً. موقف الاتحاد السوفيتي الحازم الذي أحبط عدوان ١٩٥٦، ومساعداته والبلدان الاشتراكية الأخرى لتوسيع وتمتين القاعدة الاقتصادية للنظام في ج.ع.م والعون العسكري والاقتصادي والسياسي والدبلوماسي في الحدود التي تطلبتها الظروف الموضوعية التي تم فيها عدوان ١٩٦٧.

إن النضال ضد الثورات المضادة يعتمد في الدرجة الأولى على الإرادة الذاتية للشعوب وتمرسها في النضال ضد الاستعمار مع الاستناد الجريء والواضح على العون المخلص للبلدان الاشتراكية. وفي هذا المعنى نفهم دور حركة الشعوب في النضال العام لتصفية الاستعمار وتأمين السلم العالمي.

إن المنادين بتكبير كل حرب صغيرة إلى حرب عالمية رغم أهوالها هم في الواقع قليلو الثقة بنضال الشعوب ومقدرتها على النصر وحماية سيادتها الوطنية وقضية السلم، ومغامرون يساريون يريدون حل قضايا النضال العالمي المعقدة بضربة واحده مهما كانت نتائج تلك الضربة على عملية التطور الثوري العالمي بأسرها، ويفتقدون أي مسئولية تجاه المصير الانساني، قليلو الادراك بحقائق العصر.

وإذا كانت المسألة بهذه البساطة لماذا لم يلجأ الاستعمار إلى البدء بالحرب العالمية؟ واذا كنا نعلم أن الرأي العام التقدمي في العالم بأسره يقف ضد تفجير

الحرب النووية ويعتبر البدء بها جريمة لا تغتفر فبأي حق نحمّل البلدان الاشتراكية هذه الجريمة؟

إن التعايش السلمي هو مبدأ سليم للعلاقات بين الدول قائم على الاعتراف بالسيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في شئونها والتعامل بينها على قدم المساواة ورفض الحرب وسيلة لحل النزاعات بينهـا والحيلـولـة دون نشـوب حرب عالمية. وهو موجه أساساً ضد عدوانيـة الاستعمار وتلاعبـه بمصـائـر الشعوب وخلـق أفضـل الشروط لتطـور الحركـة الاشتراكيـة والتحـرريـة وللشعوب التي تبني الاشتراكية والشيوعية أو التي تناضل في سبيل تعزيز استقلالها وتغيير الحياة الاجتماعية فيها. « وهذا نضال صعب ومن كان يظن أن من السهل بلوغ السلام وانه يكفي التلميح حتى تحمله الينا البرجوازية على طبق، انما هو انسان ساذج تماماً » ـ لينين ـ (من خطاب في مؤتمر الأسطول الحربي لعامة روسيا ١٩١٧).

وليس هذا موقفاً سلبياً من قضايا الشعوب. إن الشيوعيين اذ يدافعون عن مبادىء السلم والتعايش السلمي انما يناضلون لوضع حد نهائي للحرب الباردة وحل الكتل الحربية وتصفية القواعد العسكرية وتحقيق نزع السلاح الشامل الكامل تحت الرقابة الدولية وتسوية القضايا الدولية المتنازع عليها عن طريق التفاوض واحترام المساواة في الحقوق بين الدول، وحرمة أراضيها واستقلالها وسيادتها وعدم تدخل البعض في الشئون الداخلية للبعض الآخر وتطوير العلاقات التجارية والثقافية والعلمية بين الشعوب على نطاق واسع (بيان الأحزاب الشيوعية ـ عام ١٩٦٠).

وهذه المبادىء انما تلبي بشكل تام احتياجات النضال من أجل الاشتراكية ومن أجل التحرر الوطني وحق الشعوب في التطور المستقل وتخلق أفضل الشروط لتطوير ذلك النضال.وفي نفس الوقت فان الحركة الشيوعية العالمية الملتزمة ببيانها الصادر في عام ١٩٦٠ وهي تلتزم بعدم تصدير الثورة لا بد أن تقف أيضاً ضد تصدير الثورة المضادة وهذا موقف تلتزم به الحركة الشيوعية

وجميع قوى المعسكر الاشتراكي ولكن القضية الجديدة التي برزت بعد بيان ١٩٦٠ هي قضية الهجوم الاستعماري. وهذه مسألة تهم الجبهة المعادية للاستعمار بأسرها. ولقد أصدرت الأحزاب الشيوعية موقفاً محدداً في هذه المسألة عام ١٩٦٠ بدعوتها لشعوب جميع البلدان بالتراص وتهيئة جميع قواها الداخلية والعمل بنشاط وحزم استناداً إلى بأس النظام الاشتراكي لصد تدخل الاستعماريين في شئون شعب أو بلد ينهض للثورة. لقد كان الاستعمار وهو يرى نظام حكمه القديم ينهار يلجأ إلى أشكال جديدة وبأساليب أكثر مراوغة وخداعاً. لكنه وقد اتخذ تطور البلدان المنعتقة منه اتجاه النضال الحازم ضد أشكال الاستعمار الحديث أصبح أكثر ضراوة في مواجهتها. وهنا تواجه الجبهة العالمية قضية الصياغة الملائمة للتضامن بين البلدان الاشتراكية والبلدان الحديثة لوقف أشكال الثورة الاستعمارية المضادة.

هل يمكن قيام التعايش السلمي وفي نفس الوقت العمل الحازم من قبل الشعوب وفي مقدمتها البلدان الاشتراكية لوقف الثورة المضادة؟

هذا ممكن. لأن التعايش السلمي يعني تفادي الحرب العالمية الثالثة. وهذه الإمكانية أصبحت أوسع مما كانت فيما مضى بحكم تنامي القوى المعادية للحرب بين الشعوب وإمكانياتها لكسب هذه الحرب ضد الاستعمار اذا ما ارتكب المجازفة بإشعالها.

وإذا كان على الشعوب ان تصفي مواقع الاستعمار الاقتصادية والسياسية والعسكرية بينها وتدعم مراكز الثورة فإنه من الجهة الأخرى ينبغي تحديد مستوى العلاقة بينها وبين البلدان الاشتراكية بالشكل الواضح وبالحساب الدقيق لتكنيك الثورة المضادة وكيفية مواجهته.

إن تفاقم تناقضات الرأسمالية أمر محتوم في زمن الحرب والسلم على السواء. وفي ظروف المباراة السلمية بين النظامين، حيث يسجل النظام الاشتراكي تفوقاً مطرداً، تتزايد أزمة الاستعمار وتشتد تناقضاته وتنضج الأزمة الثورية وتتهيأ شروط انتصار ثورات اجتماعية جديدة. لذلك يلجأ

الاستعماريون إلى سياسة التوتر الدولي والعدوان بدافع الخروج من أزماتهم وإضعاف عملية التطور الثوري. وإن اتخذت سياستهم اتجاه الهجوم على منطقة التحرر الوطني فذلك لأن المواجهة مع النظام الاشتراكي والمجازفة بحرب عالمية لم تعد سهلة وانها المجازفة بنهاية النظام الاستعماري نفسه. فالأساس الموضوعي اذن لإمكانية فرض السلم والتعايش السلمي على الاستعماريين لا زالت موجودة وفي اطار هذه الامكانية يمكن مواجهة العدوان الاستعماري ووقف ثوراته المضادة ويمكن تطوير الثورة الاجتماعية بمختلف الأشكال.

٧ ـ شكل واحد لتقدم الثورة؟

إنه لمن الخطأ استخدام حقيقة تزايد عدوانية الاستعمار دليلاً نظرياً لتقديم شعارات خاطئة تقول بضرورة توحيد استراتيجية الثورة العالمية استناداً على قاعدة النضال المسلح باعتباره الشكل المطلق في جميع الظروف ـ ذلك لأن الثورة لا تصنع بالطلب ولا وفق الرغبات الذاتية ولكن تتحقق بتوفر شروطها الخاصة ولتباين ظروف التطور لمختلف البلدان تتخذ سماتها الخاصة بها. وثانياً لأن تزايد عدوانية الاستعمار وإن لم يغير في الامكانيات الموضوعية التي تجعل الثورة في مختلف البلدان تتخذ مختلف الأشكال بما فيها شكل الانتقال السلمي، صعوبات واقعية في هذا السبيل.

ولكن يبدو أن هذه الحجة انما هي في الأصل موجهة للاستنتاج الذي توصلت اليه الأحزاب الشيوعية عام ١٩٦٠ حول شكل الانتقال السلمي للاشتراكية.

ولتفادي الوقوع في الخطأ ينبغي تجنب النظر إلى تلك القضية بشكل جامد ومعالجتها معالجة علمية تأخذ في الاعتبار الظروف التاريخية (محتوى العصر) والظروف الموضوعية والذاتية الخاصة بالثورة في كل بلد.

يقول لينين: «الماركسية تعادي جميع الصيغ المجردة ووصفات المذهبيين

وتقر أن التغيير في الأوضاع الاجتماعية يؤدي حتماً إلى ظهور أشكال جديدة للنضال لا يعرفها مناضلو الفترة المعينة ».

(لينين ـ ماركس انجلز الماركسية ـ ص ٢٢٩)

وفي عصرنا المتسم بالصعود التاريخي للاشتراكية تظهر طرق جديدة وعديدة لذلك الانتقال.

إن سلمية الانتقال للاشتراكية ليست بدعة ولكنها إمكانية تنشأ عن توازن معين في الصراع الطبقي. وحتى في ظروفه فإن لينين لم يستثن تلك الإمكانية وقال « إنه من غير الجائز أن تنكر أنه من الممكن في حالات معينة استثنائية مثلاً في دولة من الدول الصغيرة تحقق الثورة الاجتماعية في جارتها من الدول الكبيرة أن تتنازل ـ البرجوازية عن السلطة بصورة سلمية اذا اقتنعت أن مقاومتها أمر لا جدوى منه. واذا كانت تفضل الابقاء على رؤوسها سليمة » (من مقال لينين.. بصدد الهزء بالماركسية).

وهذه الامكانية تتسع فرصها مع وجود نظام اشتراكي عالمي ومع المباراة الاقتصادية السلمية بينه وبين النظام الرأسمالي وتأثير الاشتراكية على عقول الملايين بين الجماهير.

وتضع الأحزاب الشيوعية إمكانية البرلمان ضمن طرق الانتقال السلمي. فليس هناك ما يمنع في حالة إحراز اغلبية ثورية بقيادة الحزب الشيوعي من الانتقال السلمي للاشتراكية.

أما في البلدان الحديثة الاستقلال وحيث تتشابك قضايا التحرر بقضايا التغيير الاجتماعي ويصبح الطريق غير الرأسمالي شكلاً للانتقال إلى الاشتراكية فإن هذه الامكانية تتحقق بمختلف الطرق (ج.ع.م، بورما).

ومع حقيقة أن هذه البلدان تنتقل إلى هذا السبيل سلمياً فإن استعمال

انطلاق للاستعمار الحديث نحو القارة الأفريقية.

إن إعادة النظر في قرار ١٩٤٧ يجلي الكثير من الضباب الفكري الذي أحاط بهذه القضية مما عزل عنها قوة عالمية ضخمة كان يمكن كسبها لصالح الحركة الثورية العربية ومطلب الشعوب العربية العادل في ازالة الوجود الاسرائيلي الطفيلي.

إن قضية تحرير وطن طرد منه سكانه الأصليون وأقيمت عليه دولة تمثل قاعدة للعدوان الاستعماري على النظم التقدمية العربية والثورة العربية بأسرها هي في محتواها قضية صراع طبقي بين الاستعمار الحديث بكل أدواته العسكرية والرجعية في المنطقة وليست قضية نزاع ديني أو عنصري. وتقترب تلك القضية من الحل بمقدار ما تتعزز الأنظمة التقدمية وتتطور حركة النضال الثوري في العالم العربي عامة وفلسطين خاصة.

إن قيام الدولة العربية الديمقراطية فوق أرض فلسطين يصحح الوضع الشاذ الذي نشأ منذ عام ١٩٤٨. داخل هذه الدولة الفلسطينية العربية سيجد المواطنون الأصليون عرباً وأقلية يهودية حقوقهم الكاملة، وبكامل حقوقها المشروعة في السيادة تصفي آثار الاضطهاد الصهيوني الاستعماري وفي مقدمتها مشكلة اللاجئين العرب والهجرة اليهودية. فعلى أساس التحديد الواضح لمن هو المواطن الفلسطيني تجري إعادة تسكين اللاجئين وتحفظ الحقوق الوطنية لليهود الفلسطينيين. أما المهاجرون من الجنسيات الأخرى فالدولة العربية الفلسطينية هي التي تحدد مصيرهم.

٥ ـ دور الديمقراطيين الثوريين

تواجه الثورة العربية هذه المهام المعقدة ومن سماتها احتلال العناصر الديمقراطية مكان القيادة في الأقسام منها التي وصلت السلطة.

وقد قامت تلك العناصر باحداث تحولات ديمقراطية عميقة استهدفت

تصفية رأس المال الأجنبي والقواعد الاجتماعية للطبقات الاقطاعية والرأسمالية الكبيرة مع اقصائها من مراكز السلطة. كما انها وفي أقسام منها أجرت تحولات لبناء القاعدة الاشتراكية ورسمت طريق الاشتراكية كهدف وان كان ذلك الحديث من الناحية النظرية يشوبه بعض الغموض النظري ويحوي مفاهيم غير علمية حول الاشتراكية.

وقد قيمنا تلك التجارب على اختلاف مستوياتها لكل من ج.ع.م والجزائر وسوريا، تقيماً ايجابياً في حدود اجراءاتها لإكمال الثورة الديمقراطية ومواقفها الجريئة ضد الاستعمار. ولا زال موقفنا هو دعم الأنظمة التقدمية في تلك البلدان في وجه الردة الرجعية التي يقف وراءها الاستعمار الحديث.

وفي سبيل تطوير الثورة الاجتماعية ينبغي علينا أن نجيب على السؤال: في أي اتجاه تتطور تجربة الديمقراطيين الثوريين؟ فهذه التجربة لحداثتها اختلفت وتختلف حولها التقديرات. فهناك التقديرات اليمينية التي تهول منها وتعتبرها تجربة متكاملة تحمل نفياً للماركسية حول قوانين التطور الاجتماعي. وهنالك تقديرات ليبرالية تخفضها إلى مستوى حركة برجوازية صغيرة عاجزة عن مواكبة الثورة الاجتماعية ناهيك عن قيادتها.

ولكيلا نقع في خطأ التقديرات الذاتية أو ننزلق في تعصبات الجمود العقائدي من المهم أن نستند في تقييمنا لتلك العناصر وتجربتها الحالية في الثورة العربية إلى الحقائق الخاصة بتطور هذه الثورة في الظروف التاريخية الراهنة.

«إن جميع الأمم ستصل إلى الاشتراكية، هذا أمر محتوم. ولكنها لن تصل جميعها على صورة واحدة: فستحمل كل منها أمراً تنفرد به في هذا الشكل أو ذلك من أشكال الديمقراطية، في هذا المظهر أو ذاك من مظاهر دكتاتورية البروليتاريا، وفي سرعة تحويل مختلف وجوه الحياة إلى الاشتراكية» لينين (من مقال بصدد الهزء بالماركسية).

العنف ضد الثورة فيما بعد أمر محتمل. وينجم مثل هذا الخطر عن امكانيات التدخل الاستعماري مباشرة أو غير مباشرة (كما حدث في غانا) وهذا يتطلب مستوى أعلى من اليقظة الثورية، والاستعداد لرد هذا العنف.

وغني عن الذكر أن إمكانية الانتقال السلمي لا تعني اغفال الامكانية الأخرى غير السلمية ومقاومة الطبقات المخلوعة لارادة الجماهير بالعنف. وحتى قبل الثورة وفي مجرى التحضير لها تلجأ تلك الطبقات في كثير من الأحيان إلى استعمال العنف ضد الحركة الجماهيرية. وفي خلال هذا الصراع تتمرس الطبقة العاملة والقوى الثورية الأخرى وتكتسب القدرة على مواجهة العنف بالعنف.

إن رؤية الإمكانية السلمية والاستناد اليها عندما تتوفر الظروف تساعد الفصائل الثورية-على الالتصاق بالجماهير وكسبها إلى جانب الثورة، كما أنها تنقذ من العمى السياسي والتمسك بشكل واحد للثورة مما يقود إلى المغامرة التي تضر ابلغ الضرر بقضية الثورة نفسها.

ومن العسير وغير السليم رسم اشكال انتقال بعينها للثورة الاشتراكية طالما كانت الثورة الاجتماعية في واقع معين هي انعكاس لـذلـك الواقـع بكـل خصائصه المميزة ومؤسساته السياسية الخاصة ومستوى الصراع الطبقي - الخ.

ويستقيم هذا مع ما جاء في بيان الأحزاب عام ١٩٦٠: «في كل بلد من البلدان تحدد الظروف التاريخية الملموسة والامكانيات الفعلية لهذه أو تلك من طرق الانتقال إلى الاشتراكية».

غير أن هذه المسألة لا زالت موضع جدال وتشكيك بالنسبة للعالم الثالث وذلك بسبب الظروف التي يعيشها والتي تتميز بالسمات الآتية:

- الهجوم الاستعماري العنيف على الثورة الاجتماعية وقطع الطريق عليها بمختلف أشكال الثورة المضادة من انقلابات إلى حروب محلية الخ..

ـ ضيق فرص التطور عن طريق الديمقراطية الغربية والتي برهنت على أنها مكشوفة للتدخل الاستعماري والتغول الرجعي في البلاد.

ـ اصطدام الروح النضالية للشعوب بمعوقات التطور ورغبتهـا في الإسراع بتصفية تلك المعوقات. وهذه الأفكار النازعة إلى أشد انواع العمل الثوري عنفاً تعكس صلابة تلك الحركة الشعبية في النضال ضد الاستعمار. ولكن عدم النضوج الفكري لقيادات تلك الحركة يدفع بعضهم إلى أعمال المغامرة بدلاً عن التعبير الايجابي عنها في العمل الثوري والذي يستوجب اجادة فن الثورة بتفهم قوانينها الموضوعية والعمل الواعي وفق تلك القوانين في النضال الثوري. ويعني هذا بالضرورة اقتراب تلك القيادات إلى الماركسية اللينينية ـ علم الثورة الاجتماعية ـ حتى يصبحوا قادرين على تقديم قيادة سليمة في الظروف المعقدة التي تحيط بنضالهم. والماركسية بالطبع ترفض الأخذ بشكل واحد من أشكال النضال نظراً لاختلاف التطور من بلد إلى آخر وما ينجم عنه من اختلاف اشكال الصراع الطبقي وادواته السياسية.

إن تنمية روح النضال بين الشعوب ضد العنف الاستعماري ومواجهة هذا العنف عملية ثورية أكثر تعقيداً والمسألة الأساسية فيها هي تكوين الجيش السياسي القادر على النضال بكافة الميادين السياسية والاقتصادية والإيديولوجية وتعبئة قوى الشعب حول قضية الثورة الاجتماعية وهذه المهمة تقتضي العمل بين الجماهير والاستناد إليها وتدريبها وتعليمها مختلف أشكال النضال الثوري. وعندما تتضح الشروط الموضوعية والذاتية ستجد الثورة التعبير الملائم عنها في هذا الشكل أو ذلك من أشكال النضال.

الباب الثاني

العالم العربي

١ ـ حركة التحرر العربية واجه قضية الثورة الاجتماعية

السمة التي تميز الثورة العربية في مرحلتها الراهنة هي اقترابها من التصفية النهائية لنظام الحكم الاستعماري القديم ومواجهتها للاستعمار الحديث وهي تشق طريق التطور الاجتماعي.

في هذه المرحلة فإن أساليب الاستعمار الرامية لقطع الثورة الاجتماعية وحصر الشعوب العربية في طريق الرأسمالية تغدو أشد مكراً ومخاتلة. فبجانب الطبقات الرجعية التقليدية تسعى الدوائر الاستعمارية إلى استمالة اقسام من الفئات ذات التطلعات الرأسمالية إلى جانبها مؤثرة بذلك على وحدة الجبهة الوطنية الديمقراطية المعادية للاستعمار.

إن وحدة القوى الثورية تغدو أكثر إلحاحاً لتأمين سير الثورة الاجتماعية ولتجميع كافة قوى الشعوب العربية لمواجهة الاستعمار الحديث.

لقد ارتفعت بعد نكسة يونيو العسكرية أصوات تدعو للمصالحة القومية كشرط « للوجود القومي » وتشكك في طريق الثورة الاجتماعية وما انجزته من تحولات ثورية تمهيداً لتصفيتها فتلتقي تلك الأفكار ـ بوعي أو بغير وعي ـ مع أهداف الاستراتيجية الاستعمارية الرامية إلى تحويل نصرها العسكري إلى نصر سياسي أي اجهاض الثورة الاجتماعية.

وأسباب الهزيمة إنما هي في الواقع تكمن في عدم وصول التحولات إلى مستوى التصفية الداخلية للعناصر المضادة للثورة وعدم اكتمال وحدة القوى الثورية على النطاق العربي. ولا زالت هذه هي الشروط الضرورية لتطوير الثورة العربية بعد انتكاسة يونيو..

إن العامل القومي بالتأكيد موجود ولكنه لا يعني المصالحة القومية. فالتفريق بين التعبيرين مهم وليس مسألة شكلية. فلقد أحدث العدوان الاستعماري الصهيوني على البلدان العربية سخطاً عميقاً بين الجماهير العريضة من الشعوب العربية بما فيها فئات اجتماعية لا يمكن اعتبارها ضمن القوى الاشتراكية أو الراغبة في التطور الاشتراكي، ولكنها لا زالت ترفض الاعتداء على الوطن العربي ولديها الاستعداد للدفاع عنه. هذه مسألة تختلف عن المصالحة القومية بين القوى الثورية والقوى المعادية للثورة. اذن فإن هذا الاستقطاب في حد ذاته تم خلال فترة من النضال والصراع الاجتماعي وتحركه مصالح طبقية متباينة لا يمكن التصالح معها إلا على أساس وقف المصالح التقدمية وتغليب المصالح الرجعية عليها.

وأهمية العامل القومي تنبع من كونه يمثل قوة ضغط على القوى الرجعية تستطيع على الأقل غل يدها إن لم يدفعها إلى اتخاذ بعض المواقف الايجابية إزاء الخطر الاستعماري المباشر.

إن البعث القومي للشعوب العربية لن يكون بدون استكمال تحررها السياسي وتطورها الاجتماعي. والخطر الذي يهدد هذا البعث هو «الثورة المضادة» الرامية إلى إعادة النفوذ الاستعماري بأدوات سياسية وعسكرية تتمثل في الدوائر الرجعية العربية وفي اسرائيل. هذا هو المفهوم التقدمي للبعث القومي العربي.

وهناك مفهوم رجعي للبعث القومي يعني بقاء الشعوب العربية في إطار العلاقات التقليدية الموروثة عن نظام الحكم الاستعماري.

إن الدعوة للمصالحة القومية هي دعوة للاستكانة والتخلي عن النضال في سبيل اهداف الأمة العربية. وهي في الواقع انما تعكس الوجه الرجعي للقومية العربية الممثل لمصالح الفئات الرجعية المرتبطة بالاستعمار. وقد استغلت النزعة القومية الرجعية دائماً لإضعاف الحركة الثورية العربية داخلياً وعزلها خارجياً عن الحركة التحررية والاشتراكية العالمية كحليف طبيعي لنضالها التحرري والاجتماعي.

إن للفكرة القومية أثراً لدى الجماهير العربية لارتباطها بتطلعات مشروعة لرؤية أمة عربية حديثة مزدهرة اقتصاداً وثقافة ولغة وحضارة. ولكن هذه التطلعات الكبيرة لا يمكن تحقيقها بالرغبة الذاتية وانما بنضال شاق ضد كافة أسباب الانقسام والتخلف الاقتصادي والحضاري وجهود كبيرة لوضع المقومات الضرورية للنهضة القومية. وهذا النضال وخاصة بعد تحقيق الاستقلال السياسي وتكوين حكومات محلية عربية سيكون بالضرورة ذا طابع طبقي وتحكمه قوانين التطور الاجتماعي. ذلك لأن القومية من وجهة النظر العلمية واقع اجتماعي وتاريخي. وقد ظهرت القوميات في التاريخ في مرحلة معينة من التطور الاجتماعي، مرحلة الثورة الديمقراطية على النظام الاقطاعي. وظل عامل الصراع الاجتماعي (الطبقي) مباشراً كان أم غير مباشر يلعب الدور الحاسم في تطورها.

فقد واكبت الحركات القومية في العالم كله عهد انتصار الرأسمالية الحاسم على الاقطاعية. إن الأساس الاقتصادي لتلك الحركات هو تفوق الانتاج البضاعي تفوقاً تاماً مما تطلب استيلاء البرجوازية على السوق الداخلي وتوحيد جميع الأراضي التي يتكلم سكانها لغة واحدة في دولة واحدة، وازالة كل حاجز من شأنه أن يعوق تطور تلك اللغة ورسوخها في الأدب ـ ذلك لأن اللغة وسيلة كبرى لاتصال الناس بعضهم البعض. كما أن وحدة اللغة وحرية تطورها هما أهم الشروط لقيام مبادلات تجارية حرة شاملة حقاً تتوافق والرأسمالية الحديثة ولتكتل الناس تكتلاً حراً واسعاً داخل كل طبقة من طبقات المجتمع واخيراً لإقامة علاقات وثيقة بين السوق وبين كل رب عمل

كبير أو صغير، بين السوق وبين كل بائع ومشتر. لينين (حق الأمم في تقرير مصيرها). ولكن الثورة الديمقراطية التي قامت بها الجماهير ضد الحكم المطلق والملكية الاقطاعية أفضت إلى سيطرة البرجوازية وإحلال الاستغلال الرأسمالي محل الاستغلال الاقطاعي. إن تطور الرأسمالية إلى احتكار فاستعمار تجاوز الحدود القومية وحمل إلى المسألة القومية كل تناقضات الرأسمالية.

فداخل الأمة الواحدة عمقت الرأسمالية الانقسام الطبقي حتى صارت «أمتين» كما قال بحق لينين تعبيراً عن الفوارق الاجتماعية الشاسعة بين حفنة من الملاك والرأسماليين تستثمر الملايين من العاملين الفقراء. وقد أصبحت الثورة الاشتراكية ضرورة حتمية لحل التناقضات الاجتماعية ولتوفير أسباب ازدهار الأمة.

واقتسام العالم بين حفنة من الدول الرأسمالية الكبرى عرّض الأمم إلى اضطهاد مزدوج يتمثل في القهر القومي والاستغلال الرأسمالي مع إبقاء الشعوب في حالة التخلف واحتفاظها بعلاقات شبه اقطاعية وقبلية شكلت عائقاً لتطورها القومي بعد الاستقلال.

إن الإيديولوجية الاستعمارية القائمة على تبرير استغلال ونهب الشعوب لا تعترف إلا شكلياً بمبدأ السيادة الوطنية وحقوق الدول الوطنية، وتنكر عليها حقها الشرعي في التأميم لمواردها الطبيعية وغيرها من الثروات، وترفض الاعتراف بحقها في اختيار طريق التطور الذي يروق لها، وتبرر تصدير الثورات المضادة ومحاربة الحكومات التقدمية. ويتبدى انحطاط الايديولوجية الاستعمارية في استغلال النزعة الشوفينية لاضطهاد الأمم وإذكاء العنصرية لتفرق بين الشعوب وتسعر النزعات القومية الرجعية لتخدير حركات الشعوب وعزلها عن الجبهة الاشتراكية العالمية المعادية للاستعمار.

«الغوا استغلال انسان لانسان يلغ استغلال أمة لأمة» - ماركس. من هذه النقطة الجوهرية تنشأ الفكرة الاشتراكية لتحرير القوميات وتطويرها. ولقد طور لينين هذه الفكرة فيما بعد في برنامج الماركسيين الروس حول

المسألة الوطنية » في ظل الرأسمالية يستحيل القضاء على الاضطهاد القومي (والاضطهاد السياسي عامة)، ولهذا كان من الضروري القضاء على الطبقات، أي إقامة الاشتراكية. ولكن الاشتراكية لا تقتصر إطلاقاً على الاقتصاد وحسب. فلأجل القضاء على الاضطهاد القومي لا بد حقاً من قاعدة، وهذه القاعدة هي الانتاج الاشتراكي. إلا أنه لا بد أيضاً من أن يقوم على هذه القاعدة تنظيم ديمقراطي للدولة، وجيش ديمقراطي الخ. إن تحول الرأسمالية إلى الاشتراكية يخلق امكانية القضاء على الاضطهاد القومي قضاءً تاماً. ولن تصبح تلك الامكانية حقيقية واقعة إلا بشرط واحد وواحد فقط هو إقامة الديمقراطية على نحو تام في جميع الميادين بما في ذلك تعيين حدود الدولة (المتعددة القوميات) وفقاً « لمشاعر » السكان بما في ذلك حرية الانفصال. وعلى هذا الأساس يُقضى عملياً واطلاقاً على كل الاحتكاكات القومية، وعلى كل بوادر الحذر القومي، ويتم التقارب والاندماج بين الأمم باضطراد. لينين: الاشتراكية وحق الأمم في تقرير مصيرها).

ولقد قدمت الثورة الاشتراكية في روسيا الحل الديمقراطي العملي بتحرير المستعمرات القيصرية وإعطاء القوميات حق تقرير المصير والاتحاد الاختياري مع حق الانفصال، كما حققت المساواة بينها بتطوير القوميات المتخلفة اقتصادياً وثقافياً ورفعها إلى مستوى القوميات المتقدمة فقضت بذلك على أسباب النزاعات بين الأمم واقتلعت جذور شوفينية الأمة الكبيرة والتعصب القومي في القوميات التي عانت الاضطهاد. إن المبدأ الأممي المجسد في شعار « يا عمال العالم وشعوبه المضطهدة اتحدوا » انما يعكس المصالح الحيوية بين الحركة الاشتراكية العالمية وحركة التحرر الوطني في النضال ضد العدو المشترك الأساسي: الامبريالية والاستعمار. كما أنه يعكس أيضاً الوحدة العميقة بين عمال وشعوب العالم النابعة من انسجام مصالحهم في الديمقراطية والاشتراكية.

يقول لينين: « ينبغي على الأممية الشيوعية أن تجعل من التقارب بين البروليتاريا وجماهير الكادحين في جميع الأمم والبلدان، بغية النضال الثوري المشترك من أجل اسقاط الاقطاعيين والبرجوازيين، حجر الزاوية لكامل

سياستها في المسألة الوطنية ومسألة المستعمرات. ذلك لأن هذا التقارب هو الأمر الوحيد الذي يضمن الانتصار على الرأسمالية. وبدون هذا الانتصار يستحيل القضاء على الظلم الوطني وعدم المساواة الوطنية». (مشروع المبادىء في المسألة الوطنية).

إن وقوع الحركة الوطنية العربية تحت تأثير النزعة القومية المنعزلة وتيارات العودة إلى «الماضي الذهبي» منهجاً في العمل الفكري والسياسي واغفالها تجارب الحركة الثورية والفكر الثوري المعاصرين، عاق انطلاقها وتفتحها على حقائق العصر. ولقد انعكست الآثار السلبية لهذه العزلة في ما أصاب تلك الحركة بعد الاستقلال من تعثر في السير في طريق التطور الاجتماعي. ولقد ساعدت روح العداء للشيوعية على إضعاف الحركة الثورية والتمهيد لسيطرة الطبقات البرجوازية والاقطاعية. وتلك الطبقات بحكم مصالحها الطبقية عاجزة عن انجاز مهام الثورة الديمقراطية فانقطع سير الثورة الاجتماعية وظلت علاقات الانتاج التقليدية جسراً لأشكال الاستعمار الحديث.

إن البلاد العربية التي سلكت طريق التغيير الاجتماعي تعكس في ما تنجزه من تحولات جذرية لصالح الجماهير ملامح من حياة الاشتراكية التي تسير نحوها وتقدم صورة جديدة للمقارنة بينها وبين تلك البلدان التي انحصرت في طريق التطور الرأسمالي.

إن الحياة تكتسح الدعوة القومية ذات المضمون الرجعي والتي تعارض آمال الشعوب في التقدم، وتدلل على سلامة الثورة الاجتماعية كالطريق الوحيد المؤدي إلى تصفية الانقسام والفرقة القومية ومعوقات النهضة من أشكال التخلف والجمود الاقطاعي المرتبطة بالاستغلال الاستعماري. إن حركة التغيير الاجتماعي المنطلق نحو الاشتراكية تعطي الحركة القومية العربية محتواها التقدمي المنسجم مع مصالح الأمة العربية وتضع قضية الوحدة العربية في وضعها السليم.

٢ ـ الوحدة العربية ومضمونها الجديد

إن شعار الوحدة العربية شعار له مقوماته الاقتصادية والاجتماعية في تاريخ الشعوب العربية ، ومن أهم تلك المقومات اللغة والثقافة والمصالح المشتركة .

إن ظروف التطور غير المتناسق التي المت بالبلدان العربية أحدثت تفاوتاً في التركيب الاقتصادي والاجتماعي وفي تطور الثقافات العربية من بلد لآخر . غير أن ذلك لا يهدم المقومات الأساسية للوحدة العربية . فهذه الشعوب في نضالها من أجل استكمال الثورة الاجتماعية تطوّر تلك المقومات وتجعل من تباين أوضاعها الاقتصادية والثقافية مصدر إثراء لخصائصها المشتركة .

وتنبعث ضرورة الوحدة من احتياجات التطور الملحة للبلدان العربية في ظروف الأشكال الحديثة للاستعمار ، اذ يتشبث الاستعماريون بمواقع نفوذهم ويسعون بطرق جديدة لا تستثني الضغوط الاقتصادية والعسكرية ، وفي ظروف تكتل الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى في السوق العالمي ، للضغط على البلدان النامية والتحكم في اسعار منتجاتها .

وبالنظر إلى كل بلد عربي على حدة نجده ، بدرجة أو بأخرى ، يفتقر إلى الكثير من عناصر النهضة الاقتصادية كقلة الايدي العاملة (بخلاف ج.ع.م فان متوسط السكان في البلدان الأخرى لا يتجاوز ٥ ـ ٧ مليون) وعدم تنوع الموارد الطبيعية الخ..

إن الوحدة الاقتصادية توفر للبلدان العربية امكانيات واسعة للتطور تتمثل في موارد طبيعية عظيمة ومتنوعة الثروات وأيدي عاملة بنسبة أعلى في حدود سكان ١٠٠ مليون نسمه وسوق شرائية واحدة وامكانيات نقل مفتوحة على العالم . واستناداً إلى هذه القاعدة وبالتطور التكنيكي السريع يمكن خلق تجمع اقتصادي يتسم بالتكامل والوتائر السريعة في التطور مما يضمن القدرة على الصمود أمام الضغوط الاستعمارية الاقتصادية وتحقيق فوائد أكبر في السوق العالمي .

وعلى أساس النهضة الاقتصادية الحديثة تزدهر اللغة والحضارة وتغتني الثقافة العربية المشتركة. وعلى الصعيد السياسي فإن انتصار الثورة وتوحيدها على أساس دولة كبرى (١٠٠ مليون نسمه) سوف يقلب توازن القوى في هذه المنطقة ضد الاستعمار ويكسب لصالح قضايا السلم والتعاون الدولي قوة كبرى.

لقد كانت حركة الوحدة العربية في فترة السيطرة الاستعمارية تعبر عن الآمال الوطنية في التحرر فكانت تجمع قوى متباينة من ملوك وحكام اقطاعيين ورأسماليين بجانب عمال وفلاحين معدمين وفئات اخرى مهضومة الحقوق هم على تفاوت مواقفهم من الاستعمار كانت تجمعهم الرغبة المشتركة في الانعتاق من النير الاستعماري. واليوم والطبقات المتملكة تقعد بها مصالحها المرتبطة مع مصالح الاستعمار عن مواكبة حركة الوحدة الوطنية فإن حركة الوحدة لن تنقطع وسوف تستمر لتعبر عن مصالح الجماهير العربية الراغبة في التقدم وتكتسب مضموناً اجتماعياً جديداً. وسوف تستطيع في حالة اتساعها أن تؤثر بدرجات متفاوتة على مختلف الحكومات وتدفعها إلى اتخاذ مواقف في صالح الحركة الجماهيرية.

إن حركة الوحدة العربية بمحتواها الاجتماعي الجديد لا تنفي ما سبقها، اذ إن دور الجماهير الشعبية كان في جميع مراحل تلك الحركة هو الأساس في نشأتها واتساعها. وعليه من الضروري تقييم التجارب السابقة في النضال من أجل الوحدة واستخلاص الدروس المفيدة منها.

لقد كان أول تعبير رسمي لهذه الحركة ميلاد الجامعة العربية. ولا شك أن تلك الجامعة لعبت دوراً ايجابياً في تنمية الشعور بكينونة الأمة العربية وتطور النضال ضد الاستعمار وتتويجه في معظم البلدان بنيل الاستقلال السياسي. وكان هذا عاملاً مساعداً لكي تصبح الجامعة العربية كومنولث عربياً حقيقياً. وقد حاولت الجامعة أن تصير شيئاً من هذا النوع. فميثاقها كان محاولة للتعبير عن أماني الشعوب العربية في مجالي الوحدة السياسية

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن الحكومات العربية لم تكن في مستوى التعبير عن الأماني الشعبية ولا في مستوى النضال المستقيم ضد الاستعمار، فانحصر التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول الجامعة العربية في أضيق الحدود وشل من فعالية ذلك الجهاز، فأصبح بالتدريج يتضاءل أمام القضايا المشتركة التي تواجه الشعوب العربية وفي مقدمتها خطر الوجود الإسرائيلي كأداة للاستعمار الحديث. ومؤتمرات القمة التي جاءت بمبادرة الحكومات الثورية كمحاولة أخرى في التعاون الرسمي للتعبير عن الوحدة العربية لمواجهة القضايا الجديدة لم يكن في مقدورها فيما يبدو تخطي حدود معلومة من العمل القومي. وهذا طبيعي. فمعركة المواجهة مع اسرائيل كأداة للاستعمار الحديث هي معركة المواجهة لمتطلبات الثورة الاجتماعية. ومؤتمرات القمة بحكم تباين الحكومات ليست الأداة الرسمية الصالحة للتعبير عن اهداف التغيير الاجتماعي فهي في أحسن الحالات ـ وتحت ضغط الحركة الجماهيرية ـ يمكن أن تكون عاملاً مساعداً في بعض قضايا التضامن العربي.

وعلى النطاق الشعبي كدست الشعوب العربية في نضالها من أجل الوحدة ذخيرة من التجارب فيها عناصر مفيدة لنضالها الراهن. فقد مرت حركة الوحدة بتجارب مختلفة في سوريا والعراق تتفاوت فيها طبيعة السلطة السياسية حيث كانت تحت قيادة الديمقراطيين الثوريين في ج.ع.م وقادة الأجنحة الراديكالية من البرجوازية الوطنية في كل من سوريا والعراق. وتركت تلك التجربة دروساً أهمها ضرورة استناد الوحدة إلى العمل الجماهيري الواعي بأهدافها الاجتماعية، وأن تكتمل بجانب العوامل الموضوعية (التحولات الاجتماعية) العوامل الذاتية وفي مقدمتها وحدة القوى الثورية داخلياً.

وعلى ضوء تجاربنا في الوحدة نستطيع أن نقيّم آثار الفكرة التي ظل يطرحها التقدميون والقائلة إن الوحدة الشاملة تتم تحت ظل الاشتراكية.

مما لا شك فيه أن الأثر الايجابي المباشر لهذه الفكرة هو اعطاء حركة الوحدة طابعها الاجتماعي المحدد الذي كانت تفتقده وبالتالي اعطاؤها المقدرة على الالتصاق بالجماهير العاملة والتأثير عليها وفتح آفاق واسعة لتطور الحركة الثورية في انحاء الوطن العربي المختلفة. وبهذا المحتوى تصير دعوة الوحدة قوة رافعة لنضال الشعوب العربية.

ولكن هناك آثار سلبية نجمت عن الفهم الجامد لهذه الصيغة وعدم النفاذ إلى أبعادها المختلفة والقصور عن رؤية مراحل وسطى تعبرها الثورة الاجتماعية في سيرها من مرحلة التحولات الثورية الراهنة إلى مرحلة انتصار الثورة الاشتراكية على نطاق البلدان العربية.. وتحت تأثير ذلك الفهم الجامد اتخذت اقسام من القوى التقدمية مواقف سلبية من قضية الوحدة العربية وبعضها اتخذ مواقف عدائية صارخة متأثراً بالاتجاهات القـومـيـة المتعصبـة للبرجـوازيـة المحلية. فانعزلت قضية الوحدة عن القوى الثورية الأساسية ولم تكن شعاراً من الشعارات الأساسية في النضال اليومي.

والآن ولكي تواصل الثورة العربية سيرها نحو آفاق جديدة في التطور ولكي تحمي مكتسباتها الثورية الممثلة في الأنظمة التقدمية الفتية ولكي ترفع من يقظتها ومقاومتها لأشكال الاستعمار الحديث والثورة المضادة فإن حركة الوحدة العربية ذات المحتوى الاجتماعي تغدو من القضايا الثورية الملحة. إن احساس القوى التقدمية بهذا الواجب وتصدي قادة مسئولين بين صفوفها للدفاع عنه لهو دليل على نضجه.

وستجد هذه الوحدة التعبير الرسمي عنها في تقارب الأنظمة التقدمية العربية وامكانية اتحادها. فهذه الأنظمة، بما انجزت وما ستنجز من تصفية للقاعدة المادية للطبقات الاقطاعية والرأسمالية والمرابية كطبقات استثمارية طفيلية، تزيل المعوقات الأساسية المتمثلة في شوفينية تلك الطبقات ومطامعها التوسعية التي كانت في ما مضى تضر بقضية الوحدة العربية.

٣ ـ إتحاد القوى الثورية العربية

إن وحدة القوى الثورية العربية تشكل القلب لحركة الشعوب العربية من أجل الوحدة.

وتتم وحدة القوى الثورية خلال عملية من النضال الفكري والعملي للتغلب على الصعوبات الناشئة تاريخياً من بلد لآخر بـأختلاف تطـوره، وكـذلـك بسبب نشأة الحركات الثورية في أغلب البلدان العربية بمعزل عن بعضها البعض وعدم توفر الفرص والامكانيات للصلات العضوية المباشرة وتبادل التجارب.

لاحظنا حتى الآن إن ما يباعد الوحدة التمسك بأشكال معينة من الوحدة والتعصب لتجارب بعينها في النضال دون اعتبار لتفاوت درجات التطور واختلاف أنواع المؤسسات السياسيـة. ولاحظنـا أيضـاً أن مـا يقـارب بين الفصائل الثورية نحو الوحدة انفتاحها على تجارب بعضها البعض والحوار بينها على أساس العلم منهجاً ومرشداً ورؤيتها لتعدد أشكال التطور ووصول كل فصيلة ثورية اليه بطريقها المتمشي مع الخصائص المميزة لظروفها الاجتماعية.

باكتمال وحدة القوى الثورية تكتسب الثورة العربية أهم شروط النجاح لصد الخطر الاستعماري الصهيوني.

٤ ـ الوجود الإسرائيلي

إن قضية الوجود الاسرائيلي كحصان طروادة خطر حقيقي لضرب الثورة العربية التحررية من الداخل. فمنذ تقسيم فلسطين العربية وقيام دولة اسرائيل صارت هذه القاعدة الاستعمارية سلاحاً بيد الاستعمار. فلقد استخدمت عام ١٩٤٨ لوقف المد الثوري الذي اعقب الحرب العالمية الثانية، واستخدمت عام ١٩٥٦ لضرب مصر بعد تأميم قنال السويس، واستخدمت عام ١٩٦٧ بعد فشل الردة الرجعية السياسية لوقف حركة التغيير الاجتماعي.

وبهذا يتجلى تماماً الدور الذي تلعبه نيابة عن الاستعمار القديم والحديث كأداة للثورة المضادة في المنطقة.

هذا واضح من الناحية السياسية كل الوضوح ومع ذلك فقد صاحب الغموض الفكري هذه القضية حول ما اذا كان هناك أساس علمي يبرر قيام دولة اسرائيل كوطن قومي لليهود؟.

إن مشكلة اليهود لم تنشأ في فلسطين ولا في العالم العربي ولكنها نشأت في أوروبا مع نشأة الرأسمالية وتفاقمت بتفاقم الحياة في المجتمعات الأوروبية الرأسمالية. ولقد نشأت الدعوة اليهودية على أساس التزاوج بين النعرة الدينية والمصالح الاقتصادية للبرجوازية اليهودية، كرد فعل للحركة المعادية للسامية التي انتشرت في أوروبا في بداية القرن العشرين فالمجتمعات المغلقة المعروفة باسم «الغيتو» كانت مصدر عمل رخيص بالنسبة للطبقة البرجوازية اليهودية (من أرباب المال والصناعة والربا) التي كانت تستغل أفراد المجموعة اليهودية بأبخس الأثمان مما يخفض تكاليف الانتاج ويجعلها في مركز ممتاز للمنافسة. فتلك النزعة الرجعية التي لم تنشأ بدوافع قومية تطورت على نفس الأسس الاقتصادية التي استندت عليها. وبتحول الرأسمالية إلى مرحلة الاحتكار واحتلال اليهود مراكز في اضخم الاحتكارات العالمية تطورت إلى حركة عامة هي الصهيونية ذات المطامع الاستغلالية على النطاق العالمي. وحتى مؤتمر بال بسويسرا عام ١٨٩٧ والذي أقر أن تكون فلسطين مقر الدولة اليهودية لم تكن الحركة الصهيونية تتمسك بفلسطين ولا بنوع من الدولة يقوم على أساس الدين اليهودي بل كان ثيودور هرتزل ومفكرو الحركة يفضلون قيام دولة علمانية. ولقد شهدت فلسطين هجرة اليهود اليها عام ١٨٨١. وقبلها لم يكن اليهود إلا أقلية بين السكان العرب وتحت تأثير التشابك بين الاحتكارات الصهيونية الانجليزية والأميركية أيدت هاتان الدولتان فكرة الوطن اليهودي في فلسطين واتخذ ذلك التأييد شكلاً عملياً بوعد بلفور عام ١٩١٧، وبعدها انتظم تزايد الهجرة إلى فلسطين بتشجيع الاحتكارات الصهيونية وتغذيتها

لنشاط العصابات اليهودية المسلحة في فلسطين لطرد العرب عن أراضيهم، حتى اتخذت شكل أول صدام كبير عام ١٩٤٧ لتهيئة الشروط المناسبة لاقتسام الوطن العربي وانشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ تجسيداً لتحالف استعماري صهيوني فوق أرض عربية.

إن السمة الحتمية للدولة القومية هي وجود القومية نفسها وللقومية مقومات تاريخية واجتماعية تتمثل في الأرض والحياة الاقتصادية المشتركة والتاريخ المشترك واللغة الواحدة والطابع النفسي المعبر عنه في الخطوط الرئيسية المميزة في الثقافة الوطنية فهل يمكن الزعم أن فلسطين هي الأرض التي نشأت عليها تلك العناصر وخلقت قومية يهودية في يوم ما؟ نجد الإجابة على هذا السؤال في رسالة لإنجلز عام ١٨٥٣ أن «اليهود أنفسهم لم يكونوا سوى قبيلة صغيرة من البدو كبقية القبائل وضعتها ظروف محلية، كالزراعة وغيرها، في معارضة مع القبائل الأخرى» (ماركس - انجلز: رسائل مختارة. الطبعة الانجليزية ص ٩٦). وليس هناك في تاريخ اليهود ما يثبت أن اليهود فيما بعد صاروا قومية مميزة في أرض فلسطين أو غيرها. وقد يقول زاعم إن اكتساب دولة اسرائيل أرض فلسطين سيكمل عناصر الأمة اليهودية. غير أن هذا ينافي العلم ويعزل الأرض كعنصر لتكوين الأمة عن العوامل الأخرى الاجتماعية والتاريخية التي تكون الأمة. «ان اليهود المقيمين في العالم المتمدن لا يشكلون امة. فقد تمثلوا أكثر من غيرهم كما يقول كاوتسكي وباور. كذلك لا يشكل اليهود القاطنون في روسيا وغاليسيا أمة، فليسوا في هذين البلدين سوى فئة مغلقة ومعزولة. وهذا هو الرأي الثابت الذي يقول به أولئك الذين يعرفون التاريخ اليهودي بقين المعرفة». لينين - من مقال (خوف التمثل القومي).

إن التاريخ يسير إلى الأمام. ومنذ انهيار النظام الاقطاعي وانتصار الرأسمالية على النطاق العالمي اكتمل تاريخياً تكوين الأمم. فليس ثمة سمات مشتركة بين اليهود المقيمين في مختلف أنحاء العالم مما يجعل منهم أمة واحدة تناضل في سبيل وطن قومي. إن اليهود يعيشون في مختلف بلدان العالم كأقليات ومشكلتهم ترتبط بمشكلة الأمم التي يعيشون بينها، وتحررهم هو

تحرر تلك الأمم سواء من القهر القومي أو الطبقي - حيث تزول الفروقات الداخلية ويندمجون فيها. وقد رفض لينين الاعتراف لليهود باستقلال ذاتي مؤكداً « أن الذين يستطيعون وحدهم دون غيرهم أن يقيموا الدنيا ويقعدوها ضد (التمثل) انما هم أولئك اليهود الرجعيون التافهون الضيقو الأفق الذين يريدون أن يرجعوا عجلة التاريخ إلى الوراء ».

ولم يرتفع قط أي صوت ضد (التمثل) من جانب اليهود الذين مجدهم تاريخ العالم، والذين قدموا للانسانية مرشدين متقدمين في تاريخ الديمقراطية الاشتراكية » - لينين (خوف التمثل القومي).

وقيام دولة اسرائيل لم يحل مشكلة اليهود. إن المفهوم الرجعي العنصري الذي يعارض ذوبان اليهود في مجتمعاتهم المختلفة التي يعيشون فيها يعوق اليوم ذوبانهم حتى داخل اسرائيل ويعتبر أساساً لتمييز عنصري جديد بين اليهود القادمين من المجتمعات الأوروبية المتقدمة وبين اليهود القادمين في المجتمعات الآسيوية والأفريقية المتخلفة، وبينهم وبين الشعوب العربية من جهة أخرى.

« إن قومية اليهود الوهمية هي قومية التاجر، قومية رجل الأعمال ماركس (المسألة اليهودية). والفئات العليا المرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي هي التي تسيطر على اسرائيل ومصالحها الاستعمارية هي الأساس المادي لسياستها العنصرية العدوانية.

واذا كانت مشكلة اليهود قد حلت في إطار الثورة الاشتراكية فهل هناك امكانية للتغيير الاجتماعي في اسرائيل من الباطن؟ ان تصور مثل هذا الحل وهم لا يأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة التي أدت لقيام دولة اسرائيل وهي تفتقد السمات الأساسية للدولة الوطنية. فلقد قامت دولة اسرائيل المصطنعة على أساس اغتصاب مسلح وهي لا تعترف بحدود معينة وتبني سياستها على أساس المطامع التوسعية في الوطن العربي، وشعارها « ليس لليهود أرض محددة لاقامتهم ». ويتبع ذلك افتقار مثل هذه الدولة لشعب معين له خصائصه

المشتركة فاتساع الغزو لأراضي الغير مع اتساع الهجرة يجعل من دولة اسرائيل مجرد أداة للقهر الاستعماري والعنصري لسكان لا تربط بينهم روابط قومية. ويكشف الوضع الاقتصادي لاسرائيل طفيلية وجودها كدولة ليست لها مقوماتها الوطنية.

تعتمد اسرائيل على اقتصاد غير منتج أساسه الخدمات والبناء اللذان يستوعبان ٦٧٪ من الناتج القومي ويشغّلان ٦٠٪ من القوى العاملة. وتعتمد اسرائيل على التمويل الخارجي. ففي غضون ١٩٥١ - ١٩٦٠ دخل اسرائيل حوالى ثلاثة آلاف مليون دولار، ولم تساهم المدخرات المحلية بشيء يستحق الذكر في تكوين رأس المال اللازم لتنمية اقتصادها. ان طفيلية اقتصاد اسرائيل تتجلى في الطابع العسكري للحياة فيها وسيطرته التامة على الحياة المدنية بحيث يصبح سكانها من اليهود القادرين على حمل السلاح، جيش احتلال قائم مستعد في أي وقت.

إن الحديث عن التغيير الاجتماعي في اسرائيل حيث تفتقد مقومات الحياة الاجتماعية المستقرة والمكونة تاريخياً، حديث ينافي علم الثورة. إن الشعارات الزائفة التي تزعم امكانية حدوث تغيير اشتراكي في الوطن القومي لبني اسرائيل « ليست إلا شعاراً للمصالح الرجعية الصهيونية ». وعلى أساس هذه الحقائق الواضحة والتي تدحض مزاعم الصهيونية حول وطن قومي لليهود في فلسطين فإن القوى الاشتراكية مواجهة بتساؤل حول صحة قرار التقسيم عام ١٩٤٨.

والتجربة العلمية أيضاً اثبتت خطأ الافتراضات التي بررت التقسيم واعتباره حلاً لتحقيق التعايش السلمي بين الأقليات اليهودية والعرب في فلسطين.

إن الحركة الاشتراكية العربية والعالمية تواجه الآن حقيقة الوجود الاسرائيلي كتجسيد للتحالف الاستعماري الصهيوني غير الشرعي في المنطقة والموجه في الأساس لضرب الحركة الثورية والتقدمية في المنطقة العربية ونقطة

انطلاق للاستعمار الحديث نحو القارة الأفريقية.

إن إعادة النظر في قرار ١٩٤٧ يجلي الكثير من الضباب الفكري الذي أحاط بهذه القضية مما عزل عنها قوة عالمية ضخمة كان يمكن كسبها لصالح الحركة الثورية العربية ومطلب الشعوب العربية العادل في ازالة الوجود الاسرائيلي الطفيلي.

إن قضية تحرير وطن طرد منه سكانه الأصليون وأقيمت عليه دولة تمثل قاعدة للعدوان الاستعماري على النظم التقدمية العربية والثورة العربية بأسرها هي في محتواها قضية صراع طبقي بين الاستعمار الحديث بكل أدواته العسكرية والرجعية في المنطقة وليست قضية نزاع ديني أو عنصري. وتقترب تلك القضية من الحل بمقدار ما تتعزز الأنظمة التقدمية وتتطور حركة النضال الثوري في العالم العربي عامة وفلسطين خاصة.

إن قيام الدولة العربية الديمقراطية فوق أرض فلسطين يصحح الوضع الشاذ الذي نشأ منذ عام ١٩٤٨. داخل هذه الدولة الفلسطينية العربية سيجد المواطنون الأصليون عرباً وأقلية يهودية حقوقهم الكاملة، وبكامل حقوقها المشروعة في السيادة تصفي آثار الاضطهاد الصهيوني الاستعماري وفي مقدمتها مشكلة اللاجئين العرب والهجرة اليهودية. فعلى أساس التحديد الواضح لمن هو المواطن الفلسطيني تجري إعادة تسكين اللاجئين وتحفظ الحقوق الوطنية لليهود الفلسطينيين. أما المهاجرون من الجنسيات الأخرى فالدولة العربية الفلسطينية هي التي تحدد مصيرهم.

٥ ـ دور الديمقراطيين الثوريين

تواجه الثورة العربية هذه المهام المعقدة ومن سماتها احتلال العناصر الديمقراطية مكان القيادة في الأقسام منها التي وصلت السلطة.

وقد قامت تلك العناصر بإحداث تحولات ديمقراطية عميقة استهدفت

تصفية رأس المال الأجنبي والقواعد الاجتماعية للطبقات الاقطاعية والرأسمالية الكبيرة مع اقصائها من مراكز السلطة. كما انها وفي أقسام منها أجرت تحولات لبناء القاعدة الاشتراكية ورسمت طريق الاشتراكية كهدف وان كان ذلك الحديث من الناحية النظرية يشوبه بعض الغموض النظري ويحوى مفاهيم غير علمية حول الاشتراكية.

وقد قيمنا تلك التجارب على اختلاف مستوياتها لكل من ج.ع.م والجزائر وسوريا، تقيماً ايجابياً في حدود اجراءاتها لإكمال الثورة الديمقراطية ومواقفها الجريئة ضد الاستعمار. ولا زال موقفنا هو دعم الأنظمة التقدمية في تلك البلدان في وجه الردة الرجعية التي يقف وراءها الاستعمار الحديث.

وفي سبيل تطوير الثورة الاجتماعية ينبغي علينا أن نجيب على السؤال: في أي اتجاه تتطور تجربة الديمقراطيين الثوريين؟ فهذه التجربة لحداثتها اختلفت وتختلف حولها التقديرات. فهناك التقديرات اليمينية التي تهول منها وتعتبرها تجربة متكاملة تحمل نفياً للماركسية حول قوانين التطور الاجتماعي. وهنالك تقديرات ليبرالية تخفضها إلى مستوى حركة برجوازية صغيرة عاجزة عن مواكبة الثورة الاجتماعية ناهيك عن قيادتها.

ولكيلا نقع في خطأ التقديرات الذاتية أو ننزلق في تعصبات الجمود العقائدي من المهم أن نستند في تقييمنا لتلك العناصر وتجربتها الحالية في الثورة العربية إلى الحقائق الخاصة بتطور هذه الثورة في الظروف التاريخية الراهنة.

« إن جميع الأمم ستصل إلى الاشتراكية، هذا أمر محتوم. ولكنها لن تصل جميعها على صورة واحدة: فستحمل كل منها أمراً تنفرد به في هذا الشكل أو ذلك من أشكال الديمقراطية، في هذا المظهر أو ذاك من مظاهر دكتاتورية البروليتاريا، وفي سرعة تحويل مختلف وجوه الحياة إلى الاشتراكية » لينين (من مقال بصدد الهزء بالماركسية).

لقد رأينا امكانية تطور الثورة العربية نحو الاشتراكية عبر الطريق غير الرأسمالي والدور الذي يمكن أن يلعبه الديمقراطيون الثوريون خلال السير في هذا الطريق. وقد تكونت أفكارنا حول هذه المسألة من احتكاكنا بشتى قضايا الثورة الاجتماعية في ميداني النشاط العملي والنظري.

وطريق التطور الرأسمالي تنبأ به علمياً لينين كإمكانية لتطور الشعوب المتخلفة اقتصادياً نحو الاشتراكية عن طريق عدد من المراحل الوسطية تنجز فيها مهام الثورة الديمقراطية وبعض مهام الثورة الاشتراكية.

ففي تقرير حول المستعمرات الروسية السابقة قال لينين:

« لقد طرحت المسألة بالشكل التالي: هل يمكننا أن نعتبر التأكيد القائل إن المرحلة الرأسمالية في تطور الاقتصاد الوطني محتومة بالنسبة للشعوب المتخلفة التي تتحرر الآن والتي نلاحظ في أوساطها بعد الحرب حركة في اتجاه التقدم، هو تأكيد صحيح؟ وقد كان جوابنا على هذا السؤال سلبياً. فاذا قامت البروليتاريا الثورية الظافرة بدعاية منتظمة بين هذه الشعوب وإذا ما ساعدتها الحكومات السوفيتية بجميع الوسائل الموجودة تحت تصرفها، عندئذ يصبح من غير الصحيح التأكيد أن مرحلة التطور الرأسمالي هي مرحلة محتومة بالنسبة للأمم المتأخرة ». ويضيف لينين أنه « يتوجب على الشيوعية الأممية أن تقرر وأن تثبت نظرياً أنه بمساعدة البروليتاريا في البلدان المتقدمة يمكن للبلدان المتأخرة أن تنتقل للنظام السوفيتي وإلى الشيوعية عبر درجات معينة من التطور متخطية مرحلة التطور الرأسمالي ». (المؤتمر الثاني للأممية لشيوعية ١٩٢٠).

فإذا كانت هذه الامكانية قد توفرت في عهد لينين فهل من شك في أنها تصبح أكثر تفتحاً اليوم وقد خرجت الاشتراكية عن نطاق البلد الواحد وأصبحت نظاماً عالمياً ينافس النظام الرأسمالي العالمي في ميدان انتاج الخيرات المادية وله القدرة على مساعدة حركات التحرر والتقدم الاجتماعي؟

إن تخطي الثورة في بلد معين لمرحلة تاريخية معينة لا يحمل نفياً لقوانين

التطور الاجتماعي وذلك أولاً لأن مراحل التطـور الاجتماعـي قـد اكتملـت تاريخياً . ومن الممكن بعد أن اتضح خط التطور التاريخي أن يتجاوز مجتمع معين التتابع التقليدي إلى الأمم ولكن من غير الممكن أن يعود المجتمع إلى مرحلة تاريخية فاتها ، أي من الرأسمالية إلى الإقطاع مثلاً .

ولقد رأى ماركس حتى في وقت كانت فيـه الثـورات البرجـوازيـة في عنفوانها وتواصل انتصاراتها في أوروبا امكانيـة تطـور الثـورة على الملكيـة الاقطاعية والحكم المطلـق في المانيـا إلى ثـورة اشتراكيـة متخطيـة مـرحلـة الرأسمالية . فقد جاء في الفصل الرابع من البيان الشيوعي : « إن الشيوعيين يوجهون اهتمامهم إلى المانيا أساساً لأن ذلك القطر في عشية ثورة برجوازية » .

وقد طور فكرته باشتراطه استنـاد البروليتـاريـا في الثـورة على حـركـة الفلاحين « كل المسألة في المانيا تعتمد على دعم الثورة البروليتاريا بنسخة ثانية من حرب الفلاحين » . (من رسالة لإنجلز عام ١٨٥٦) .

واستناداً إلى فكرة ماركس صاغ لينين نظرية تطور الثورة البرجوازية إلى ثورة اشتراكية خائضاً نضالاً فكرياً حاداً ضد المناشفة الذين كانوا يفصلون بشكل ميكانيكي بين الثورتين زاعمين أن قوانيـن التطور الاجتماعي تقتضي ضرورة انتصار الثورة الديمقراطية بزعامة البرجوازية وحكمها إلى أن تتطور الرأسمالية وتنضج شروط الثورة الاشتراكية بزعامة البروليتاريا .

وكان لينين يرى من وجهة نظر التطور التاريخي أن النظام الرأسمالي العالمي كله قد نضج للانتقال للاشتراكية ولـن تحول دون هـذا الانتقـال ظـروف التخلف النسـبي للشرق . ومن وجهة نظر التطور الداخلي كان يرى أن الطبقة العاملة قد نشأت في روسيا (وغيرها من البلاد التي لا زالت تعيش عشية الثورة المعادية للاقطاع) وأن هذه الطبقة قد كونت حزبها السياسي ولها مصلحة في الثورة الديمقراطية البرجوازية أكثر من البرجوازية نفسها وأنها تستطيع أن تعبىء حولها الجماهير العريضة من العاملين وخاصة الفلاحين وتقود

الثورة البرجوازية منتزعة حقوقها السياسية التي ستمكنها من قيادة الثورة إلى النهاية.

وحسب نظرية لينين فإن هذا النمط الجديد للثورة الديمقراطية البرجوازية التي تقودها الطبقة العاملة يفضي إلى نوع جديد من السلطة هو دكتاتورية العمال والفلاحين الديمقراطية الثورية التي ستقوم بإحداث اصلاحات في مصلحة هذه الطبقات، ومن خلالها تقوم الطبقة العاملة بالانتقال بالثورة إلى قسمها الثاني - الاشتراكي. وهكذا فإن تحقيق المهام الديمقراطية الاشتراكية لا يتخذ بالضرورة شكل ثورتين منفصلتين وانما يتم في عملية ثورية واحدة ذات مرحلتين. وإن بعض مهام التطور الاشتراكي يمكن أن تتحقق في المرحلة الأولى أي المرحلة الديمقراطية من الثورة.

وقد حملت التجربة التاريخية الظفر لنظرية لينين. فتحت قيادة الطبقة العاملة وحزبها اللينيني تم الانتقال بالثورة البرجوازية إلى ثورة اشتراكية دون أن تدوم سيطرة البرجوازية أكثر من شهور. وفي بلدان أوربا الشرقية وآسيا امكن الانتقال دون فترة حكم للبرجوازية اطلاقاً.

وهكذا فإن الثورة الديمقراطية (البرجوازية بالمفهوم التقليدي) تكتسب آفاقاً جديدة بفضل الانتصارات التاريخية للطبقة العاملة.

وفي عصرنا حيث تصير الاشتراكية هي العامل الحاسم للتطور وحيث يضعف الاستعمار ويتفتت نظام الحكم الاستعماري فإن الثورة الوطنية في المستعمرات السابقة التي تنفصل عن الجبهة الاستعمارية تصير جزءاً من الثورة الاشتراكية العالمية وتتمازج من كل الجوانب مهام الثورة الديمقراطية بمهام الثورة الاجتماعية.

إن طريق التطور غير الرأسمالي هو الشكل الملائم لتحقيق مهام الثورة الديمقراطية والانتقال إلى الاشتراكية دون انقطاع في الثورة الاجتماعية كما كان يحدث سابقاً، حين لم يكن من افق للثورة البرجوازية غير المرور في

طريق التطور الرأسمالي. إن الحقبة التاريخية التي يمر بها هذا الطريق يمكن أن تختصر اذا وجدت الطبقة العاملة ظروفاً مؤاتية لبسط قيادتها. وبغير ذلك، أي في حالة قيادة الديمقراطيين الثوريين فإن عملية التطور قد تتضمن عدة مراحل من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي تحل خلالها بالتدريج مشاكل السلطة السياسية وطابعها الطبقي وقضايا التحول التدريجي الاجتماعي للشعب. وهذا التحول يحدث تأثيراً ايجابياً في عدة عوامل أهمها حتمية الحل الاشتراكي لتصفية التخلف الاقتصادي والاجتماعي للبلدان حديثة الاستقلال. وطريق التطور الرأسمالي المرتبط ببقاء تلك البلدان في دائرة الاستغلال الاستعماري وبانخفاض مستوى القوى المنتجة ومستوى الصناعة والتكنيك، وبضعف الطبقات الرأسمالية المحلية وبعجزها عن التنمية المستقلة لاقتصاد البلاد هو طريق عاجز عن تحقيق مهام الثورة الديمقراطية التي تحققت في فترة الرأسمالية الحرة في أوربا. وليس ثمة طريق آخر لتطور هذه البلدان سوى الطريق غير الرأسمالي الذي يستطيع (بتأميم رؤوس الأموال الأجنبية ووضع مصادر الثروة القومية بيد الدولة الخ.. وتصفية الإقطاع وتطوير الزراعة على أساس التعاون والانتاج الكبير) ان يوفر شروط الثورة الصناعية والزراعية. وهكذا يقضي على العلاقات المتخلفة لما قبل الرأسمالية. ويبدأ تجديد الحياة على أساس التقدم، وتتوفر امكانيات السير في الطريق غير الرأسمالي بالعون المخلص للبلدان الاشتراكية في ميدان التصنيع وخلق شروط أفضل في التجارة والتعاون الاقتصادي في المجال الدولي.

والطريق غير الرأسمالي ليس خالياً من الصراع الطبقي. فالاصلاحات الديمقراطية تتم خلال صراع عنيف ضد طبقة الملاك الاقطاعيين وكبار الرأسماليين مما يدفع بالعناصر الديمقراطية القائدة إلى الاستناد على جماهير العاملين والفلاحين واتخاذ التدابير الثورية التي تغير من طبيعتها المترددة وتقربها سياسياً إلى مواقع الطبقة العاملة. وتعكس ذلك تجربة ج.م.ع ففي المراحل الأولى حيث لم تنتقل الثورة إلى إحداث تغييرات جذرية في العلاقات القديمة اتخذت موقفاً سلبياً من الصراع الطبقي: «إن الاتحاد القومي هو

الوسيلة التي ستتيح لنا بناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني دون إراقة دماء دون حرب بين الطبقات ولكن بالمحبة والأخاء » - (من خطاب ناصر في ٢٢ يوليو ١٩٥٩). وبعد التحولات التي اعقبت قرارات يوليو ١٩٦١ وتوجيه ضربات شديدة للملكية الرأسمالية الكبيرة بدأ الاتجاه الطبقي يزداد وضوحاً وقد عبر الرئيس ناصر عنه بقوله في ميثاق العمل القومي: « إن صراع الطبقات محتم ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ولا يمكن أن يضمن لهذا الصراع مخرج سليم اذا لم ينتزع السلاح الاقتصادي والسياسي من يد الرجعية ». وفي مجال التنظيم السياسي الاشتراكي وجد هذا الاتجاه التعبير عنه في تكوين الاتحاد الاشتراكي كتحالف لقوى الشعب العامل في مواجهة الاقطاعيين والرأسماليين. وبعد الخطة الخمسية واتساع استثمارات الدولة في الانتاج الصناعي والزراعي حتى بلغت ٩٤ ٪ وحيث أصبح من الضروري اقتناع الجماهير بالتضحية وتعبئتها في الانتاج ومحاربة العناصر الطفيلية التي تنتفع بالقطاع العام على حساب الشعب وتعبئة كل قوى الثورة لمقابلة الضغوط الاقتصادية والسياسية والاستعمارية، برزت الحاجة إلى وجود التنظيم السياسي الطليعي القادر على تعبئة الجماهير وتعليمها التنظيم وتقديم القيادة السليمة لها.

إن وضع السلطة في أيدي العاملين والعناصر المخلصة حقاً للاشتراكية يشكل شرطاً ضرورياً لتقدم الثورة وحمايتها. ولقد طرح ميثاق العمل الوطني لـ ج.ع.م هذه القضية بصورة ايجابية عندما نص على تخصيص ٥٠ ٪ من مقاعد مجلس الأمة والمجالس المحلية للعمال والفلاحين ولكن التعريف غير العلمي للعامل والفلاح سمح بتسلل كثير من أعداء الاشتراكية والثورة إلى تلك المؤسسات.

لقد أضافت أحداث التاسع والعاشر من يونيو تأكيداً جديداً أن الجماهير هي القوى الأساسية لحماية الثورة في مواجهة الاستعمار والرجعية. وقد أصبح التعبير عن هذه الحقيقة بالاستناد إلى الجماهير وتدريب وتنظيم طلائعها في حزب ثوري حاجة ملحة يقتضيها تطوير الثورة. ولقد كشفت أحداث

النكسة العسكرية للجمهورية العربية المتحدة المخاطر الجسيمة التي ترتبت على غياب حزب من هذا النوع حين تسللت العناصر الخائنة إلى أجهزة الدولة والقوات المسلحة ومراكز القيادة في المنظمات السياسية والنقابية والاقتصادية، كما كشفت أيضاً أهمية توسيع الديمقراطية الثورية انطلاقاً من قاعدة (الديمقراطية لكل المخلصين للاشتراكية ولا حرية لأعدائها) وعدم احتكار العمل الثوري لفئة من القوى الثورية.

إن تجربة الديمقراطيين الثوريين في التصدي لقيادة الثورة الاجتماعية تعكس محتوى العصر كعصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على النطاق العالمي واتساع التأثير العالمي لحركة الطبقة العاملة ونفوذ الاشتراكية العلمية. فهي اذن تحمل في طياتها عنصر الوعي والثورية ولها امكانيات باطنة تدفعها إلى مواكبة التطور في السير اللاحق للثورة الاجتماعية.

ولا يقلل من شأن هذه التجربة ما تتعرض له من نكسات فمقابل الثمن الغالي الذي تدفعه فيها تكتسب من الخبرات وتتعلم من الدروس ما يفيد تقدمها.

ولقد أكدت تجربة النكسة الأخيرة ضرورة تسليح تلك الحركة بالنظرية العلمية الشاملة ومعرفة قوانين التطور الاجتماعي بغية تطور الثورة وقيادتها في أكثر الظروف تعقيداً وهذا هو الجانب الأكثر تعقيداً في العمل الثوري وتصل اليه الأقسام المختلفة من العناصر الديمقراطية الثورية بدرجة متفاوتة من السرعة والبطء.

ولقد طرحت أيضاً قضية أساسية من قضايا التطور الاشتراكي وهي قضية الأممية وضرورة استناد الثورة على العون المادي والأدبي للطبقة العاملة ووليدها النظام الاشتراكي العالمي وعلى تجربته الثورية الغنية في النضال من أجل الاشتراكية.

إن انحسار التعصب ازاء الماركسية واقتراب العناصر الديمقراطية الثورية اليها واتساع عددية ونوعية الطبقة العاملة وانبعاث الضرورة لتطوير الحركة

الثورية في الريف استناداً إلى الفلاحين الفقراء تساعد الثورة الاجتماعية على التقدم المطرد في طريق الانتقال الاشتراكـي وتهيء الشروط اللازمـة لقيـادة الطبقة العاملة وحزبها المسلح بالنظرية الماركسية في مرحلة البناء الاشتراكي.

إن تجربة العناصر الديمقراطية الثورية القائدة في البلدان ذات الأنظمة التقدمية تجربة ذاتية ملائمة لتطور تلك البلدان ولكنها في ذات الوقت تعكس سمة موضوعية للثورة الاجتماعية في العالم العربي تتسم باتسام قاعدة القوى الاجتماعية الراغبة في تطوير الثورة على أساس الاشتراكية ولتلك التجربة آثارها الايجابية على تنمية الحركة الاشتراكية في البلدان العربية.

٦ ـ اتساع الفكر الاشتراكي في السودان

إن انعكـاس هـذه الظـاهـرة في السـودان ـ أي بـروز الدور الايجابي للديمقراطيين الثوريين في حركة النضال من أجل الاشتراكية ـ قد ارتفع شأنه تحت تأثير التجربة المصرية. وقد ادى هذا إلى اتساع قطاع الحركة الداعية للاشتراكية في السودان خارج محيط نفوذ الحزب الشيـوعـي وتـأثير أفكار الماركسية الشاملة وحدها وانجازات النظام الاشتراكي العالمي. وقد قربت إلى الاشتراكية قوى اجتماعية كانت تحجـم عنهـا بسبـب مـا أحـاط بالاشتراكية من تشويش الدعايات الاستعمارية والرجعية.

إن الظروف الخاصة بالحركة الاشتراكية في السودان وأهمها وجود الحزب الشيوعي كرائد ومركز ثوري لها وثباتها في الدفاع عن روابط النضال المشترك مع الشعب المصري جعلت في مقدرتها استيعاب الاتجاه الجديد وصيرورته عامل وحدة لا عامل انقسام أو استقطاب داخل القوى الثورية كما حدث في بعض البلدان العربية.

صحيح هناك أقسام أخذت أيضاً تدعو للاشتراكية بتأثير ج.ع.م ولكن من مواقع مختلفة تتمثل أساساً في صنفين: صنف يمثل في الأصل عناصر ذات

تطلعات برجوازية وهي العناصر المتبقية والمرتبطة قديماً بفكرة القومية العربية على صورتها القديمة وتسعى لاحتلال مواقع رأسمالية في الاقتصاد الوطني فلا تخرج دعوتها للاشتراكية عن مجرد التزيين، وصنف آخر من بين البرجوازية الصغيرة يحاول عزل هذه الدعوه عن الحركة الجماهيرية على أساس مواقف معادية للحزب الشيوعي. ولكن للظروف المشار اليها والتي تتميز بعمق الحركة الاشتراكية وثباتها لم تترك الفرصة لتلك التنظيمات لكي تنجح في اكتساب قواعد شعبية وخاصة بين القوى الاجتماعية الرئيسية (العمال والمزارعين) لم تنجح في خلق مراكز جديدة للدعوة للاشتراكية. ومع ذلك فالوحدة بين القوى الجادة في دعوتها للاشتراكية لم تتخذ شكل الدمج بينها في تنظيم واحد. والتباين بين المواقع الفكرية والجذور الاجتماعية لمختلف اقسام القوى الاشتراكية يفرض مستويات مختلفة من التنظيم: فهناك مستوى الحزب الطليعي القائم على وحدة الفكر والارادة والعمل والمعبر عن الدور القيادي للطبقة العاملة. وهناك القوى الاشتراكية التي ناضلت تاريخياً بجانب الحزب الشيوعي وليس لها تحفظات حول نظرية الاشتراكية، وهناك أيضاً القوى الاشتراكية التي رغم انطلاقها من مواقع ايجابية ولكنها لا تمتلك الوضوح الكافي حول الإيديولوجية الاشتراكية. ولا بد من اختلاف مستويات التنظيم لتستطيع كل قوى ان تتطور في حدود امكانياتها وترتقي بالتدريج إلى مواقع الماركسية اللينينية.

إن فكرة الدمج بين الحزب الشيوعي والقوى الاشتراكية الأخرى لا تعني سوى تذويب الحزب أي اغراق دور الطبقة العاملة بين تيارات البرجوازية الصغيرة وحرمان الحركة الجماهيرية من الطليعة السياسية المجربة.

إن أهم ما يميز حزب الطليعة هو نظرية الاشتراكية القائمة على الوضوح العلمي حول القوانين الأساسية للتطور الاجتماعي. ولقد برهنت تلك النظرية على قدرتها وأهميتها لقيادة الثورات الاجتماعية إلى الظفر، وهذا ينطبق على الثورات الاشتراكية والديمقراطية على السواء. وما بروز وتطور الأحزاب

الشيوعية في مناطق التحرر الوطني الادليل على الضرورة الاجتماعية لوجودها. وحتى في البلدان التي استطاعت قوى ثورية أخرى من الديمقراطيين مثلاً أن تشرع بالخطوات الأولى للثورة تواجه هذه القوى قضية الحزب الطليعي بوصفه الطريق لتنمية القوى الثورية ولا طريق سواه.

وقد كان من الضروري ان تتخذ تلك القضية ـ أي قضية وحدة القوى الاشتراكية في السودان ـ أشكالاً بعينها:

١ ـ ضرورة وجود الحزب الشيوعي وتدعيم نفوذه كمركز للقوى الثورية والاحتياج لتأمين تطور الثورة على أساس التطبيق المبدع للنظرية الماركسية.

٢ ـ الحاجة إلى تجمع القوى الشعبية الراغبة في التغيير الاجتماعي على أساس الاشتراكية في تنظيم جماهيري يضم كافة القوى التي لا تشلها تعصبات ازاء العمل الثوري.

٣ ـ الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تقدم البديل للنظام الرجعي القائم وتفتح طريق التطور غير الرأسمالي للبلاد.

٧ ـ تغييرات داخل حركة التحرر الوطني العالمية

ومنطقة التحرر الوطني التي تشكل الجزء الأكبر من العالم والتي ظلت زمناً طويلاً متخلفة ومستودعاً للدول الرأسمالية الكبرى شهدت في العشر سنوات الأخيرة حركة تغيير عميقة. لقد اتسعت الحركة الوطنية التي فجرتها ثورة اكتوبر الاشتراكية من ثورات وانتفاضات متفرقة إلى حركة عالمية واسعة النطاق كان نتيجتها نهاية نظام السيطرة الاستعمارية المباشرة على آسيا وافريقيا ولم يبق من سكان العالم تحت الحكم الاستعماري المباشر غير ٣٢ مليوناً.

وسارت الحركة المعادية للاستعمار في بعض البلدان المستقلة نحو مراحل جديدة في التطور والنضال ضد اشكال الاستعمار الحديث كما هو الحال في مصر والجزائر... الخ.. وتتسم حركة التحرر الوطني أكثر فأكثر بطابع

التغيير الاجتماعي، فهي لا تقف عند حد الاستقلال السياسي وانما تذهب بعده إلى تصفية جذور السيطرة الاستعمارية الاقتصادية وتسلك طرقاً جديدة في التنمية الاقتصادية وتغير الأوضاع الاجتماعية.

إن هذه الحركة الواسعة التي تشمل أكثر من ثلثي سكان العالم تسهم في تغيير وجه الكرة الأرضية بقضائها على نظام الحكم الاستعماري ولذا فهي تأتي من حيث الأهمية التاريخية بعد انتصار الاشتراكية في ثلث العالم. وهي نفسها كما حدث في أقسام منها تتحول وتدخل مرحلة الثورة الاشتراكية.

تبع انتصار الثورة الصينية ونيل الهند واندونسيا استقلالها تحرر عدد كبير من بلدان آسيا وأفريقيا وبرزت هذه المجموعة من الدول كقوة جديدة تؤثر على مجرى الأحداث في العالم وتدفع حركة التحرر الوطني في البلدان الأخرى التي لم تكن قد نالت استقلالها بعد، وتلعب دورها في محاربة الاستعمار والدفاع عن السلم العالمي وقد اكتسب مؤتمر باندونغ اهميته من نجاحه في تجميع تلك البلدان حول المبادىء الخمسة المشهورة التي أصبحت أساساً للعلاقات الدولية القائمة على التعايش السلمي والاحترام لسيادة الدول والتعاون على أساس التكافؤ وتأثيرها الفعال على المنظمات العالمية وفي مقدمتها هيئة الأمم. وأصبحت تلك الدول تشكل ما عرف بمجموعة الحياد الايجابي.

إن ظاهرة الحياد الايجابي كانت ولا تزال عاملاً هاماً في النضال ضد الاستعمار وفي صف السلم والتحرر. وبالطبع لم تلتزم كل الدول التي حضرت مؤتمر باندونغ بموقف الحياد الايجابي الحق: تعادي الاستعمار وتصادق الدول الاشتراكية وتدخل معها في علاقات مثمرة. غير أن هذا لا يقلل من قيمة المؤتمر ولا من دور الدول التي التزمت بالميثاق وظلت تعمل على الصعيد العالمي مما أضعف نفوذ الاستعمار وتحكمه وخفف من حدة التوتر الدولي. ومع تنا[illegible] النضال ضد الاستعمار تطور مفهوم الحياد وأصبح يحمل مضمون التصفية لأشكال الاستعمار الحديث واتخاذ خطوات أكثر أثراً مما مضى تجاه قضايا

التطور الاجتماعي الملحة داخلياً وتجاه خط الاستعمار في التجارة الدولية وأساليبه الجديدة في تصدير الثورات المضادة. وهذه السياسة تنبع من الاحتياج الدائم لمقابلة خطط الاستعمار الحديث وتعبر عن دخول حركة التحرر الوطني مرحلة التغيير الاجتماعي. فإنه لم يعد من الممكن الحديث عن حياد بين معسكرين متساويين في طبيعتها. فالمعسكر الاستعماري وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية يسعى لوقف الثورة الاجتماعية ويصدر الثورات المضادة ويبقي التبعية الاستعمارية. ولذا فإن الحياد بمعنى المساواة بين النظامين الاشتراكي والاستعماري يعبر عن تردد البرجوازية الوطنية التي تخاف من التطورات التي جرت في المنطقة ومن التحول نحو الاشتراكية. وبهذا المعنى فإن الحياد ليس عاملاً عازلاً لحركة التحرر الوطني والبلدان حديثة الاستقلال عن النظام الاشتراكي، ولكنا أيضاً لا نذهب إلى القول بدمج البلدان حديثة الاستقلال بمنظومة الدول الاشتراكية ومشاريعها المشتركة اذ لا بد من اعتبار التفاوت في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن الناحية الموضوعية فحركة التحرر الوطني والبلدان حديثة الاستقلال جزء من عملية التطور الثوري العالمية التي يأتي في مقدمتها النظام الاشتراكي. والحلف بين المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر العالمية قائم على أساس المصالح الحيوية المشتركة في النضال ضد الامبريالية والاستعمار. والنظام الاشتراكي التزاماً بواجبه الأممي يقدم للشعوب المساعدات لتوطيد استقلالها والدفاع عن سيادتها الوطنية وصد الثورة المضادة. والبلدان حديثة الاستقلال تتحد معه في النضال من أجل السلم وتتعاون معه في مجال وضع الأسس الجديدة للعلاقات الدولية في الاقتصاد والتجارة والقضاء على الاستغلال.

إن استخدام سلاح الإستقلال السياسي للتخلص من أشكال السيطرة الاستعمارية المباشرة يفتح أمام البلدان حديثة الاستقلال آفاقاً واسعة للتطور والقضاء على التخلف. جاء في إحصائيات الأمم المتحدة أن معدل الزيادة السنوي في الانتاج القومي في البلدان حديثة الاستقلال ارتفع عن مستوى ما قبل الحرب العالمية الثانية من ١٪ الى ٤٪، كما زاد الانتاج الصناعي بمعدل

٧ ٪ وإنتاج الصناعات الثقيلة والمعادن بمعدل ٩ ٪ سنوياً. ولكن الشعوب وهي تتطلع لجني ثمار الاستقلال وتتحسس طريقها للقيام بالتنمية الاقتصادية تواجه أساليب الاستعمار الحديث.

بعد انهيار الحكم الاستعماري المباشر يلجأ الاستعمار لأشكال وأساليب جديدة لاستمرار نفوذه وتغلغله الاقتصادي عن طريق المعونات والقروض واستثمارات الاحتكارات الكبيرة. ومراكز النفوذ الاستعماري في أكثرية تلك البلدان ما زالت قوية. وعمل الاستعمار خصوصاً الامريكي على تزايد نفوذه خلال العشرين سنة الماضية. فبلغ مجموع الاستثمارات من أمريكا وبريطانيا والمانيا الغربية في أفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية حتى عام ١٩٦٠ أرقاماً عالية: أمريكا استثمرت ٣٣ ألف مليون دولار وبريطانيا ٧ ألف مليون جنيه استرليني والمانيا الغربية الخ. هذا عدا استثمارات البنك الدولي وغيره من المؤسسات الاحتكارية العالمية. وتستحوذ امريكا وحدها كل عام على أرباح وفوائد تبلغ ٢,٦ ألف مليون دولار (في امريكا الجنوبية كانت ارباحها عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٤ ما جملته ٣٢٧٦ مليون دولار مقابل رأسمال قدره ٦٦٢ مليوناً).

وفي مواجهة الحركة الوطنية والثورة في البلدان الحديثة الاستقلال تتكتل الاحتكارات الاستعمارية وتتعاون حكوماتها في منظمات ضخمة (كونسورتيوم) لتصدير رأس المال والسيطرة على المواد الخام الرئيسية. ومثال ذلك اتحاد التعدين في كاتنقا (الذي دبر المؤامرة الكبرى على الكونغو وما زال يدبر العدوان بواسطة المرتزقة) واتحادات احتكارات في آسيا وفي جنوب افريقيا وروديسيا الخ، وقيام السوق الأوروبية المشتركة بوصفها اداة لاستيعاب منتجات عديدة من بلدان آسيا وأفريقيا بوضع شروط تجارية مجحفة وتغطية ذلك ببعض القروض التي تقيد تلك البلدان باستثمار الاحتكار.

وقد تمكنت دول تلك السوق أن تعقد اتفاقيات العضوية بالانتساب مع ١٨ بلداً افريقياً عام ١٩٦٣.

وخوفاً من انتصار الحركة الثورية وخطر التأميم تفرض الحكومات الاستعمارية على البلدان حديثة الاستقلال اتفاقيات لخاصة وشروطاً ضد التأميم، وتؤدي تلك الاتفاقيات وغيرها من وسائل الضغط والتوجيه إلى سير اقتصاد تلك البلدان في اتجاه التنمية الرأسمالية. ونجحت الولايات المتحدة والبنك الدولي في فرض تلك الاتفاقيات (لضمان الاستثمار) على ١٧ بلداً منها السودان.

إن التغلغل الاقتصادي وتزايد رأس المال الأجنبي في البلدان حديثة الاستقلال يعوق التطور الاقتصادي ولا يساعد على التنمية الصناعية. إن أكثر من ٦٠ ٪ من رؤوس الأموال الاجنبية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تستخدم في الزراعة واستخراج المواد الخام المعدنية وتذهب ٢٠ ٪ لإنشاء الصناعات التحويلية (تحضير المواد الخام والمنتجات الزراعية)، بينما تستثمر ٥ ٪ فقط في الصناعات الثقيلة. هذا بالطبع يؤدي إلى استمرار النفوذ الاستعماري في اقتصاد تلك البلدان. وما زالت الصادرات من البن والسكر والبترول تشكل نصف قيمة صادرات أمريكا الجنوبية كلها، و ٨٠ ٪ من صادرات أفريقيا والشرق الأوسط تتوقف على عشرة أنواع من المواد الخام مثل البترول والقطن والنحاس والذهب، الخ...

وهدف الاستعمار الحديث هو إبقاء البلدان حديثة الاستقلال ضمن نطاق النظام الرأسمالي العالمي الذي تهيمن عليه الإحتكارات الكبيرة، وذلك بتسييرها في طريق التنمية الرأسمالية. وعلى هذا الطريق يجري النمو في بعض أقسام الاقتصاد في الزراعة والصناعات الصغيرة ويزداد رأس المال التجاري، فتنمو ثروات بعض أقسام السكان (البرجوازية) على حساب الجماهير الشعبية وانخفاض مستوى معيشتها. ويدخل بعض رأس المال الاجنبي للبلاد في شكل شركات مع تلك الأقسام. إن ذلك ينمي البرجوازية المحلية ذات المصلحة في سلوك طريق الرأسمالية وبذلك يخلق نفوذ الاستعمار الحديث قاعدة اجتماعية تربطه به أقوى من تلك التي كان يستند اليها الاستعمار القديم وهكذا يستميل إليه جزءاً من قوات الجبهة الوطنية.

وتعمل هذه القوى الاجتماعية على أن تسير التنمية الرأسمالية على أساس القطاع الخاص فتشن الهجوم على مؤسسات الدولة الانتاجية ـ القطاع العام ـ مستغلة المتاعب التي تواجهها لتحويلها للقطاع الخاص بحجة مقدرته على انجاحها. والحملة التي تشنها البرجوازية المحلية في السودان ومن ورائها الاستعمار الحديث على مشروع الجزيرة، بحجة أن التدهور الذي يعانيه هو نتيجة لعدم وجود طبقة وسطى مقتدرة بين المزارعين، مثال واضح لأساليب وأهداف الاستعمار الحديث.

بالاستناد إلى كوادر الدولة من فنيين ومديرين، والذين يحتلون مراكز ذات أثر والذين تم تدريبهم في الدول الاستعمارية (البعثات)، يعمل الاستعمار الحديث على التسرب وعلى النفوذ إلى أجهزة الدولة وأقسام الاقتصاد المختلفة.

ثم إن حملة معاداة الشيوعية هي الموقع الفكري الذي يشن منه الاستعمار الحديث حملته على الحركة الشعبية في البلدان حديثة الاستقلال بهدف عزلها عن حركة الثورة الاشتراكية ودول النظام الاشتراكي والقضاء على وحدتها في الداخل. وهي التي ينطلق منها الهجوم على الحريات الديمقراطية وكبت الحركة الشعبية واسكات صوت الطبقات الثورية وتدبير الانقلابات والمجازر خوفاً من الخطر الشيوعي المزعوم.

إن أساليب الاستعمار الحديث تمتد لتشمل التسرب إلى داخل المنظمات الشعبية والصحف والجمعيات الثقافية ومهاجمة الحركة بعناصر تلتحف ثوب اليسار ولكنها في الواقع عميلة للمخابرات.

لقد استطاعت حركة التحرر الوطني وهي تقاوم أشكال وأساليب الاستعمار الحديث أن تحقق انتصارات عظيمة في أقسام منها وتنتقل على طريق التطور غير الرأسمالي إلى مراحل أعلى من الثورة الاجتماعية. وتمكنت بلدان عدة من اتخاذ اجراءات تصفي النفوذ الاستعماري وذات أثر بعيد على اقتصادها والأوضاع الاجتماعية فيها: استطاعت ج.ع.م أن تؤمم قنال

السويس وتنهي احتكارات السلاح وتبني السد العالي والصناعات الثقيلة وتؤمم الشركات والبنوك الأجنبية والمحلية وأن تبدأ في الاصلاح الزراعي. ان ٩٠٪ من الصناعات وكل البنوك والجزء الأكبر من التجارة الخارجية والداخلية في يد الدولة، وقد صدر ميثاق العمل الوطني الذي ينادي بسير مصر في طريق الاشتراكية. وفي بورما وغينيا ومالي والجزائر وتنزانيا أمكن اتخاذ خطوات تغير شكل وطبيعة الاقتصاد الذي خلقه الاستعمار وتعلن الاشتراكية هدفاً تسير اليه البلاد.

وأصبحت ظاهرة قيام القطاع العام في الدول حديثة الاستقلال ظاهرة مشتركة وفي كثير منها ينمو ليصبح العامل الرئيسي في الاقتصاد الوطني. وإن وجود قطاع الدولة يحد من سيطرة رأس المال الأجنبي ويؤمن نمو الاقتصاد بطريق منتظمة ولا يدعه تحت رحمة التطور العفوي ولا في يد رأس المال الخاص الذي لا يستطيع - لضعفه - الوقوف أمام رأس المال الأجنبي. صحيح أن قطاع الدولة بشكله الذي نسميه رأسمالية الدولة أصبح هو نفسه عرضة لتغلغل النفوذ الاستعماري الحديث كما حدث في المغرب وتونس والسودان وبلدان أمريكا اللاتينية الخ، ولكن ومع ذلك استطاعت كثير من البلدان أن تبني الصناعة الأساسية (الكبيرة) في هذا القطاع ليصبح القوة المهيمنة على الاقتصاد وعاملاً ضد تأثيرات الاستعمار الحديث.

٩ - الثورة المضادة

وحركة التحرر الوطني بانتقالها لمرحلة الثورة الاجتماعية وبمواجهتها لأشكال جديدة من الاستعمار شهدت في أقسام منها التراجع والانتكاسات. وتبدو هذه الظاهرة بوضوح منذ عام ١٩٦٣، ولكنها لا تشير إلى تغيير في ميزان القوى في العالم لضعف ألمّ بالنظام الاشتراكي ولتراجعه أمام العدوان الاستعماري. فالنهوض الذي صاحب حركة التحرر الوطني في أواخر الخمسينيات وخلال أعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٢ كان انتصاراً على الحكم الاستعماري وأشكاله القديمة التي تكشفت لشعوب آسيا وأفريقيا وتراكمت

لديها تجارب من النضال الطويل ضدها وتجمعت في صفها حركة عالمية عاتية. في حين أن أشكال الاستعمار الحديث جديدة ولم تكتشف طبيعتها وتحتاج إلى زمن طويل تتخلله التضحيات والنكسات لكشفها وتعلم النضال ضدها

شهد عام ١٩٦٤ وبعده مؤامرات الاستعمار وعناصر الثورة المضادة ضد الأنظمة الشعبية في أندونيسيا وغانا. وفي العالم العربي شهدنا مؤامرات الحلف الاسلامي وتصفية ثورة أكتوبر والهجوم على الحزب الشيوعي في السودان. وعلى نطاق حركة التحرر الوطني يشن الاستعمار هجوماً ظهر في توسيع نطاق الحرب في فيتنام وفي العدوان على الدومنيكان وأخيراً العدوان الاستعماري الاسرائيلي على المنطقة العربية والأنظمة الثورية فيها.

إن عوامل الضعف الذاتية التي تعاني منها حركة التحرر الوطني وحركة التغيير الاجتماعي في داخلها، تبرز كسبب للانكماش والتراجع. فكثير من البلدان تم لها تحقيق الاستقلال بجبهة عريضة أصبحت أقسام منها، مصلحتها في تنمية ثروتها، تنفصل عن الجبهة الوطنية وتشكل قاعدة لنفوذ الاستعمار الحديث.

وفي معظم البلدان التي كانت تحت الحكم البريطاني جاء الاستقلال عن طريق التدرج الدستوري، وقبل أن تصل الحركة الوطنية إلى درجة النضوج الثوري الذي يمكنها من حسم مسألة استلام السلطة السياسية لصالح الشعب فتصفي بذلك نفوذ الاستعمار الاقتصادي وتغير جهاز الدولة القديم.

وفي هذه البلدان وغيرها بقيت المؤسسات السياسية جافة وتفتقد وضوح الرؤية وتهيمن على قيادتها العناصر التقليدية والرجعية بعد الاستقلال.

إن هذه البلدان تقابل تغلغل الاستعمار الحديث ومشاريعه وهي تحمل آثار ذلك التدرج الدستوري فيجد من بين العناصر في جهاز الدولة وفي المنظمات السياسية وغيرها من القوى الاجتماعية والرجعية سنداً يمكّن له من نجاح خططه وسيطرته على البلاد.

والبلدان التي دخلت حركة التحرر الوطني فيها مرحلة الثورة الاجتماعية تم لها ذلك تحت قيادة الديمقراطيين الثوريين الذين لم يتخلوا بعد عن كثير من الأفكار الغريبة على علم الثورة الاجتماعية ولديهم التحفظات حيال التعامل مع المعسكر الاشتراكي وحيال الفئات الرجعية وضرورة تصفية نفوذها في مختلف المجالات وتجاه التعاون مع القوى الثورية الأخرى.

وفي أفريقيا بشكل خاص ظهرت مدارس تدعو لما يسمى «بالاشتراكية الأفريقية» من بين ممثليها ليوبولد سنغور في السنغال وتوم مبويا في كينيا. وتدعو هذه المدارس إلى العودة إلى تقاليد المجتمعات القبلية القديمة بوصفها مثالاً للأخاء والحرية والمساواة. ولكن العودة إلى تلك المجتمعات مستحيلة بعد التمايز الطبقي الذي نشأ بحكم قوانين التطور الموضوعية واثر احتكاك افريقيا بمجتمعات حديثة. ومن ناحية أخرى فإن الاشتراكية ككل علم آخر، لا يمكن أن تكون لا أفريقية ولا آسيوية ولا أوربية بل هي ذات خصائص معلومة ومحددة، ولكن تختلف أشكال تطبيقها باختلاف الأوضاع المحلية والتاريخية من مكان إلى آخر.

ولقد رفض شعار «الاشتراكية الأفريقية» كل القادة الأفريقيين الذين يمموا وجوههم شطر الثورة الاجتماعية وشطر الاشتراكية العلمية، ولم يبق متمسكاً بها إلا الذين يريدون أن يجعلوا منها قناعاً لستر سياستهم الرامية إلى اخضاع بلادهم للأشكال الحديثة من الاستعمار وإلى تنمية الرأسمالية.

وبالطبع لا يتوقع أحد أن تستمر حركة التحرر الوطني في انتصاراتها دون التعرض للنكسات. إن التطور الاجتماعي لا يسير في خط مستقيم وكل حركة ثورية تتعرض في تاريخها للمد والجزر. وحركة التحرر الوطني لا تسير نحو التدهور فالذي ينهار هو الحكم الاستعماري. لقد عانت الحركة الشعبية في أندونيسيا وغانا ولكنها تحقق الانتصارات في تنزانيا والكونغو برازفيل وغيرها. وفي مواجهة النكسة تعبر الشعوب العربية على المضي في طريق الثورة الاشتراكية. ان نجاح الثورات المضادة لا يدل على تبدل في ميزان القوى

لصالح الاستعمار فلجوء الاستعمار إلى العدوان يظهر ضعفه وأزمته الحادة فهو يتحول من المواجهة المباشرة للمعسكر الاشتراكي إلى الهجوم على حركة التحرر الوطني بهدف اضعافها وقلب توازن القوى في العالم لصالحه عن ذلك الطريق. فالمعسكر الاشتراكي قد تضاعفت قواه وأصبحت لديه قوة عسكرية لا شك في أثرها الحاسم. ومنطقة التحرر الوطني هي الحلقة الضعيفة لذا يوجه لها الاستعمار هجومه الرئيسي.

« إن الأحزاب الشيوعية التي تسترشد بتعاليم الماركسية اللينينية، تقف دوما ضد تصدير الثورات وهي في الوقت نفسه تناضل بحزم ضد التصدير الاستعماري للردات الرجعية، وهي ترى واجبها الأممي في دعوة شعوب جميع البلدان أن تتراص وأن تعبىء جميع قواها الداخلية وأن تعمل بنشاط وأن تصد بكل حزم، استناداً إلى بأس النظام الاشتراكي العالمي، تدخل الاستعماريين في شئون أي بلد من البلدان ينهض للثورة ». (بيان الأحزاب الشيوعية عام ١٩٦٠).

كيف يتم وقف الثورات المضادة؟ وما هي الصيغة المناسبة الفعالة لمواجهة الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى قلب توازن القوى في العالم عن طريق تغيير الخريطة السياسية لمنطقة التحرر الوطني؟

إن ذلك يتم في حدود التحالف بين حركة التحرر الوطني والمعسكر الاشتراكي وتخلص الحركة الثورية والوطنية من عوامل ضعفها الذاتية. والواجب الأممي للبلدان الاشتراكية هو تقديم المساعدة لردع العدوان. ولكن ذلك لم يكن في يوم من الأيام ولن يكون في المستقبل بديلاً للحركة الثورية في البلدان حديثة الاستقلال. إن وجود النظام الاشتراكي وتزايد امكانياته بما يحققه من انتصارات في مجال النمو الاقتصادي وما يقدمه من مساعدات يضمن انتصار حركة التحرر الوطني ويجعل تحرر البلدان وخلاصها من النظام الرأسمالي أسهل وبخسائر أقل. وبالرغم من ذلك فهناك مشاكل موضوعية خاصة بوجود السوق العالمية والتى تستهدف باستمرار خفض اسعار

السلع الأولية. وبالرغم من وجود المعسكر الاشتراكي في نطاق هذه السوق وتأثيره فيها إلا أن قوانين السوق العالمية ما زالت تؤثر سلبياً على مواقع الاقتصاد في البلدان حديثة الاستقلال. وهذه قضية حقيقية وواقعية ويجب أن تواجه لدعم التحالف قوى التحرر الوطني والمعسكر الاشتراكي. إن دور المعسكر الاشتراكي في تنمية حركة الثورة الاجتماعية في البلدان حديثة الاستقلال لا يعدو كونه عنصراً مساعداً. ولا بد لنا من كشف الفهم الخاطىء والقائل إن المعسكر الاشتراكي يقوم بالبناء الاقتصادي في تلك البلدان نيابة عن شعوبها. إن ذلك يعني في النهاية تحميل الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية ما هو فوق طاقتها واضعافها أمام الاستعمار. إن المعسكر الاشتراكي يقدم القروض بفوائد قليلة والمساعدة الفنية التي تبني الصناعة والمشاريع الكبيرة الضرورية للتنمية ويقيم علاقات معها على أسس عادلة. وهو بهذا يقي هذه البلدان من الأثر الضار الذي ينتج عن العلاقات التجارية غير المتكافئة مع البلدان الاستعمارية ويقلل من هذا الأثر الضار نسبة لأن السوق العالمية تتحكم فيها قوانينها الذاتية ولقوة النفوذ الرأسمالي داخلها.

وعلى بلدان التحرر الوطني أن تعبىء امكانياتها الداخلية للقيام بالتنمية الاقتصادية وذلك بتأميم الاحتكارات الأجنبية وإجراء الاصلاح الزراعي وسيطرة الدولة على المجالات الرئيسية للانتاج، وإبعاد العناصر الرجعية عن مركز السلطة والنفوذ السياسي ومن جهاز الدولة. إن علينا أن نغير العلاقات الاجتماعية المتخلفة الموروثة من عهد الحكم الاستعماري والسير في طريق التصنيع الذي يؤدي بها إلى الخلاص من الاعتماد على تصدير المواد الخام. وعلى بلدان منطقة التحرر الوطني التجمع والتعاون مع المعسكر الاشتراكي لتفرض أسس جديدة للتجارة الدولية.

إن حركة التحرر الوطني وحركة الطبقة العاملة والعالمية والمعسكر الاشتراكي تشكل فيما بينها جبهة عالمية واحدة تقف ضد الاستعمار العالمي وفي مواجهتها له لكل منها دوره.

إن الطبقة العاملة العالمية ووليدها المعسكر الاشتراكي تقفان في طليعة الحركة الثورية لعصرنا وتقدمان السند الرئيسي لحركة التحرر والاشتراكية. ان الكلام عن انتقال المركز الثوري إلى حركة التحرر الوطني في القارات الثلاث الخ، غير سليم ويهدف لعزل حركة التحرر الوطني عن أقوى فصائل الثورة العالمية. واذا كانت حركة التحرر الوطني اليوم تتلقى الهجوم الرئيسي للاستعمار العالمي فذلك لأنها أضعف الحلقات في جبهة الثورة العالمية، فهو لا يقدر على المواجهة المباشرة مع المعسكر الاشتراكي الذي يتفوق بمرور الزمن في التطور التكنيكي والقوة الدفاعية.

وحركة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وعلى رأسها الأحزاب الشيوعية تلعب دوراً مهماً في مساندتها لحركة التحرر الوطني وهي تواجه الثورة المضادة. انها كانت تقوم دوماً بأعمال التضامن مع نضال الشعوب المستعمرَة والتابعة وتقدم المساعدة وتقيم الصلات مع حركتها الوطنية. ولكننا نلحظ بعد استقلال اغلبية المستعمرات ضعفاً في هذا الدور. فهل نتج ذلك بسبب انقطاع الصلة المباشرة بين الدول الرأسمالية الكبيرة ومستعمراتها التي حل محلها الشكل المستتر للاستعمار الحديث.

إن حركة التحرر الوطني تتطلع للتضامن الأخوي من قبل حركة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية. ولكن على الأخيرة بما لها من خبرة وعراقة في نضال الاستعمار أن تبادر بخلق أوسع الصلات مع الحركات الوطنية والثورية في البلدان حديثة الاستقلال وتقديم المساعدة وأعمال التضامن. وطليعة الطبقة في البلدان الرأسمالية تصل إلى التقدير السليم والتقييم الصحيح لظاهرة التطور غير الرأسمالي التي أصبحت طريقاً لعدد من البلدان حديثة الاستقلال والتي أمكن بسلوكها (في مصر والجزائر وتنزانيا الخ) توفر الشروط اللازمة لإكمال الثورة الوطنية الديمقراطية وبناء القاعدة الاشتراكية. ويساعد ذلك على رفع فعالية نضالها معها لصد الثورة المضادة الاستعمارية.

ومع وجود هذه الظروف الموضوعية وبالنضال لإزالة عوامل الضعف

الذاتية لحركة التحرر الوطني فلا بد من ايجاد صيغة تستطيع بها الشعوب مواجهة الاستراتيجية الاستعمارية المعاصرة بزعامة امريكا القائمة على تصدير الثورة المضادة على طريقة الحرب الخاطفة والانقلابات العسكرية واستخدام جيوش المرتزقة الخ.

بعض أقسام الحركة الثورية في آسيا وامريكا اللاتينية ترى شكلاً واحد لهذه المواجهة هو شكل الثورة الفيتنامية وتنادي بخلق أكثر من فيتنام. ولكن فيتنام واحدة لا يمكن تكرارها بصورة ميكانيكية. وللثورات قوانينها التي لا يمكن تخطيها بالرغبات الذاتية دون الوقوع في مغامرات تقودها إلى الفشل.

إن الحديث عن تعميم الثورة في العالم الثالث على أساس استراتيجية واحدة قائمة على النضال المسلح كالاسلوب الوحيد لمواجهة الاستعمار يتجاهل كلية حقيقة أن الحركات الثورية في هذه المنطقة تتباين في تطورها من بلد لآخر من حيث مستوى الصراع الطبقي ومؤسساته السياسيه الخ. وقد اتخذت الردة الرجعية في كل بلد شكل يختلف عنه في غيرها، ولذلك فإن أشكال مقاومتها أيضاً لا بد أن تختلف وأن تنبع من مستوى الظروف الداخلية الملموسة.

إن علم الثورة - الماركسية اللينينية - كفيل بتقديم الحلول لكافة مشاكل العمل الثوري. وبالمجهود المشترك لقوى الديمقراطيين الثوريين والشيوعيين يمكن ايجاد الصيغة المناسبة لمواجهة الثورة المضادة الاستعمارية كأحد قضايا النضال الثوري البارزة في الظروف الحاضرة.

الجزء الثاني
قضايا الثورة آسودانية

الباب الأول : الملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني

الباب الثاني : الحركة الجماهيرية تواجه مهام ما بعد الاستقلال

الباب الثالث : الجبهة الوطنية الديمقراطية

الباب الأول

الملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني

أحد عشر عاماً من الاستقلال السياسي

في مؤتمره الثالث المنعقد في فبراير عام ١٩٥٦ طرح الحزب الشيوعي السوداني مهام الثورة بعد إعلان الاستقلال السياسي، مشيراً إلى أن هذه المهام تستهدف دعم الاستقلال السياسي بالتحرر الاقتصادي وذلك بالثورة الاقتصادية المبنية على التحرر من سيطرة النفوذ الأجنبي ودفع البلاد في طريق التطور الصناعي والزراعي، وبالنهضة الثقافية القائمة على اكتشاف تراث شعبنا الحضاري ودفعه في مدارج التقدم وادخاله بين عالم القرن العشرين. أكد مؤتمرنا الثالث أن الطريق لهذا هو اتحاد الجماهير الوطنية في النضال لتؤثر على مجريات الأمور في بلادنا، ولتقترب من السلطة ثم تصل اليها في نظام وطني وديمقراطي يضمن تجديد الحياة للكادحين ويبني وطننا على قاعدة ثابتة في الانتاج، وبهذا يفتح الطريق للنمو الاشتراكي في بلادنا.

واليوم وبعد نضال دام أكثر من أحد عشر عاماً لمواجهة هذه المهام يصبح واجبنا الأول أن نكتشف حقائق الأوضاع في بلادنا وفي أي طريق سارت. لقد طرح حزبنا طريق النهضة غير الرأسمالية في البلاد عبر هذه السنوات وخاض معارك عدة في الجبهات الاقتصادية والسياسية والفكرية، كما أن المرحلة الثورية التي وصلت اليها البلاد بإعلان الاستقلال السياسي أجبرت الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة على طرح منهجها لتطور البلاد، وعلى رسم سبيلها لذلك التطور. إلى أين وصل هذا الصراع بين قوى الثورة الهادفة لتنمية البلاد عبر التطور غير الرأسمالي والفئات والطبقات الاجتماعية التي

سلكت طريق المحافظة وقاومت بعنف انجاز مهام الثورة الديمقراطية في البلاد ؟ ما هي حقيقة الأوضاع الاقتصادية في بلادنا اليوم - وهي التي تحدد ميدان الصراع وأشكاله الطبقية المختلفة ؟

اقتصاد متخلف أسير

لقد واجهت الحركة الثورية مطلع عام ١٩٥٦ وبلادنا تعاني من اقتصاد متخلف تابع للنفوذ الأجنبي، وعلى هذه الصورة كان عليها لدعم الاستقلال السياسي أن تقوم بمهمة الثورة الاقتصادية...

كان تخلف بلادنا المزري وما يتبعه من شقاء الجماهير يتمثل في حقائق أساسية بالنسبة لأوضاعنا الاقتصادية والمالية. فنصيب الفرد من الدخل القومي لم يكن يتعدى ٢٦/٥ جنيهاً في العام. وهذا يدل بالطبع على ضعف القاعدة الانتاجية ويؤدي بالفعل إلى انكماش فرص التطور الاقتصادي. وبالنسبة لقطاعات الانتاج المختلفة فإن القطاع التقليدي الذي ظل يعتمد على الآلات القديمة منذ آلاف السنين، ووسائل الانتاج التي اكتشفها شعبنا بين حضاراته القديمة - كان ذلك القطاع هو السائد، فقد ظل يشكل ٥٦ ٪ من مجموع الانتاج الأهلي. إن القطاع الصناعي - هو سند التقدم والوفرة - لا يزيد نصيبه من مجمل الانتاج الأهلي عن ٩ ٪ يقابل هذا تفوق في ثقل الانتاج الحرفي بالأدوات القديمة والذي كان يمثل ٣ ٪ من مجمل الانتاج. إن تخلف الصناعة بالسودان إلى درجة مزرية كان عنواناً للسياسة الاستعمارية التي استهدفت تخلف بلادنا واستمرارها حقلاً للزراعة تلبية لاحتياجات السوق الرأسمالية، استهدفت اعتماد بلادنا كلياً على ما تصدره تلك السوق من سلع صناعية. لقد كان نصيب الصناعة بالأرقام من اجمالي الانتاج الاهلي مطلع الاستقلال لا يتعدى مليونين و ٧٦٢ ألفاً من الجنيهات مقابل ٩,٩ ملايين للقطاع الحرفي. وكان نصيبها بين القوى العاملة ١٢/٢٥٧ عاملاً وهذا لا يتعدى ٥ ٪ من مجموع المستخدمين من الرجال. وما كان انحدار مستوى

الصناعة قاصراً على ثقلها بين قطاعات اقتصادنا الوطني وحسب بل كان في نوعية الصناعة نفسها واقترابها من ناحية تخلفها من مستوى الانتاج الحرفي. يظهر هذا جلياً في حقيقة أن نصيب العامل من مجموع انتاج تلك الصناعات لم يكن يتعدى ٣٧٥ جنيهاً سنوياً، بل يصل هذا النصيب إلى مستوى مخجل في مطاحن الدقيق حيث لم يتعد ١٠١ جنيهاً في السنة. وقد ترك هذا الانحدار اثره على مستوى معيشة جماهير العاملين في الصناعة فواجهت انخفاضاً مستمراً في الأجور وفقداناً لكل ضمانات العمل وأمنه.

إن المحافظة والجمود كانا من سمات اقتصادنا الوطني الذي ورثناه من الاستعمار مطلع الاستقلال. فاذا قارنا القطاع الصناعي مثلاً بالقطاع العقاري نجد أن الأخير يمثل ٣٪ من اجمالي الانتاج الأهلي وهذه سمة للمحافظة والإحجام من تنمية قاعدة الانتاج، وترتب على ذلك الكثير من ناحية العمالة ومستوى المعيشة، والتبعية فيما يختص بالانتاج الصناعي.

إن انخفاض انتاجية العمل لم تكن قاصراً على القطاعات الحديثة كالصناعات بل كان يشمل أيضاً القطاع التقليدي الذي كانت البلاد تعتمد عليه بنسبة ٥٦٪ من اجمالي انتاجها. فالعاملون بهذا القطاع كانوا يشكلون ٨٧٪ من مجموع القوى العاملة مما يدل على انخفاض الانتاجية وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٦٠ عندما كانت انتاجية القطاع التقليدي على الفرد لا تتعدى ٢١,٥ من الجنيهات وتبلغ في القطاع الجديد ٥٣ جنيهاً سنوياً.

وتوزيع الاستثمارات على قطاعات الانتاج المختلفة كان أيضاً يكشف صورة قاتمة من صور التخلف. فبالنسبة للقطاع الخاص كانت تذهب ٥١٪ من مجموع استثماراته الثابتة للنشاط العقاري الذي لا يؤدي إلى توسيع قاعدة الانتاج، ولا إلى جذب أقسام من السكان بطريقة ثابتة ومؤثرة من تبلد القطاع التقليدي وانتاجه المنخفض إلى ميدان القطاع الحديث. إن بلادنا الغنية بامكانياتها الزراعية وبثروتها الحيوانية التي ليس لها مثيل في المنطقة العربية أو الأفريقية ظلت تعاني الاهمال على الرغم من انها الأساس الحقيقي

لتطور البلاد ودخولها رحاب العالم الحديث. فما كان نصيبها من مجمل الاستثمارات الثابتة للقطاع الخاص يتعدى ١٦٪.

والقطاع العام الذي كان يشكل المستثمر الأول في البلاد بقيت امكانياته الدافعة للتطور عرضة للتبديد، وبعيدة عن تلبية الحاجيات الأساسية بالنسبة لإنشاء البلاد وتعميرها. فقد كان ٣١٪ من مجموع استثماراتها الثابتة ينفق على جهاز الدولة الإداري. وهذا الجمود والانكماش في قاعدة الانتاج للقطاع العام تكشفه حقيقة أن ايرادات الدولة كانت في ٥٩٪ من مجموعها على الضرائب غير المباشرة والمباشرة التي بلغت مطلع الاستقلال على التوالي ٢٣,٥ مليون من الجنيهات و ٢,١٩ مليوناً.

إن هذا التخلف لم يكن منفصلاً عن تبعية اقتصادنا الوطني لمتطلبات الاستعمار القديم بل يمكننا أن نقول إن ذلك التخلف كان نتيجة لتلك التبعية. ففي بلد صاغه الاستعمار القديم كحقل لسلع زراعية بعينها تحتاج اليها صناعته، وكسوق لمنتجاته الصناعية، تحتل التجارة الخارجية المركز المتقدم، ويتركز فيها الاستغلال الاستعماري. لقد كانت التجارة الخارجية تحتل ما يقرب من ١٣٪ من اجمالي الانتاج الأهلي وهذه نسبة عالية تضع امكانيات هائلة لمن يسيطر عليها في توجيه سياسة البلاد الاقتصادية. وفي هذا القطاع كان الاستعمار البريطاني يلعب الدور الأول بشركاته وبحقيقة أن ٢٧٪ من مجموع وارداتنا كانت ترتبط بسوق الاستعمار وكذلك ١٧٪ من مجموع صادراتنا. ومن مراكز القوة هذه أصبح اقتصادنا يلبي حاجيات السوق البريطانية. فالسلعة الزراعية المقدمة كانت القطن التي احتلت ٦٣,٨٪ من مجموع قيمة صادرتنا مطلع الاستقلال. ومن هذه المواقع فإن استمرار سياسة التبعية والاصرار عليها تكشف أيضاً حقيقة أن وارداتنا من السلع الاستهلاكية كانت تشكل ٦٣٪ من مجموع الواردات، ولم تكن هناك أية سياسة لإدخال البديل بين اقتصادنا. فالسلع الاستثمارية بما في ذلك مواد البناء لم تكن تمثل أكثر من ١٨,٥٪ من مجموع الواردات.

إن اعتماد بلادنا على تصدير السلع الأولية مما يؤثر مباشرة على استثماراتها، والاهتمام بالقطن واهمال الثروات الأخرى التي يمكن أن تلعب دوراً فعالاً وسريعا في تطور بلادنا الاقتصادي كالثروة الحيوانية (التي كانت تشكل عام ١٩٥٦ ما لا يزيد عن ٣,٩٪ من مجموع الصادرات)، والوزن الثقيل لبريطانيا في تجارتنا الخارجية هذه العوامل لم يكن باعثها التطورات الباطنية لاقتصادنا بقدر ما كان باعثها الأول الاستغلال الأجنبي.

ولهذا فإن مهام الثورة بعد الاستقلال السياسي كما حددها مؤتمرنا الثالث كانت تعني في جوهرها الثورة الاقتصادية الموجهة في الأساس ضد التبعية للاستعمار القديم وتجديد الاقتصاد السوداني وبعث الحيوية فيه تحريراً له من التخلف والجمود.

« الحالة الاقتصادية في بلادنا خربة نتيجة للسياسة الاستعمارية التي تسيطر كلياً على اقتصادنا وتجعل من هذه السيطرة القائمة على الاستغلال وتأمين الحد الأقصى من الأرباح سلاحاً للضغط والتهديد لتأمين استغلال أكثر شدة.

إن بلداً كالسودان يعتمد في حياته على الزراعة فقط وعلى محصول واحد هو القطن يكون دائماً عرضة لضغط الدول الاستعمارية الصناعية.. لذلك فتصنيع بلادنا شرط أساسي لتعزيز استقلالنا الوطني ولممارسة السيادة الوطنية ممارسة فعالة».

(من برنامج الحزب الشيوعي السوداني - فبراير ١٩٥٦)

محصول شعبنا

وعلى هذه الأرض شب الصراع الاجتماعي طيلة السنوات الماضية بطريق مباشر أو غير مباشر اعتماداً على مستوى التطور الذاتي للحركة الشعبية حول القضية الجوهرية: أي الطرق تسلك بلادنا لنهضتها الاقتصادية؟ إن القول إن الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال لم تكن لها سياسة اقتصادية استناداً على

ما هو ظاهر من التبذير وعدم الكفاءة واضطراب التنفيذ، قول غير صحيح، امتداداً على جميع الحكومات التي تمثل الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة والتي تولت الحكم عن طريق النظام البرلماني أو الحكم العسكري نجد اتجاهاً رئيسياً وقوانين ثابتة حكمت تطور اقتصادنا الوطني. ما هي أهم معالم هذا التطور؟

الاستقلال والتجارة الخارجية
انحسار من مراكز الاستعمار القديم

كانت القوة الأساسية المتحكمة في الاقتصاد الوطني السوداني هي بريطانيا وكانت تبعية بلادنا في الواقع تبعية للاستعمار القديم. ولكننا نلحظ في هذه الفترة انحسار للسيطرة التقليدية الكاملة. إن نظرية السوق التقليدية التي فرض علينا الارتباط بها واجهت هجوماً مستمراً من الحركة الثورية في بلادنا. فالمعارك المتعددة التي خاضتها القوى الديمقراطية في البلاد خاصة وسط مشروع الجزيرة أدت إلى تحرر كبير من السوق التقليدية. فإلغاء نظام الحصة المجمدة للسوق التقليدية وفتح سوق القطن نسبياً أدى إلى تشعب في العلاقات التجارية الخارجية يضاف إلى هذا حقيقة عجز السوق البريطانية عن استيعاب صادرات بلادنا من القطن طويل التيلة والمنافسة التي وجدتها تلك السوق من الدول المنتجة للمنسوجات القطنية بعد الحرب العالمية الثانية. إن الهبوط المستمر في صادراتنا للسوق البريطانية هو من السمات الواضحة لتجارتنا الخارجية بعد الاستقلال كما توضح الاحصائيات التالية:

السنة	صادراتنا بالجنيهات لبريطانيا	السنة	واردات السودان من بريطانيا بالجنيهات
١٩٥٦	٣٢,٠٠٨,٣١٢	١٩٥٦	١٢,٤٨٦,١٥٧
١٩٥٧	١١,٧٩٠,٦٦٥	١٩٥٧	١٧,٨٩٨,٣١٧
١٩٥٨	١١,٩١٩,٧١٧	١٩٥٨	١٩,١٥٦,٠٣٥
١٩٥٩	١٧,٤١٩,٦٦٤	١٩٥٩	١٤,١٨٨,١٨١

١٩٦٠	١٦,٤٧٣,٠٠٠	١٩٦٠	١٧,٣٤٤,٠٠٠
١٩٦١	١١,٩٠٠,٠٠٠	١٩٦١	٢١,٩٣٤,٠٠٠
١٩٦٢	١٤,١٥٤,٠٠٠	١٩٦٢	٣٥,٤٨٠,٠٠٠
١٩٦٣	٩,٩٢٥,٠٠٠	١٩٦٣	٢٦,٦٦٦,٠٠٠
١٩٦٤	٧,٤١٩,٠٠٠	١٩٦٤	٢١,٣٥٩,٠٠٠
١٩٦٥	٥,٨٣٢,٠٠٠	١٩٦٥	١٥,٢٠٩,٠٠٠

غير أن هذا التحول في وضع السوق التقليدية بين صادراتنا يقابله تحول بين الواردات - بل نلحظ باستمرار عجزاً في ميزاننا التجاري في هذا المجال، وهذا يكشف أيضاً تناقضاً آخر: هو استمرار في سياسة الارتباط بالسوق التقليدية، وتأثير مباشر من قوى الاستعمار القديم على اقتصادياتنا ليس له ما يبرره من تطور باطني في اقتصادياتنا واحتياجاته. إنه استمرار للسيطرة القديمة يعبر عن وجود مراكز قوية للاستعمار القديم في داخل اقتصادنا من بنوك وشركات في التجارة الخارجية والنقل والتأمين وعلى وجود نفوذ قوي للاستعمار القديم بين الطبقات الحاكمة في بلادنا.

إن مبدأ التعامل بالمثل والذي يعبر عن الاستقلال الاقتصادي لا يجد له تطبيقاً في هذا الشأن. ونستطيع القول اذن انه بالرغم من نجاح النضال الشعبي في بلادنا في توسيع فكرة تحرير تجارتنا الخارجية من السوق التقليدية إلا أن هذا النضال لم يصل إلى مداه المنطقي بل إن السياسة التي سارت عليها الطبقات الحاكمة أدت إلى تشويه هذه الفكرة واعطى للاستعمار القديم مميزات وظروفاً أفضل للتعامل غير المتكافيء مع بلادنا في حقل التجارة الخارجية.

إن الهبوط في ثقل وزن بريطانيا في تجارة بلادنا الخارجية تحل مكانه صورة جديدة تعبر عن الصراع بين الاستعمار القديم من ناحية، والاستعمار الحديث من ناحية أخرى، وتعبر أيضاً من زاوية أخرى عن الصراع بين الاستعمار الحديث والحركة الشعبية في بلادنا، وعن الحقيقة التاريخية الجديدة: وهي وجود المعسكر الاشتراكي كقوة فعالة في السوق العالمية.

لقد دخلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الاتحادية هذا الميدان واستطاعتا أن تضمنا بينه مركزاً لم يكن لهما عند اعلان الاستقلال. فالولايات المتحدة تضاعف وارداتها لبلادنا، وتدخل ميدان الصادرات ولكن في مستوى أقل، إنها تواصل الزحف لاحتلال مراكز لصالحها في هذا الميدان كما توضح الاحصائية التالية:

السنة	صادراتنا لأمريكا	وارداتنا منها
٦٠	٢,٠٠٣	١,٨٢٦
٦١	١,٧٠٠	٥,١٩٣
٦٢	٢,١٨٠	٤,٨٩٥
٦٣	٣,٨٤٤	٥,١٨٤
٦٤	٣,١١٥	٦,٤٠٠
٦٥	١,٨٥٠	٤,٤٠٠

وفي نفس الاتجاه الصاعد يسير ثقل المانيا الاتحادية في تجارتنا الخارجية

السنة	صادرات	واردات
٦٠	٣,٩٨٣	٥,١٩٣
٦١	٦,٤٠٠	٨,٢٨٠
٦٢	٨,١٢٠	٥,٠٠٧
٦٣	٨,٥٠٠	٦,١٣٧
٦٤	٧,٧٢٨	٧,٧٠٦
٦٥	٦,٤٠٠	٣,٣٠٠

إن الصراع بين مراكز الاستعمار القديم والاستعمار الحديث في حقل السيطرة على تجارة بلادنا الخارجية ومن ثم السيطرة على القطاعات المختلفة في اقتصادياتنا ليست هي السمة الوحيدة التي تتحكم في هذا الميدان. فالنضال الشعبي والواسع من أجل الاستقلال الاقتصادي والذي وضع في فترة الحكم الذاتي شعار تنمية العلاقات مع المعسكر الاشتراكي طريقاً لذلك الاستقلال كان له أيضاً أثر تقدمي في التجارة الخارجية لبلادنا.

صادراتنا للدول الاشتراكية

سنة	بلغاريا	تشيكوسلوفاكيا	المانيا	المجر
٥٧	٢٧,٠٩٨	٦٤٤,٠٠٠	٢٣٣,٠٠٠	٢٢٩٨,٠٠٠
٥٨	٣,٦٣٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٣٤٠,٠٠٠	١٨٧,٠٠٠
٥٩	٤,٠٧٠	٩٨٠,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	٦٨١,٠٠٠
٦٠		١,٠٨٦,٠٠٠	٧٤,٠٠٠	
٦١		١,٢٦١,٠٠٠	١٨٦,٠٠٠	
٦٢		١,٩٥٣,٠٠٠	٩٢١,٠٠٠	
٦٣		١,١٢٣,٠٠٠	١,٠٠٠	
٦٤		١,١٢٠,٠٠٠		
٦٥				

بولندا	سوفيت	يوغسلافيا	الصين
٥٥٨٨,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٦٠٩,٠٠٠
٥٥٤,٠٠٠	٣,٦٣٩,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	٧٢٤,٠٠٠
٥٤٦,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	١,٠٢٦,٠٠٠
٢٩٠,٠٠٠	٢,٠٠٥,٠٠٠	٥٢٢,٠٠٠	٣,٢٧٥,٠٠٠
٦٩٧,٠٠٠	٣,٤١٧,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	١,٣٨٩,٠٠
٨٧٢,٠٠٠	٣,٥٨٩,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	٣,٠٦٦,٠٠٠
٧٤٢,٠٠٠	٥,٣٤٢,٠٠٠	١٥٠٥,٠٠٠	٤,٣٢٢,٠٠٠
١,٧٢٥	١,٧٦١,٠٠٠	١,١٧٣,٠٠٠	١,٧٢٢,٠٠٠
١,٠٠٠	٣,٧٠٠,٠٠٠	١,٣٥٠	٥,٣٥٠,٠٠٠

اذا قارنا هذا الوضع بين صادراتنا مثلاً بالنسبة للاتحاد السوفيتي ووارداتنا منه نجد الصورة التالية :

السنة	واردات بالجنيه
٥٧	٢٦١,٨٧٢
٥٨	١٦٥,٧٩٣
٥٩	٩٩٧,١٠٠
٦٠	٢,٢٨٧,٠٠٠
٦١	٣,٠٨٢,٠٠٠
٦٢	٢,٩٢٦,٠٠٠
٦٣	٤,٣٥١,٠٠٠
٦٤	١,٢٥٩,٠٠٠
٦٥	١,٦٠٠,٠٠٠

إن هذه الصورة توضح رغبة المعسكر الاشتراكي في تقديم بديل للأسواق التقليدية وبشروط أفضل للاستقلال الوطني. فمقاومة مراكز النفوذ التقليدية تتضح في السنوات الثلاث الأول حينما كان الميزان التجاري يسير بطريق واضحة ضد مصلحة الاتحاد السوفيتي. ونشهد تحسناً ملموساً في الوضع خلال سني الاستثمارات الأولى لمشروع السنوات العشر ثم يبدأ مرة أخرى تقلص وارداتنا من المعسكر الاشتراكي. ان دخول المعسكر الاشتراكي في حقل التجارة الخارجية لم يؤد إلى تغير عميق وثابت في اقتصاديات بلادنا: فالكادر الاقتصادي الأساسي وجهته غربية والسلع الصناعية بما فيها السلع الاستثمارية ما زالت ترد بشكل رئيسي من المعسكر الرأسمالي.

إذن يمكننا القول أن الصورة القديمة لمراكز النفوذ البريطاني التقليدية في أشد مواقعها سطوة ما عادت كما كانت عليه. فالصراع بين هذه المراكز التقليدية ومراكز الاستعمار الحديث المتوغل موجودة كما أن النضال الذي تشنه القوى الثورية والديمقراطية في البلاد والحقائق المعاصرة التي لا يمكن التغاضي عنها والتي تثبت كل يوم فعالية البلدان الاشتراكية في مضمار التنافس الاقتصادي ـ هذه العوامل تقدم صورة متناقضة وانتقالية أيضاً، ولكن الاتجاه المسيطر ما زال لمراكز النفوذ الاستعماري بشقيه القديم والحديث.

بناء اقتصادي جامد

إن الاتجاهات الأساسية في البناء الاقتصادي في هذه الحقبة ظلت كما هي عليه أيام التحكم الاستعماري بشكل عام - استمرار بلادنا منتجة للسلع الزراعية وسوقاً لاستهلاك السلع الصناعية من الدول المتقدمة. فعناصر تركيب الاقتصاد الوطني لجمهورية السودان ما زالت على الوجه التالي:

(١) في البلاد قطاع تقليدي واسع ينتج أكثر من ٥٠٪ من الدخل القومي ويعمل به أكثر من ٧٥٪ من السكان، وهذا القطاع ينمو بمعدل ٣٪.

(٢) في البلاد قطاع حديث ولكنه يتجه في الأساس لانتاج السلع الزراعية بقصد التصدير، وبين هذه السلع يحتل القطن المركز المقدم أي ٦٠٪ ولهذا يمكن القول إن الاقتصاد السوداني ما زال يعتمد على تصدير سلعة واحدة رئيسية، على الرغم من المحاولات التي بذلت لتنويع الصادرات في هذه الفترة وقدر لهذا القطاع النمو حسب خطة العشر سنوات بمعدل ٦,٥٪.

إن هذا الاتجاه في التوسع الأفقي في الزراعة وخاصة زراعة القطن يتضح من صورة المشاريع التي أنجزت، أو قدر لها الانجاز في هذه الفترة، كما يتضح أيضاً من توزيع الاستثمارات الثابتة. فالهدف الأساسي في الانشاء للفترة ما بين عام ٥٧ وعام ٦٢ كان امتداد المناقل بقصد توسيع الرقعة المزروعة في الجزيرة أفقياً. والأهداف الرئيسية للخطة العشرية التي تمثل قمة الطموح في الاقتصاد السوداني على يد الفئات الحاكمة تسير أيضاً وفق هذا الاتجاه. فمن بين الاستثمارات احتل التوسع في الرقعة المزروعة حوالى ٢٩,٩٪من مجموع الاستثمارات العامة اذ بلغ أكثر من ٨٥ مليوناً من الجنيهات.

مساحة القطن والانتاج الكلي وكمية وقيمة المصدر
١٩٥٥ - ١٩٦٦

سنة	المساحة	الانتاج الكلي
٥٧	٧٣٥,٩٧٩	١٢٩,٨٥٧
٥٨	٧٠١,٢٨٩	٥٤,٤٧١
٥٩	٨٥٤,١٥٧	١٢٩,٨٥١
٦٠	٩٠٧,٩٥٦	١٢٦,٣٦٩
٦١	٩٠٥,٢٩١	١١٦,٩٥٣
٦٢	١,٠٠٩,٠١٩	٢٠٦,٤٩٦
٦٣	١٠٦٦,٢٣٣	١٦٣,٩٩٢
٦٤	١٠٤٦,٤٧٦	١٠٦,٦٣٠
٦٥	١٠٦٧,٧٣٧	١٥٢,٠٥٤
٦٦	١٠٣٨,٣٢١	١٥٥,١٢٥

انتاجية الفدان (بالطن)	الكمية المصدرة (بالطن)	قيمة المصدر (ملايين الجنيهات)
	٩٤,٧١٢	٣٠,٤
	١١٤,٧١٧	٤١,٧
٠,١٣	٦٢,٥٦١	٢٢,٩
٠, ٨	٧٨,٤٤١	٢٢,٣
٠,١١	١٧٩,٧١٠	٤٠,١
٠,١٠	١٠٦,٢٠٧	٣١,٢
٠,١٥	١٦٥,٦٣٧	٤٤,٧
٠,١٣	١٧٨,٢٢٨	٤٥,٣
٠, ٨	١١٧,٥٦٢	٣٣,١
٠,١١	١٠٣,٨٨٢	٣٠,٣
٠,١٢	١٣٣,١٧٨	٣٤,٢

هذا الاتجاه أدى إلى استمرار الداء الذي يعاني منه الاقتصاد السوداني: ارتباطه بتقلبات السوق العالمية وخاصة بعوامل العلاقات غير المتكافئة بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة في حقل التجارة الدولية. فعلى الرغم من التوسع في مساحة الأراضي المزروعة قطناً فإن العائد من تلك السلعة ظل في هبوط مستمر. يقابل هذا معدل عال في نمو السكان بلغ ما يقرب من ٢,٨٪ سنوياً.

هذه الأوضاع أدت إلى نمو قليل في الدخل القومي للفرد، فقد كان أكثر من ٢٦ جنيهاً عام ٥٦ ويبلغ الآن أكثر بقليل من ٣٢ جنيهاً سنوياً أي بزيادة حوالي خمسة جنيهات في ١١ سنة. ولكن هل يمكننا القول إن الاقتصاد السوداني وما يتبعه من علاقات انتاجية، ظل كما كان عليه خلال سيطرة الاستعمار القديم؟ إن دخول الاستعمار الحديث في حقل التجارة الخارجية لبلادنا ليس ملامة للاقتصاد السوداني ولكنه يكشف عن اتجاهات جديدة في هذا الميدان، وعن علاقات جديدة أيضاً. ولا بد لحزبنا أن يلم بحقائقها حتى يستطيع أن يمنح القيادة العلمية والثورية لجماهير شعبنا. ومن الصعب - بل المستحيل - على الحزب الشيوعي السوداني أن يبني خطة عمله اليومي وأهدافه البعيدة دون الالمام المستمر بالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية، الأساسي منها وما هو في طور التكوين.

الوجود الجديد للرأسمالية السودانية

من السمات الجديدة للوضع الاقتصادي في بلادنا دخول رأس المال الأجنبي للاستثمارات في القطاعين العام والخاص. لقد كان الاستثمار من قبل يعتمد على القدرات الذاتية للاقتصاد السوداني والمدخرات في قطاعاته المختلفة. ولكن بعد الاستقلال نلحظ أن هذا الوضع بدأ في الزوال، وابتدأ الاقتصاد السوداني يعتمد إلى حدود بعيدة على استجلاب رأس المال الأجنبي. لقد بلغت جملة القروض المسحوبة حتى عام ٦٦ أكثر من ٧٠ مليوناً من الجنيهات السودانية. وهذه القروض لا تحتل فيها بريطانيا مركزاً مقدماً، بل يحتل البنك الدولي وفروعه وألمانيا الغربية ذلك المركز. إن توغل الاستعمار

الحديث وهو السمة الجديدة بعد عام ١٩٥٦ استهدف دفع البلاد في طريق التنمية الرأسمالية وتنمية التطلعات الرأسمالية تحت اشرافه، وخلق طبقة رأسمالية تلعب دوراً ثانوياً في اقتصاديات البلاد بينما يلعب هو الدور الأول.

إن هذا الطريق فتح على مصراعيه خلال الحكم العسكري ومشروع السنوات العشر للتنمية هو تعبير إلى حد كبير للدفع الرأسمالي في البلاد نتيجة لتوغل الاستعمار فتوزيع تقديرات الاستثمارات على الوجه التالي:

١٧٥ مليوناً من القطاع الخاص

٣٣٧ مليوناً من القطاع العام

والتقديرات من الاستثمار الكلي أي ٥١٢ مليوناً من الجنيهات يبلغ فيها رأس المال الأجنبي ١٤٩,٥ مليوناً. وبالإضافة إلى أن هذه الأرقام تؤكد حقيقة أن الطريق مفتوح للأشكال الجديدة للاستغلال الأجنبي، فإنها توضح أيضاً الرغبة العميقة والتطلعات لتنمية القطاع الخاص، ودعم أساس التطور الرأسمالي. إن تنازل القطاع العام للرأسماليين في حقل التنمية الصناعية، بل تحديد دور القطاع العام كممهد للقطاع الخاص في هذا الحقل ثم الانسحاب منه لصالح الرأسماليين، يعبر عن عمق التطلع لتنمية التطورات الرأسمالية في بلادنا. فبين تقديرات الاستثمار في الصناعة (الخطة العشرية) بلغ نصيب القطاع الخاص ٦١ مليوناً من الجنيهات بينما بلغ القطاع العام ٢٥ مليوناً. وفي نفس الوقت قدر للقطاع العام أن يتحمل عبء التنمية في القطاع الزراعي بما يواجه من هبوط مستمر في أسعار منتجاته في السوق العالمية فتتوفر شروط أفضل لرأس المال الخاص في حقل الانتاج الصناعي. لقد قدر للقطاع العام أن يستثمر في الزراعة حوالى ٩٠ مليوناً من الجنيهات ولم يتعد نصيب القطاع الخاص في هذا الميدان الذي يتحمل عبء التنمية الوطنية بشكل رئيسي أكثر من ٣٠ مليوناً من الجنيهات.

ومن ناحية أخرى فإن الاتجاه للاستثمار الرأسمالي الذي يلعب فيه القطاع

الخاص الدور الأول أحيط بالكثير من الضمانات، فلم يوجه لبناء القاعدة الصناعية بل وجه ليكون بديلاً لبعض السلع الصناعية، فوفرت له السوق وأحيط بميزات مشجعة، وقدر لهذا البديل أن يصل إلى ٣١ مليوناً من الجنيهات في الخطة العشرية. فهو على سبيل المثال يشمل السلع الآتية: ٨,٣ ملايين من الجنيهات للمنسوجات القطنية و ٥,١ ملايين للسكر و ٤,٨ ملايين للمبيدات والمخصبات و ١,٧ مليوناً لدقيق القمح و ١ مليوناً للأحذية الخ..

وقد ضمن قانون الميزات الممنوحة لعام ٥٦ فرصاً واسعة للاستثمار الرأسمالي في الصناعة، كما أنه منح رأس المال الأجنبي شروطاً طيبة بالنسبة له على حساب الاستقلال الاقتصادي، وعلى حساب التنمية العامة لصالح رأس المال الأجنبي والتسليم التام أمام متطلبات الاستعمار الحديث تخلت الدولة عن حق رأس المال السوداني في مشاركة الأجنبي أو حتى تمثيل السودانيين بمجالس اداراته، كما أن القانون فتح الطريق للدفع الرأسمالي بتقييد الاستيراد وبالاعفاءات من ضريبة الأرباح وفق تدرج تصاعدي يحمي رأس المال الكبير، وبالاعفاءات الجمركية للآلات والمواد الخام. وقد بلغت ذروة الخضوع لمطالب رأس المال الأجنبي ولتطلعات الفئات الرأسمالية المحلية خلال الحكم العسكري عندما فرض قانون دفاع السودان فحرم على الطبقة العاملة حق الاضراب ومنح بذلك المستثمرين جواً ملائماً للاستغلال دون منازع.

امكانيات جديدة للرأسمالية

وفي نفس الوقت فإن الامكانيات الذاتية للرأسمالية السودانية تزايدت عما كانت عليه في الماضي. فقد استقبلت هذه الطبقة كادراً جديداً رفع من مستوى استنارتها وتطلعاتها الطبقية. قبل عام ٥٦ وتحت ظل الاستعمار القديم كانت الطبقة الرأسمالية تتكون أساساً من تجار يعملون في الحقل الداخلي نموا من مستوى تجارة القطاعي، كما أن مستوى التعليم والتأثر بالعالم الخارجي كان منخفضاً جداً بينهم. غير أنه في الجو الجديد، وبتزايد دور الاستعمار

الحديث في الاستثمارات، دخلت إلى صفوف الرأسماليين فئة كبار موظفي الدولة كوكلاء للشركات وفي الأعمال التجارية والصناعية الجديدة.

بهذه الامكانيات الواسعة في طريق التطور الرأسمالي، ما هي إذن السمات الواضحة للرأسمالية السودانية؟. وإلى أي حدود يتأثر نشاطها في الميادين المختلفة بالاستعمار الحديث؟. وما هي مصادر تجميع رأس المال الذي يبني الأساس للتطور الرأسمالي؟.

إن الوجود الجديد للطبقة الرأسمالية السودانية أمر حقيقي وما عاد من الممكن الحديث عن مجتمع قديم فقط ليست به فروقات طبقية واضحة ومن ثم يفتقر للصراع الطبقي.

الوجود الرأسمالي في البلاد تؤكده حقائق متعددة، فالبنك الصناعي مثلاً موّل (حتى آخر أكتوبر ٦٦) ٦٧ صناعة بدأ نصفها في الانتاج وقد دفع البنك رأس مال قدره مليون و ٦٥ ألفاً من الجنيهات بينما استثمر الرأسماليون مبلغ ٨١٢,٥١٧ جنيهاً. إن رأس المال السوداني الخالص يملك ٥٧ صناعة من هذه المجموعة، ومهما تكن الاعتبارات الخاصة فإن هذا الوضع يدل على تطلعات للاستغلال الرأسمالي واسعة بين المستثمرين. لقد تزايد النشاط الصناعي (بشقيه الخاص والعام) وأدى إلى تغير في وضع الصناعة في بلادنا مهما كان بطيئاً لا بد من تسجيله. فقد نما نصيب الصناعة من اجمالي الانتاج الأهلي من ٠,٩ ٪ عام ١٩٥٦ إلى ٢,٨ ٪، كما أن القوى العاملة في هذا الميدان تزايد عددها من ١٢,٢٥٧ عام ٥٦ إلى ٢١,٩٦٠. وقد شهد الحكم العسكري الذي كان يمثل دكتاتورية الفئات البروقراطية المرتبطة بالتحول الجديد والاتجاهات الاستثمارية للاستعمار الحديث نشاطاً صناعياً، إذ إنه نشأت تحت ظله ٦٢ ٪ من مجموع الصناعات التي قامت في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٦٥.

ولكن الاتجاه العام الذي سيطر على الصناعة تتحكم فيه قوانين الاستعمار الحديث، إذ إن رأس المال الأجنبي هو صاحب الثقل الأول وتعمل الرأسمالية

السودانية تحت تأثيره. فبين مجموعة من الصناعات تبلغ ٤٤ صناعة نجد الصورة التالية:

٩ صناعات برأس مال أجنبي خالص يبلغ: ٧,٢١٢,٦٥٠ جنيهاً.

١٥ صناعة مختلطة يبلغ رأس المال الأجنبي فيها ٩٥٥,٣١٨ جنيهاً أي إن مجموع رأس المال الأجنبي بينها ٨,١٦٧,٩٦٧.

ومن هذه المجموعة فإن ٢٠ صناعة سودانية خالصة لا يزيد رأس مالها عن ١,٥٢٣,٦٧٠ جنيهاً. ولا يزيد رأس المال السوداني في الصناعات المختلطة عن ٦٦١,٠٥٢ من الجنيهات. إن رأس المال الأجنبي بلغ هنا ٧٩٪ من مجموع الاستثمارات بينما لا يزيد رأس المال السوداني عن ٢١ ٪.

إن تغلغل رأس المال الأجنبي واحتلاله مراكز في الصناعة يظهر بوضوح في أكبر استثمار صناعي في البلاد ونعني مصنع النسيج السوداني الأميركي. فهذه المؤسسة تستثمر في المجموع رأس مال قدره ٦,٥ ملايين من الجنيهات ولكن السيطرة الأجنبية تظهر في التالي:

(١) دفعت المعونة الأميركية رأس مال قدره ١٠ ملايين من الدولارات بفائدة ٥١/٢ ٪ على مدى ١٨ عاماً.

(٢) دفع كونسورتيوم بريطاني مكون من شركات انجلش الكتريك وأخوان بلات وماربلس وردجواي رأس مال قدره ٢,٦٣٥ مليوناً من الجنيهات.

(٣) دفعت مؤسسة اجنبية اخرى راس مال نقدي قدره ٢,٥ مليوناً من الدولارات.

وإذا نظرنا في مستوى الاستغلال الذي يباشر في الصناعة بين القطاع الخاص مع ادراكنا لسيطرة رأس المال الأجنبي على هذا القطاع لتبينت لنا الصورة الشنيعة للنهب، والذي يؤدي في النهاية تحت القوانين القائمة إلى انسياب جزء

من الدخل القومي لخارج البلاد .

وهكذا يمكننا أن نكتشف أسباب الانخفاض في دخل البلاد القومي نسبة للتطور الأفقي في الزراعة والاعتماد على سلع زراعية رئيسية تتأثر بالهبوط المستمر في الأسعار في السوق العالمية، على الارتفاع المتزايد في أسعار السلع الصناعية، ثم في سيطرة أشكال الاستغلال الجديدة بين ميدان الصناعة وما تقوم به من نهب يكفل القانون لها ترحيل ثمراته لخارج البلاد .

محاولات لضرب قطاع الدولة

إن وجود القطاع العام في بلادنا وقيادته للاستثمارات بما يزيد على الـ ٦٠ ٪ من مجموعها الثابت لا يحوز على رضى الاستعمار الحديث. فبعد أن أصبحت بلادنا تعتمد اعتماداً متزايداً في انشائها وخطط تنميتها على رأس المال الأجنبي بدأ يفرض طلباته بهدف اضعاف دور القطاع العام وتفكيك أوصاله وإحلال العناصر الرأسمالية محله. فالمشاريع الزراعية التي تقوم على ري خزان الرصيرص والذي موّل قيامه البنك الدولي ضمن الخطة العشرية ـ يصر خبراء البنك الدولي على وضعها في نطاق القطاع الخاص وعلى أساس رأسمالي بحت يستخدم العمل المأجور ويطغي على وضع المزارعين المستأجرين. والبنك الدولي يهدف في نفس الوقت إلى تقوية القبضة الرأسمالية في مشروع الجزيرة تحت ستار إدخال الحوافز في الانتاج لتجديد الحياة بين أوصال المشروع، واستناداً إلى القروض والوضع الممتاز الذي توصل إليه البنك الدولي في قطاع المواصلات فإننا نجد خطته في التنفيذ الرامية إلى تخفيف قبضة الحكومة المركزية على هذا القطاع، وتحت ستار وضعه تحت لجنة مستقلة، هي إبعاده عن متطلبات التنمية العامة في بلادنا، ودعم وضع العناصر البيروقراطية في داخله مع وجود تمثيل للرأسماليين في إدارته .

كل هذه عوامل تساعد على توسيع دائرة نفوذ رأس المال الأجنبي، وتحت تأثير العقلية (التجارية) التي لا ترى غير الربح حاجة للمواصلات في بلد مثل السودان ما زال يبني كيانه القومي وما زالت المواصلات حاجة سياسية

كبرى ـ يمكن أن يفتح الطريق للعناصر الرأسمالية في هذا المجال الحيوي.

إن استهداف السيطرة على القطاع العام ثم تصفية دوره في اقتصادنا الوطني، يضع القطاع الحديث بأسره تحت نفوذ الاستعمار الحديث والعناصر الرأسمالية المرتبطة به.

ولكن رغم هذا الدفع الرأسمالي والامكانيات التي وضعت تحت تصرف النمو الرأسمالي في اقتصادياتنا فإننا نجد القطاع العام في الصدارة من حيث توزيع الاستثمارات. فبعد عام ١٩٦٠ نجد أن مجموع الاستثمارات الثابتة تضاعف ثلاث مرات. ولكن استثمارات القطاع العام تضاعفت أربع مرات بينما لم تتضاعف استثمارات القطاع الخاص غير مرتين.

إن صفة المحافظة ما زالت تسيطر على الرأسمالية السودانية، والإحجام عن الاستثمارات الانشائية التي توسع قاعدة الانتاج حقاً ما زال ملازماً لها. ولهذا فإن الاهتمام بوراثة القطاع العام يأخذ مكانة متزايدة في نظر رأس المال الأجنبي المتوغل الذي يستهدف وجود طبقة رأسمالية متحالفة معه.

وهذا الاتجاه أدى أيضاً في هذه الفترة إلى اتساع ملحوظ في الاستثمار العقاري في القطاع الخاص. ففي الفترة الواقعة بين عامي ٥٥/٥٦ و ٦٠/٦١ بلغ ما استثمره القطاع الخاص في العقارات ١٢ مليوناً من الجنيهات بينما وصل مجموع الاستثمارات فيه خلال الفترة القصيرة ٦١/٦٢ - ٦٢/٦٣ حوالي ٣٠,٩٣٠ مليوناً من الجنيهات. فإذا اعتبرنا الحد الأدنى المشروع من أرباح المقاولات بما يعادل ١٠٪ نجد أنه قد تكونت فئة من المقاولين تجمع لديها من هذا النشاط في القطاع الخاص وحده أكثر من ٣ ملايين من الجنيهات.

وهذه الفئة بما تحتل من مراكز هامة بين الطبقة الرأسمالية هي - على تلك الصورة ـ وليدة فترة ما بعد الاستقلال وثمرة من ثمرات الدفع الرأسمالي في هذه الفترة. إن هذه الفئة تزايد نفوذها أيضاً مستفيدة من نشاط القطاع العام في حقل صناعة البناء، وهذه الظاهرة توضح أن القطاع العام بدفعه الباطني لا

يؤدي إلى تنمية جماعية الثروة بل انه يصبح عاملاً مساعداً لنمو الرأسمالية وفقاً لطبيعة السلطة الحاكمة. لقد شهدت هذه الفترة تطوراً كبيراً في نشاط القطاع العام في هذا المضمار - فبند الإدارة والخدمات العامة الذي تقع ضمنه المقاولات الحكومية شكل على التوالي من مجموع الاستثمارات الثابتة: حوالي ٣٠ ٪ في عام ٥٦/٥٥ - ٦٠ / ٦١ وفي عام ٦١ / ٦٢ حوالي ٢٨ ٪ وفي عام ٦٣/٦٢ حوالي ٣١ ٪ يقابل ذلك مبلغ ١٢,١٠ مليوناً من الجنيهات و ٢٣,٢٥ مليوناً من الجنيهات وأخيراً حوالي ٤٥,٦ مليوناً من الجنيهات.

إن هذه الفئة من الرأسماليين التي جمعت نسبة كبيرة من الأرباح الرأسمالية هي من أقوى الفئات الرأسمالية. وهذا يعكس اتجاه الاستثمارات وخاصة بين الطبقة الرأسمالية إلى الإحجام عن بناء القاعدة الانتاجية في البلاد، وإلى طلب أسرع وأسهل الأرباح والابتعاد عن مواجهة المسؤولية الوطنية.

والدفع الرأسمالي أيضاً يتجه نحو ميدان التجارة وخاصة في التجارة الخارجية. إن هذا القطاع له أهميته ووزنه في اقتصادنا الوطني - في بلد يعتمد على الصادرات طريقاً للتنمية وما زال سوقاً للسلع الصناعية - فهو يمثل ما يقرب من ٣٩ ٪ من إجمالي الانتاج الأهلي. وبالوضع المتخلف في بلادنا يؤثر هذا القطاع تأثيراً مباشراً على سلع الاستثمار وعلى المدخرات في القطاعين العام والخاص. لقد ظل هذا القطاع حتى أيامنا تحت السيطرة التامة لرأس المال الأجنبي ولكنا نلاحظ في هذه الفترة نمو وزن العناصر الرأسمالية السودانية في داخله. صحيح أن معظم هذه العناصر تميل إلى العمل كوكيلة لرأس المال الأجنبي والمؤسسات الرأسمالية الغربية، ولكن بعضها يعمل في حقل الوارد والصادر بطريقة أكثر استقلالاً. غير أن الاتجاه العام هو أن هذا القطاع سيهيء الظروف لتشابك مصالح الرأسمالية الأجنبية - مصالح الاستعمار الحديث ومصالح الفئة الجديدة من الرأسماليين السودانيين. فالنشاط التجاري قبل الاستقلال من ناحية الرأسماليين كان مركزاً على التجارة الداخلية كما أشرنا سلفاً ولكن الفئة الجديدة من البيروقراطيين أمدت هذا القسم كما أمدت الرأسمالية السودانية عموماً بقوة ذاتية جديدة. ان هذه العناصر التي

هيأ لها الاستقلال مناخاً للتطلع الرأسمالي في البلاد بالامتيازات التي منحت لها ، وبعلاقاتها القديمة مع المؤسسات الأجنبية وخاصة البريطانية منها ، بالصعود المفاجىء في مستوى المعيشة ، هي التي لعبت دوراً وما زالت تلعبه في ولوج ميدان التجارة الخارجية بطريقة أوسع مما كان عليه الأمر من قبل . انها الفئة المنطلقة من تطلعات رأسمالية وهي التي منحها الاستقلال السياسي أكثر من ٢٥ ٪ من مجموع الأجور الأساسية لجميع العاملين في قطاع الدولة ، بينما لا تتعدى نسبتها العددية أكثر من ٦,١ ٪ من هذا الجمع .

ثم إن السهولة في جني الأرباح في هذا القطاع دفعت بهذه التطلعات الجديدة التي تجمعت في النهاية تحت شعار (سودنة التجارة الخارجية) . وهذه النسبة العالية من الأرباح تتضح إذا نظرنا في حالة واحدة هي تجارة القطن . ففي الموسم ١٩٦٣ كان أهم المصدرين ١٩ مؤسسة صدرت من القطن وبذرته ما قيمته ٤٥ مليوناً من الجنيهات وربحت أكثر من ٢ مليوناً من الجنيهات أي بمتوسط ١٠٠ ألف جنيه للمصدر الواحد . يضاف إلى هذا أن هذا الحقل يجد التشجيع من البنوك الممولة ومعظمها مؤسسات أجنبية . إذ بلغت مساهمة المصارف في عام ١٩٦٣ في تمويل قطاع التجارة أكثر من ٨٣ ٪ من مجموع عمليات تمويلها . إن فرص تجميع الثروة والتراكم الرأسمالي مغرية في هذا القطاع وجاذبة للعناصر الرأسمالية المتطلعة ففي إطاره تتجمع من الأرباح سنوياً ثروة خالصة بين ١٢ و ١٥ مليوناً من الجنيهات .

ولهذا فإن شعار سودنة التجارة الخارجية الذي طرح بواسطة عناصر الإصلاح اليميني في البلاد يجد الاستجابة من قبل الدوائر الرأسمالية المحلية وتتشابك علاقات هذه الدوائر مع رأس المال الأجنبي . وبالوضع العام لتغلغل نفوذ الاستعمار الحديث في السوق السودانية يمكن أن يؤدى أيضاً إلى نمو فئة ذات نفوذ من العناصر الرأسمالية الغنية ذات الارتباط الوثيق برأس المال الأجنبي .

مصادر النمو الرأسمالي

هذه عموماً هي الدفعات التي تعرض لها النشاط الاقتصادي في البلاد، وفي إطار القطاع الحديث وهي تقدم صورة من الصراع بين الاستعمار القديم والحديث وبين هذه الاتجاهات والحركة الشعبية الرامية لتحرير الاقتصاد الوطني في ظروف يوجد فيها معسكر اشتراكي عالمي.. تقدم صورة من القوانين الأساسية التي سيطرت على التطور الاقتصادي في هذا القطاع واتجاهه العام نحو التنمية الرأسمالية، واتساع نطاق الطبقة الرأسمالية في بلادنا. وإذا كان مركز الصراع موضوعياً بعد إعلان الاستقلال يتركز بين قوى التطور غير الرأسمالي ومراكزه الحديث والقديم ومراكز التخلف والدفع في طريق التبعية الرأسمالية، فإن قضية النمو الرأسمالي والفئات الاجتماعية التي تسنده ومصادر ثروتها ومدى ارتباطها بعداً أو قرباً من التغلغل الاستعماري الحديث تبرز كأهم قضية من قضايا التقدم الاجتماعي ودعم الاستقلال الوطني. وفي الحقيقة ظل الحزب الشيوعي السوداني يضع قضية الرأسمالية السودانية والموقف منها من أهم قضايا الثورة الوطنية.

لنا أن نبحث الآن: من أين جاء التراكم الرأسمالي المحلي الذي شكل الأساس الثابت لهذه الدفعات الرأسمالية في الاقتصاد الوطني السوداني في هذه الفترة التي نعالجها؟.

أولاً: في الزراعة الآلية

شهدت بلادنا بعد إعلان الحكم الذاتي ووجود السلطة في يد الفئات ذات التطلعات الرأسمالية نشاطاً واسعاً من الاستثمارات في مناطق الزراعة الآلية. لقد هرع إلى هذا الميدان الجديد عدد من كبار التجار وكبار الموظفين والمثقفين البرجوازيين وظهرت مشاريع هامة ذات ألف فدان. إن الربح الصافي من مثل هذا المشروع يصل في المتوسط إلى ٢٢٦ جنيهاً سنوياً. وقد بلغ عدد أصحاب الرخص ٦٧٠ شخصاً. فإذا أخذنا المتوسط عبر الاثني

عشرة سنة الماضية ـ عدد المشاريع ٤٠٠٠ مشروع ـ نجد انه تراكمت أرباح في هذه الفترة لدى فئات الرأسماليين المستثمرة في هذا القطاع الزراعي تقرب من ١١ مليوناً من الجنيهات.

ثانياً: المشاريع الخاصة للقطن

هناك الثروة التي تجمعت لدى أصحاب الرخص في المشاريع الخاصة لزراعة القطن. إن هذا القطاع ظلت تعمل بينه فئات من السكان قبل الاستقلال مرتبطة بالاستعمار القديم وهي في الغالب من بيت المهدي ورجال الطوائف وزعماء العشائر وبعض كبار التجار والموظفين من ذوي الروابط بالاستعمار البريطاني. لقد زاد النشاط في هذا القطاع بدرجة ملحوظة بعد نشوب الحرب الكورية. فحتى موسم ٥٠/٤٩ كان مجموع مساحة تلك المشاريع لا يتعدى ٢٠ ألف فدان قطناً ولكن هذا الرقم وصل مثلاً في موسم ٥٤/٥٣ إلى ٥٧ ألف فدان. لقد قوى مركز أصحاب المشاريع إلى درجة بعيدة في تلك الفترة وتراكمت لديهم ثروة لا يدانيها أي قطاع آخر، ولا قوة طبقية أخرى في داخل البلاد. ومن بين هذه الفئات فإن الفئة العليا التي تملك رخصة ١٤٤ مشروعاً ذات المساحة ١٠٠٠ فدان وما فوق تشكل القوة القائدة في هذا القطاع. انها تستثمر أكثر من ١٧٠,٤٠٠ فداناً قطناً أي حوالي ٨٠٪ من المساحة المستثمرة. لقد كانت هذه الفئة:

١ ـ تمثل العمود الفقري للفئات الاجتماعية من بين القطاع الاقتصادي الحديث، وسط العلاقات الاجتماعية التقليدية التي ربطت مصيرها بالاستعمار البريطاني وشكلت سنداً محلياً له.

٢ ـ هي التي بنت الأساس المادي للدفع الرأسمالي في ميدان العقار، والتجارة الخارجية، والصناعة إلى حد ما... إلخ.

إن الحديث عن التطلعات الرأسمالية في البلاد منفصلاً عن الكيان الطبقي لهذه الفئة من أصحاب الرخص الذين يقيمون علاقاتهم على أساس شبه

اقطاعي ورأسمالي غير صحيح.

ورغم أن أصحاب المشاريع الخصوصية يتلاعبون بالحسابات لتفادي الضرائب على الأرباح فإن المعلوم أن عائد المشاريع خلال السنوات الخمس الماضية بلغ في المتوسط ١٣ مليون جنيه كل عام.

ثالثاً: المديرية الشمالية

هناك النمو الرأسمالي الواضح بين المشاريع الخاصة في المديرية الشمالية. فإذا أخذنا مركز مروى دنقلا نموذجاً للتحولات التي جرت بعد الاستقلال في هذه المديرية نجد أن المشاريع الزراعية الرأسمالية تزايد عددها بنسبة ١٥٪ في السنوات العشر الماضية. إن المشاريع الخاصة الكبيرة (٥٠٠ فدان وما فوق) ظلت توالي الصعود في هذه الفترة حتى أصبحت تشكل ٥٧٪ من مجموع الأراضي المروية بينما لا تشكل بين عدد المشاريع الخاصة كلها أكثر من ١٤٪.

وكذلك تشكل التعاونيات مصدراً هاماً لتجميع الثروة في أيادي فئة بسيطة من السكان على حساب المزارعين، إذ إن هذه الجمعيات تبيع الماء لهم نظير ٥٠٪ من المحصول أي ما يساوي ١٨ جنيهاً للفدان مقابل ٦,٣ جنيهات لري الفدان في المشاريع الحكومية.

إن هذه القواعد هي التي ارتكزت عليها تطلعات الطبقة الرأسمالية في بلادنا، وهي الآلة الزافعة التي حركت التحولات الرأسمالية بين الاقتصاد الوطني السوداني بعد الاستقلال. وبفضل هذا الدفع برز النشاط الرأسمالي المختلف معبراً عن القوى الكامنة بين الرأسماليين، وكل هذا يقع بالطبع في إطار القطاع الحديث. إننا نستطيع القول واقعاً وبحكم التشريع وبنوع السلطة التي حكمت البلاد منذ الاستقلال حتى الآن إن البلاد سارت في طريق هذا الدفع.

ولكن ما حصاد هذه السياسة المبنية على التطلعات الرأسمالية ؟.

١ ـ انفتح الطريق لتوغل الاستعمار الحديث بوجود الاستغلال القديم وسارت البلاد في طريق التنمية الاقتصادية مرة أخرى.

٢ ـ أدى تزايد الاستغلال وانسياب أجزاء من الدخل القومي لمراكز الاستغلال في الخارج إلى هبوط الدخل القومي على الفرد.

٣ ـ كما أن اتباع السياسة التقليدية في إبقاء البلاد سوقاً للسلع الصناعية ومنتجة للسلع الأولية أدى إلى هبوط مستمر في قدرة البلاد على التنمية وإلى انخفاض مداخيل الجماهير الكادحة.

٤ ـ يبرز ضعف الرأسمالية المحلية وفشلها في الإسهام بصورة جادة رغم التسهيلات المختلفة على حساب قوت الجماهير في أن البلاد ما زالت تعتمد على القطاع العام بشكل رئيسي في استثماراتها الثابتة. فعلى القطاع العام يقع عبء ٦٠٪ من هذه الاستثمارات. والهبوط النسبي للاستثمارات الثابتة للقطاع الخاص مع ارتفاعها في القطاع العام سمة واضحة في الفترة التي نحن بصددها.

في ١٩٥٥/١٩٥٧ بلغ نصيب القطاع العام ٥٧,٣٪ من مجموع الاستثمارات. ونصيب القطاع الخاص ٤٢,٧٪.

وفي عام ١٩٥٧/ ١٩٦١: القطاع العام ٦١,٧٪. بينما هبط القطاع الخاص إلى ٣٨,٣٪.

وفي عام ١٩٦١/١٩٦٣: القطاع العام ٧٢,٥٢٪ ... القطاع الخاص هبط مرة أخرى إلى ٣٧,٨٪.

هذه الحقيقة تؤكد لنا أن التجربة عملياً أثبتت أن القطاع العام في اقتصادنا الوطني هو العماد الحقيقي للتنمية وللتطور وأنه رغم المحاولات

لاضعاف وزنه ورغم الدفع في طريق التطور الرأسمالي ظل الركيزة التي يعتمد عليها شعبنا. وبتوفر القوانين اللازمة للإصلاح الديمقراطي فيه، وبتوفر السلطة التي تعتمد عليه بحكم تكوينها الطبقي، يمكن أن يجري بناء حقيقي لبلادنا في طريق التطور غير الرأسمالي.

٥ ـ ما زال السودان قطراً يعاني من التخلف ولم يدخل فعلاً مرحلة الثورة الاقتصادية. فالقطاع التقليدي يحط بثقله على اقتصاديات البلاد. إذ إنه لا زال ينتج أكثر من ٥٠ ٪ من الدخل القومي. وحتى تطلعات الخطة العشرية كان أقصى طموحها أن تنقل من القطاع التقليدي حيث يخيم التأخر والفقر ما لا يزيد عن ٨٠٠,٠٠٠ من السكان أي ما يعادل تقريباً ٢٣٠,٠٠٠ من القوى العاملة. وفي ضمن الإطار التقليدي تبقى أقسام واسعة مغلقة فحتى الآن فإن الاقتصاد التقليدي لا يتعدى وزنه ٤٤ ٪ من المتوسط.

إن الفشل في هز القطاع التقليدي وإدخال مراكز للتقدم وسطه أكبر دليل على خطأ الطريق الذي سارت فيه بلادنا بعد الاستقلال.

إن التصدي لمواجهة قضايا التغير الاجتماعي، وتقديم الطريق البديل لفشل برامج الطبقات والفئات الحاكمة في وجه مهام ما بعد الاستقلال الوطني، لم يعد قضية نظرية للباحثين والدارسين وحسب بل هو قضية ملحة من قضايا الثورة. فجماهير واسعة في القطاع الحديث والقطاع التقليدي، عبرت عن رغبتها في التغيير والتقدم وعن صدودها عن الطريق المقفول الذي سيقت إليه بلادنا منذ الاستقلال. وكان هذا التعبير واقعاً حياً في ثورة أكتوبر عام ٦٤.

إن الوضوح النظري حول قضايا الثورة الرئيسية: قواتها وأعداؤها، مهامها الممكنة التحقيق بناء على مستوى قوى الانتاج إلخ، هو الخطوة الرئيسية والهامة لسير النضال الثوري ونجاحه. وهذه المهمة تقع على عاتق الحزب الشيوعي الذي يقف عملياً في مقدمة قوى التغيير والتقدم الاجتماعي. واستناداً على تجارب النضال في هذه الفترة وسط الحركة الشعبية وعبر الانتصارات والفشل واختبار التعميمات النظرية بين النشاط العملي الثوري، يستطيع الحزب

الشيوعي أن يتصدى لهذه المسؤولية. صحيح أن هذا الوضوح النظري لن يكون كاملاً، انعكاساً لمستوى المعرفة العامة في بلادنا والمعرفة النظرية الماركسية في حزبنا. ولكن امتلاك هذا الوضوح النظري النسبي من شأنه أن يدفع بالحركة الثورية خطوات للأمام واختبار كل عمل نظري يؤول آخر الأمر إلى تجارب النضال الثوري ذاتها.

ثورة وطنية ديمقراطية

ما هي إذن، بناء على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في بلادنا، المهام الرئيسية للثورة السودانية؟.

أولاً: إن القوة الرئيسية التي تقف في وجه استكمال الثورة في بلادنا وإعادة بناء الحياة فيها واخراجها من حالة التخلف الراهنة إلى حالة النضوج الوطني والاجتماعي هي الصف المتشكل من الاستعمار بشقيه القديم والحديث والفئات والعناصر المحلية التي تولي وجهها شطر هذا الصف وتعمل في خدمته. إن دعم الاستقلال السياسي بوصفه المهمة الأولى التي تواجه قوى الثورة في بلادنا، لا يمكن أن يتم إلا بانجاز مهمة الاستقلال الاقتصادي. وفي هذا المضمار فان قوى الاستغلال الرئيسية التي تدفع البلاد إلى قاع التبعية هي الاستغلال الأجنبي. إن قوام التبعية للاستعمار في داخل بلادنا هو الفئات والعناصر ذات المصلحة في التخلف والتي تنهب الجماهير من خلال التركيب الاقتصادي والاجتماعي الذي فرضه الاستعمار القديم، والتي يبني أساساً لها في أيامنا الحاضرة الاستعمار الحديث. وهذه القوى في أساسها تشتمل على:

١ ـ الفئات التي شيد كيانها الاستعمار القديم في القطاع الزراعي وخاصة مشاريع القطن الخاصة.

٢ ـ البيروقراطية الكبيرة في جهاز الدولة ذات الولاء للاستعمار.

٣ ـ الأقسام من العناصر الرأسمالية المرتبطة كلياً بالدفع الرأسمالي تحت سيطرة رأس المال الأجنبي.

٤ ـ قوى التخلف بين القطاع التقليدي التي دعم المستعمرون كيانها بل التي بنى لها الاستعماريون ذلك الكيان.

وطالما ان بلادنا تواجه الاستغلال الاستعماري كأمة فإن الثورة السودانية ما زال لها طابعها المعادي للاستعمار. انها ما زالت بهذه المعنى ثورة وطنية.

ثانياً: لكي تواجه الثورة السودانية مهامها المعادية للاستعمار بنجاح عليها أن تناضل بحزم ضد العلاقات الاجتماعية والانتاجية المتخلفة التي تحبس البلاد وطاقاتها في عهود ما قبل القرون الوسطى وبين التكوينات الاجتماعية التي لا مكان لها في عالم اليوم غير المتاحف. فالاصلاح الزراعي بين القطاع الحديث ورفع معدلات نموه وجذب القطاع القديم نحو الحياة الحديثة بالاجراءات الاقتصادية اللازمة وتحرير الجماهير من التكوينات القبلية الخانقة والتي تحبس قوى الانتاج وتتربع فوق قمتها الفئات المتسلطة المستغلة للجماهير والاصلاح الديمقراطي في البلاد في أجهزة الدولة وفي التشريعات بحيث ينطلق نشاط الجماهير المثمر وتتولى شؤون البلاد بنفسها وتراقب بحزم سياسة البلاد وبناء الاقتصاد الوطني المستقل... إن كل هذه الاجراءات الديمقراطية وغيرها والموجهة أساساً ضد القوى المرتبطة بمصالحها وآمالها مع الاستعمار الحديث والقديم، هي التي تطلق طاقات الجماهير لمواجهة التبعية للاستعمار بحزم وجدية وهي جزء لا ينفصم من استكمال مهام الثورة الوطنية بعد نيل بلادنا استقلالها السياسي. وليست القضية نظرية وحسب. فبعد ما يقرب من الاثني عشر عاماً من الاستقلال وتحت حكم الطبقات والفئات ذات المصلحة في التخلف فإن بلادنا ما زالت ترزح تحت أغلال التبعية، ولا تستطيع بما تملك من قوى ذاتية أن تسير في طريق الاستقلال الوطني، أو الاقتصادي.

ومن ثم فإن المهام الديمقراطية للثورة السودانية لا يمكن فصلها عن مهامها الوطنية: طابعها الوطني المعادي للاستعمار، هو في نفس الوقت الطابع الديمقراطي. ولهذا فإن الثورة السودانية ما زالت ثورة وطنية ديمقراطية.

ثالثاً: بين القضايا الهامة لانجاح الثورة الديمقراطية في بلادنا تحتل قضية

الرأسمالية السودانية وطريق التطور الرأسمالي مركزاً مقدماً، وبالقدرة على مواجهتها وحلها حلاً سلمياً تحل مشكلة جوهرية وأساسية من مشاكل هذه الثورة.

إن السير في طريق التطور الرأسمالي واضحة نتائجه بالنسبة لتقدم بلادنا:

١ - ربما استطاع رفع معدلات التنمية في ظرف معين ولفترة بعينها ولكنه سرعان ما ينتكس ويصل إلى التدلي والهبوط بمستوى معيشة الجماهير.

٢ - لضعف الرأسمالية المحلية فإن هذا الطريق أدى إلى تغلغل الاستعمار الحديث في بلادنا فزاد من حدة الاستغلال وأنهك مقومات البلاد ودفع بها أكثر نحو مراكز التبعية وفقدان الاستقلال الوطني.

٣ - بقي التخلف على ما هو عليه وبقيت علاقاته الانتاجية والاجتماعية قائمة تحبس أغلبية شعبنا الساحقة في عهود غابرة لا علاقة لها بالنور والتقدم. باختصار خُنِق البعث الوطني في بلادنا وبقي كل شيء كما كان على عهد التسلط الاستعماري القديم.

وفي الحقيقة فإن البعث الوطني للشعوب التي نالت استقلالها حديثاً مستحيل التحقيق في عالم اليوم بطريق التطور الرأسمالي كما حدث لأوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ان هذا الطريق مسدود من الناحية التاريخية. وهذه سمة واضحة لحركة التحرر الوطني في عهد الامبريالية وعهد الثورة الاشتراكية. ولكن مشكلة الرأسمالية المحلية تظل قائمة خلال مرحلة الثورة المعادية للاستعمار والداعية للديموقراطية: فهي تتعلق بقيادة الثورة الديمقراطية وبالبعث الوطني وبامكانية تجميع كل القوى المناهضة للاستعمار ومن أجل دعم الاستقلال، وبمهمة البناء الوطني الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وجلب تأييد وفعالية الطبقات ذات الامكانيات والقدرة لهذا الغرض إلخ. لهذا فإن الوضوح النظري حول هذه القضية يقع بين أكبر مهام الثورة الديمقراطية. ليست هناك مشكلة من ناحية

الاقتراب النظري لقضية الرأسمالية المحلية من وجهة نظر الماركسية اللينينية ووفق تجارب الحركة الثورية عبر سنوات طويلة من النضال.

« في الظروف الراهنة فان البرجوازية الوطنية ـ في المستعمرات والبلدان التابعة ـ والتي لا ترتبط بالدوائر الاستعمارية لها مصلحة موضوعية في إنجاز المهام الأساسية للثورة المعادية للاستعمار والاقطاع، ولهذا فيمكنها أن تسهم في النضال ضد الاستعمار والاقطاع. وبهذا المعنى فهي تقدمية. ولكنها طبقة مهتزة إذ إنها رغم صبغتها التقدمية تجنح للمصالحة مع الاستعمار والاقطاع. ولهذا فإن مساهمتها في الثورة ـ لطبيعتها المزدوجة ـ تختلف من بلد لآخر. هذا الإسهام يعتمد على ظروف الواقع الملموس، وعلى التغييرات في علاقات القوى الطبقة، وعلى حدة التناقضات بين الاستعمار والاقطاع وجماهير الشعب، وعلى مدى عمق التناقضات بين البرجوازية الوطنية والاستعمار والاقطاع ». (بيان الأحزاب الشيوعية والعمالية ١٩٦٠).

الثورة والرأسمالية الوطنية

ما هي نظرتنا للرأسمالية المحلية في بلادنا؟.

أولاً: هناك وكلاء رأس المال الأجنبي والدوائر المرتبطة به في قطاع الصناعة الحديثة. هذه القوى تعمل بوضوح ضد الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا وتكن العداء لقوى الثورة وتعمل على تحويل البلاد إلى مستعمرة جديدة وخاصة للاستعمار الحديث.

ثانياً: إن تحولاً قد جرى بين قوى الرأسمالية في بلادنا. فقد كانت حتى عام ٥٦ تقتصر في أشكالها الرئيسية على رأس المال التجاري العامل في التجارة المحلية ولكن بالدفع الرأسمالي تداخلت هذه الفئة مع أقسام أخرى من القطاع الزراعي من بيروقراطية الدولة، ومن عناصر شبه اقطاعية إلخ. ويمكننا القول إن الرأسمالية المحلية تختلط بينها قوى طبقية ومصالح أخرى أيضاً. وهذا الاختلاط بين القطاع الذي لا يرتبط مباشرة مع رأس المال الأجنبي يجعله

ميالاً للمصالحة السياسية مع قوى التخلف في البلاد.

ثالثاً: إن الرأسمالية الوطنية ـ التي لا تعمل وكيلة لرأس المال الأجنبي ـ ضعيفة التكوين في بلادنا وهي حتى اليوم لا تجد التعبير السياسي في حزب واحد، فبحكم ان الأحزاب التقليدية القائمة في بلادنا ترتبط بعلاقات طائفية وقبلية فإن هذه الطبقة موجودة بأقدار متفاوتة بين هذه الأحزاب وتحاول أن تعمل لصالحها في إطار تلك التنظيمات. ومن هذين العاملين أي (اختلاط هذه الطبقة بمصالح طبقية أخرى مختلفة وتشتتها بين الأحزاب التقليدية) فإن تقارباً كبيراً يجري بين تلك الأحزاب حول قضية البعث الوطني لما بعد الاستقلال.

رابعاً: لقد كان لتزايد حدة الصراع الاجتماعي أثره بالنسبة لأقسام من الرأسمالية الوطنية وخاصة بعد أكتوبر إذ إنها جنحت أكثر نحو مواقع التهادن مع الاستعمار ومع القوى والعناصر الرجعية في البلاد. إن تزايد دور الجماهير الثورية في الحياة السياسية في بلادنا، وتقدم طلائعها نحو مراكز القيادة الوطنية وتزايد الحاجات الملحة للتغيير الاجتماعي، أدى إلى هذا التغيير في البلاد. ولكن هذا لا يعني أن مصالح الرأسمالية الوطنية موضوعياً أصبحت خارج نطاق الثورة الوطنية الديمقراطية، بل أن هذه الطبقة وأقسامها ذات الارتباطات الشعبية والأكثر صلابة في وجه التغول الاستعماري ستكتشف قياداتها الحقيقة، وستكشف أن مصالحها تكمن حقاً في الاستكمال الناجز للثورة الوطنية الديمقراطية.

خامساً: إن تزايد دور الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي في بلادنا يؤدي إلى تناقضات مع أقسام قيادات الرأسمالية السودانية. فالصراع الاجتماعي يدور بشكل واضح بين الجماهير القطاع الحديث في الاقتصاد السوداني، وأقسام كبيرة من هذه الجماهير كانت في القديم بحكم العلاقات الطائفية أيضاً تنظر إلى تلك القيادات مجسدة لآمالها. ولكن هذه الجماهير الأكثر وعياً من غيرها تعبر اليوم عن استهجانها لسياسة التطور الرأسمالي وتقتنع يوماً عن يوم بطريق

التطور الديمقراطي الوطني والاشتراكي. وهذه الجماهير في بعثها الجديد تلتفت نحو الحركة التقدمية والحزب الشيوعي. وهذا الوضع من شأنه ان يخلق تناقضات في الفترة الراهنة من المرحلة الديمقراطية، ويقرب هذه الأقسام أكثر نحو مواقع المصالحة مع أعداء الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا.

وهكذا نجد ان هذه القضية معقدة ولا يمكن حلها بمجرد الشعارات أو النقل الأعمى من تجارب الحركة الثورية العالمية. من المهم ان نبني موقفنا على التالي:

أ ـ كشف العناصر من الرأسمالية الوطنية أو التي ظلت تمثل أقساماً منها تقليدياً، والتي تجنح للمصالحة مع الاستعمار والقوى الرجعية وتحاول وقف البعث الوطني في البلاد.

ب ـ الاعتبار الكافي لمصالح الرأسمالية الوطنية التي تسير تحت سيطرة رأس المال الأجنبي، أو تبدي الرغبة في الخلاص منه حيث وجد، والاستفادة من امكانياتها في النضال لإنجاز مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية من ناحية قدراتها السياسية والاقتصادية، وهذا يتطلب وضوحاً ساطعاً في برنامج حزبنا ومسلكاً في النضال العملي يتمشى مع البرنامج.

جـ ـ اكتشاف المواقع الحقيقية للرأسمالية الوطنية التي تقف مصالحها إلى صف الثورة الوطنية الديمقراطية وجلبها إلى مواقع العمل المشترك والنضال اليومي. ومن بين هذه المواقع تشكل البرجوازية الزراعية بين القطاع الحديث موقعاً هاماً، وهي عملياً تعبر عن تبرمها بالقيادات التقليدية التي كانت تسير وراءها والجانحة نحو المهادنة مع الاستعمار وقوى اليمين في البلاد. وقد وصل هذا التبرم حد التحرر من سيطرة هذه القيادات والميل نحو الطبقة العاملة وحزبها.

الوضع الطبقي في مشروع الجزيرة والمناقل

من المهم الا نتراجع تحت تأثير الأفكار اليسارية عن منهجنا وسياستنا

الناجحة مع هذه الفئات من البرجوازية الوطنية، وان ندعم اتجاهاتنا الايجابية في هذا المضمار. مثلاً لهذا الاتجاه موقف حزبنا من البرجوازية بين مزارعي الجزيرة والمناقل عبر سنوات من النضال المشترك في جبهة تأخذ شكل اتحاد عام لكل الطبقات والفئات داخل هذا المشروع.

فالمستأجرون يدخلون بشكل عام في علاقة واحدة مع الدولة من زاوية ملكية الأرض. الدولة تمنحهم الحق الثابت في استغلال الأرض مستخدمين في ذلك العمل المأجور وعملهم الذاتي بدرجات متفاوتة، ويدخلون في علاقات شراكة مع الدولة فيما يختص باقتسام عائد العمل الزراعي. إلا أن هناك تقسيمات واضحة بين المزارعين يمكننا حصرها في التالي: أولاً: أغنياء المزارعين، أي برجوازية المستأجرين الوطنية. ثانياً: المتوسطون. ثالثاً: الصغار من المستأجرين. رابعاً: العمال الزراعيون.

إن برجوازية المزارعين في الجزيرة والمناقل تتميز باستئجار عشرين فدان قطناً أو ما يزيد ويتبع ذلك عشرة أفدنة أو أكثر من الذرة ومساحات متفاوتة للقمح والفول السوداني والعلف بالإضافة إلى حديقة للخضراوات تبلغ مساحتها فدانين ونصف أو أكثر. وهذه الطبقة يبلغ تعدادها ١٢٢٠ مزارعاً أي حوالي ١,٧٪ من مجموع المستأجرين. والسمة الثانية لهذه الطبقة هي اعتمادها الكلي على استغلال العمل المأجور ويقتصر دورها على الإشراف. إنهم رأسماليون بحق. فاستثمار العشرين فداناً قطناً وما يتبعها يحتاج إلى عمل يتراوح بين العشرين إلى الأربعين عاملاً زراعياً. ان هذه الطبقة تمتاز أيضاً بوجود مصادر أخرى لها للكسب غير الزراعة، فقد استطاعت في فترات ارتفاع أسعار القطن ان تجمع بين أيديها رؤوس أموال تستثمرها الآن في التجارة والمقاولات الصغيرة والعربات والجرارات والطواحين إلخ. وأخيراً فإن هذه الطبقة تملك بعض الحيوانات تساعدها في تحسين دخلها.

الفئة الثانية هي متوسطو المزارعين وهذه الفئة تستأجر ما بين أكثر من نصف حواشة (خمسة فدادين قطناً) وأقل من حواشتين (عشرين فداناً قطناً)

وغالبيتهم الساحقة تستأجر حواشة واحدة من ذات العشرة فدادين قطناً. إن هؤلاء يشكلون ٤١٪ من مزارعي الجزيرة و ١٨٪ من مزارعي المناقل. وهذه الفئة أيضاً تستغل العمال المأجور بنسبة ٨٠٪ من العمل المبذول في الزراعة، لكنهم يختلفون عن الرأسمالية السابقة بما يقومون به من عمل، وحقيقة أنهم لا يملكون مصادر أخرى للدخل من غير الحواشة.

الفئة الثالثة هي فقراء المزارعين وهم الذين يستأجرون حواشة أو أقل من حواشة في المناقل ونصف حواشة أو أقل في الجزيرة وهم يشكلون ٦٩٪ من مزارعي الجزيرة والمناقل وتبلغ هذه النسبة في المناقل وحدها ٨١٪ من مجموع المستأجرين و ٥٧٪ من مجموعهم في الجزيرة. وفقراء المزارعين يؤدون معظم العمليات الزراعية بأنفسهم وبأفراد عائلاتهم ولا يلجأون إلى العمل المأجور إلا نادراً.

أما العمال الزراعيون فمنهم حوالي ربع مليون يستجلبون من خارج المشروع وبعضهم من خارج السودان للقيام بلقيط القطن. وهناك مايقدر بما بين ١٠٠ و ١٢٠ ألفاً من العمال الزراعيين المستقرين وهم يقومون بأداء العمليات الزراعية وتعتمد أجورهم على العرض والطلب بواسطة المفاوضة الفردية.

ما هي العلاقة بين هذه الأقسام المختلفة؟ إن وجود الأرض تحت ملكية الدولة ينفي أي شكل من أشكال العلاقات الاقطاعية كما كان عليه الحال بالنسبة لكولاك شرق أوروبا مثلاً أو الصين، والاستغلال المباشر يقع على العمال الزراعيين.

إن التحالف بين طبقات المستأجرين له أساس ثابت من رفع نصيبهم وتخفيض التزاماتهم وتنمية الانتاج وتنويعه، وتصنيع لوازم الزراعة محلياً، ثم تصنيع المنتوجات، ومنع استغلال رأس المال الأجنبي لبعض مراحل الزراعة وأخيراً في سياسة التسويق نفسها والوقوف ضد استغلال السوق الرأسمالية وسياسة الاستعمار في الهبوط بأسعار السلع الأولية. ولكن هذا التحالف

يتطلب اليقظة من قبل متوسطي وفقراء المزارعين الذين يشكلون أغلبية المستأجرين تجاه التطلعات الرأسمالية والتي يعمل الاستعمار الحديث لتغذيتها بين أغنياء المزارعين لنزع المشروع من القطاع العام عن طريق تغيير نظام توزيع الحواشات وملكيتها أو قيام سوق للأرض.

وفي إطار هذا التحالف لا بد من النظر في وضع العمال الزراعين وخاصة القسم المستقر بالمشروع بقصد رفع مستوى معيشته وقدراته الذاتية للانتظام في الإطار النقابي بقصد المفاوضة الجماعية. إن الاتحاد المتين بين متوسطي وفقراء المستأجرين والعمال الزراعين هو السلسلة الفقرية للتحالف العام الذي يجب أن يضم العناصر الرأسمالية الوطنية بين المستأجرين في المشروع. إن محاولة إحداث صراع طبقي حاد مفتعل في هذه المرحلة وعدم مراعاة حقيقة وضع القطاع العام وتشديد حدة هذا الصراع يؤدي إلى عزل الأغنياء من المزارعين وهم الذين يؤثرون على قطاعات كبيرة من المستأجرين أنفسهم، يؤدي إلى عزلة العمل الثوري بين هذا المشروع الهام. وهذا مثال سليم لموقف الحركة الثورية والحزب الشيوعي من التحالف مع البرجوازية الوطنية التي لا يربطها بالاستعمار الأجنبي رباط السيطرة والتبعية.

الشعارات لا تجدي

إن الطريق لبناء سياسة سليمة إزاء الرأسمالية الوطنية المناهضة للاستعمار والراغبة في التقدم الاجتماعي والديمقراطي لا يرسم في واقع بلادنا عن طريق الشعارات العامة. من المهم أن نبحث عن هذه الطبقة في قطاعات الاقتصاد الحديث المختلفة، وفي كل منطقة زراعية على حدة، نستخلص مصالحها الوضوعية في الثورة الديمقراطية في بلادنا. فمشكلة أغنياء المزارعين في المديرية الشمالية تختلف عنها في الجزيرة والمناقل على الصورة التي أشرنا إليها من قبل، إذ إنه تقوم هناك الملكية الخاصة للأرض ويتم الاستغلال في ايجارها وفي بيع الماء إلخ. وهذا المنهج سليم لأن التطور في بلادنا يسير في خط غير مستقيم، وعلاقات الانتاج في القطاع الحديث متشابكة وتحتاج إلى دقة

عالية في فرز الاتجاهات العامة لوضع الطبقات بغض النظر عما يتعلق بها من علاقات أخرى لا تحدد مجرى تلك الطبقات ومسلكها العام. وفي نفس الوقت يجنبنا هذا الأسلوب الخطأ الفاحش في إصدار التعميمات التي يمكن أن تكون أقرب إلى الصحة في بلد تتوفر فيه المعلومات الدقيقة وتستقر فيه المعرفة العامة في مستوى عال.

إن وضوح مهام الثورة المركزية الأخرى وقضاياها مثل قضية قيادة الثورة والطبقات التي يقع عليها تاريخياً وعملياً عبء هذا الواجب، وقضية تجديد الحياة وبعثها على أساس ديمقراطي، وقضايا الإصلاح الزراعي المختلفة إلخ، نبحث عنها بين ثنايا النضال العملي الذي خاضته الجماهير الثورية في بلادنا في هذه الحقبة من تاريخ البلاد. استرشاداً بالنظرية الماركسية اللينينية ومن تحصول تجاربنا سلباً وايجاباً، تتجمع بين يدي حزبنا الآن مجموعة من التعميمات النظرية والحلول لتلك المهام الثورية علينا حصرها ومتابعتها، وهي في الواقع جمع لتطبيق حزبنا للماركسية اللينينية على واقع الحركة الثورية في بلادنا.

الباب الثاني

الحركة الجماهيرية تواجه مهام ما بعد الاستقلال

عجز القوى التقليدية

لقد مرت الحركة الجماهيرية عبر نضالها منذ مؤتمر الحزب الشيوعي الثالث بثلاث فترات زمنية حتى اندلاع ثورة أكتوبر.

١ ـ فترة الحكم البرلماني منذ عام ١٩٥٦ إلى نهاية عام ١٩٥٨ تقريباً.

٢ ـ فترة الحكم العسكري.

٣ ـ ثم ثورة أكتوبر.

لقد أصبحت المهمة العاجلة للحركة الجماهيرية بعد إعلان الاستقلال حل مشاكل البعث الوطني والسير بالثورة إلى فترة جديدة ضمن المرحلة الوطنية الديمقراطية. صحيح ان المرحلة التي تعمل في إطارها الثورة السودانية لم تتغير باعلان الاستقلال السياسي، ولكن كانت هنالك فترة جديدة أصبحت فيها قضايا البعث الوطني والديمقراطي في مقدمة واجبات الثورة، ومن أهم المشاكل التي تواجهها في طريق دعم الاستقلال الوطني في وجه العدو الاستعماري. إن إدراك الجماهير لهذه المهام لا يمكن أن يأتي تلقائياً بل كان لابد للطبقات والفئات الاجتماعية المتصدية للقيادة السياسية أن تطرح للجماهير طريقها لمواجهة قضايا البعث الوطني. ونستطيع القول إن الحزب الشيوعي السوداني في مؤتمره الثالث كان الحزب الوحيد الذي استطاع ـ قدر مستوى المعرفة وسطه ـ ان يستشعر التغيير الجديد في العمل السياسي

والظروف الموضوعية التي تدفع بالثورة الوطنية الديمقراطية إلى مستوى أعلى مما قبل. وقد كانت أيضاً قوى اليمين المتطرف واضحة في طريقها، فبإصرارها على مواجهة البعث الوطني واستمرار البلاد على ما هي عليه، كما تركها الاستعمار البريطاني، كانت تعبر عن حقيقة ارتباطها بالاستعمار القديم. أما الأقسام الأخرى والفرق المختلفة من عناصر البرجوازية فانها عجزت حتى عن إدراك العمل السياسي بعد الاستقلال، وظلت تعمل لاحتكار النشاط السياسي تحت الشعارات الوطنية في فترة الاحتلال. وهذا الوضع لم يقدم للجماهير ظروفاً ذاتية للاحساس بمسؤولياتها على نطاق واسع في هذه الفترة. فقد ظلت أقسام واسعة من تلك الجماهير تعلق آمالها على فئات البرجوازيين المتصدين للعمل السياسي وهذا الوضع خلق صعوبات حقيقية أمام تطور الثورة في بلادنا.

ولكن الفرق المتقدمة والعناصر الأكثر وعياً بين الجماهير والمتأثرة بالحزب الشيوعي شنت نضالاً متسعاً في هذه الفترة ضد توغل الاستعمار الحديث، ومن أجل حل قضايا الثورة الديمقراطية المختلفة. ومهما تكن الظروف غير المواتية فإن الحزب الشيوعي استطاع أن يضمن مواصلة أقسام من الجماهير لحركة النضال، وما استطاع السياسيون البرجوازيون أو الرجعيون ايقافها استناداً على اعلان الاستقلال السياسي بوصفه نهاية المطاف. وهذه الحقيقة التي لعبت وستظل تلعب دوراً متزايداً في مجرى الثورة السودانية هي الانعكاس السياسي للفكرتين اللتين ظلتا تصطرعان بين حركة الجماهير المناوئة للاستعمار. الفكرة التقليدية للنضال ضد الاستعمار والمجردة من المحتوى الديمقراطي والتي تؤدي في النهاية إلى السيطرة التامة للفئات الغنية على السلطة، والفكرة الطبقية التي تحدد وجودها وبقاؤها بين الجماهير منذ إقرار البقاء لتنظيم الحزب الشيوعي السوداني مستقلاً عام ١٩٤٧، وحركة البناء الواسعة للتنظيمات الطبقية والديمقراطية المستقلة بين جماهير الطبقة العاملة والمزارعين والطلبة والجماهير الثورية.

خلق صعوبات حقيقية أيضاً أمام الحركة الجماهيرية وهي تواجه مهام

الثورة لما بعد الاستقلال السياسي، سياسة الانقسام التي سلكتها أقسام البرجوازية المتصدية للعمل السياسي. فقد أدى نضال الجبهة الواسعة من الرأسمالية الوطنية والطبقة العاملة والمثقفين الوطنيين والفرق المتقدمة من المزارعين وعناصر من كبار الملاك المناهضين للوجود الاستعماري في بلادنا إلى فتح الطريق أمام انتصار معركة الاستقلال الوطني ولكن ما إن بدأت تلوح آفاق هذا الانتصار حتى رفعت تلك الفئات من البرجوازيين شعار محاربة الديمقراطية والحزب الشيوعي. وكان ذلك أول خطوة لاضعاف صفوف الجماهير الوطنية. وقد تابعت تلك العناصر فيما بعد سياستها الانقسامية، واتجاهها للاقتتال حول السلطة وكراسي الحكم، فاستقبلت الجماهير الوطنية اعلان الاستقلال السياسي وهي تواجه الانقسام والضعف، وهي مشغولة في الصراع بينها، انتصاراً لهذه القيادة أو تلك. وهذا الوضع غبش وعي الجماهير، وأضعف من الامكانيات الحقيقية للجماهير في مواجهة قضايا التقدم الاجتماعي. انه أضعف من وزن القوى الاجتماعية المؤيدة لقضية التقدم الاجتماعي، فانحصرت في التنظيمات النقابية للطبقة العاملة وطلائع حركة المزارعين والعناصر التقدمية.

إن العجز الذي أصاب أقساماً من الحركة السياسية والجمود الذي واصله قسم آخر استجابة لروابطه بالاستعمار القديم جعل هذه الدوائر ذات مصلحة مشتركة في مصادرة حركة الجماهير الديمقراطية والعمل على تصفيتها، لأنها تشكل تحدياً واضحاً أمامهم. ولهذا فإننا نلحظ أن القوى المستعدة للنضال من أجل التقدم الاجتماعي ودفع الثورة الوطنية الديمقراطية للأمام قادت صراعاً متواصلاً من أجل بقائها وحقها في الحركة والتنظيم. يمكننا القول إن حركة التغيير الاجتماعي وقواعدها الأساسية عبرت عن نفسها في مواجهة قوى التخلف وفي مواجهة، التخلي عن الثورة الديمقراطية بالنضال المستمر من أجل الحقوق الديمقراطية. وفي الحقيقة فان ارتباط هاتين القضيتين خلال النضال العملي الذي قامت به الحركة الجماهيرية منذ الحكم الذاتي - قضية الديمقراطية وقضية التغيير الاجتماعي - أدى باستمرار إلى اقتراب القضيتين من بعضهما،

وهذا له اثر في ايامنا الراهنة وفي مستقبل العمل الثوري في بلادنا. ان أقساماً تتسع كل يوم من الجماهير المؤمنة بالحقوق الديمقراطية تقترب من مواقع حركة التغيير الاجتماعي وهذا يوسع المدى والدوائر التي تعمل بينها تلك الحركة.

لقد أدى العجز الموضوعي للنظام السياسي عن مواجهة قضايا ما بعد الاستقلال والاضطراب وسط الجماهير الوطنية إلى أزمة حادة في البلاد، يقابل هذا نمو متزايد في العناصر الثورية وخاصة الحزب الشيوعي بين الحركة الجماهيرية. وكان زمام المبادرة في يد القوى اليمينية المتطرفة فنقلت الصراع الطبقي من حيزه السلمي إلى دكتاتورية عسكرية موجهة في الأساس لصدر القوى الديمقراطية. ما عجزوا عنه بالصراع السلمي أرادوا تحقيقه بالصراع الدموي.

إن السهولة التي تمت بها عملية الانقلاب اليميني توضح الحقائق التالية:

أ - قدرة اليمين على الحركة ومراكز قوته المتعددة في الحركة السياسية.

ب - مراكز اليمين في جهاز الدولة من كبار البيروقراطيين الذين تربطهم بالاستعمار الأجنبي أكثر من رابطة ومستعدين على الدوام لخلق جبهة مع القوى اليمينية ضد تقدم الثورة الديمقراطية في البلاد. وهذه الحقيقة طرحت بشكل جاد قضية جهاز الدولة في مجرى تطور الثورة الديمقراطية. لقد كان للأقسام البرجوازية التي تولت الحكم استناداً على النضال الجماهيري الوطني في البلاد دور ملحوظ ومسؤولية تاريخية في الابقاء على جهاز الدولة تحت سيطرة العناصر المرتبطة بالنفوذ الاستعماري والتي شكلت باستمرار جبهة واحدة مع القوى الاجتماعية المناهضة للتحرر الوطني.

جـ - ضعف الأساس الاجتماعي للبرلمانية الغربية في بلادنا نتيجة للوزن القوي للقطاع التقليدي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما أدى دائماً إلى وجود قوى في إطار ذلك النظام ذات مصلحة مضادة لتوسيع قاعدة الديمقراطية وتغيير الحياة وسط السكان العاملين في إطار القطاع التقليدي. لقد

دفعت هذه الثورة بشكل او باخر قضية الديمقراطية وسيلة لتطور الثورة الوطنية الديموقراطية في بلادنا. إن تجربة البرلمانيين تؤكد الحقيقة التالية: إن الديمقراطية الموجهة هي أداة في بلادنا المتخلفة لوضع السلطة في يد القوى المناهضة للاستعمار، واعتماداً عليها يمكن ويجب أن توسع قاعدتها لجلب الأقسام الأخرى من المواطنين إلى ميدان النشاط السياسي. البرلمان الأول الذي عبر عن اتجاهات مناوئة للاستعمار هو الأول والأخير حتى الآن الذي استطاع أن يرتبط بمجرى الثورة الوطنية بشكل أو آخر. وقد بُني هذا البرلمان جزئياً على قاعدة من الديمقراطية الموجهة التي تعطي وزناً أكثر لمواقع التحرر الوطني والجماهير النشطة سياسياً في المدن وبين قوى القطاع الحديث في الاقتصاد.

د - ضعف الجماهير الوطنية نتيجة لتفككها وصراعاتها الداخلية وانعدام الوحدة بين صفوفها. إن الاتحاد بين الجماهير الوطنية شرط هام لتطور الثورة الوطنية الديمقراطية، وهو درعها الحامي لها من هجمات اليمين والمستعمرين أثناء نضالها الشاق لانجاز مهام الثورة. لقد طرح الحزب الشيوعي السوداني في الظروف التي أحاطت بإعلان الاستقلال وبعد الاستقلال، شعار الجبهة الوطنية الديمقراطية. ولكن القوى الاجتماعية التي تُبنى عليها تلك الجبهة لم تكن ناضجة للتصدي لمهامها التاريخية، وحتى يتم ذلك فقد كرس الحزب الشيوعي الكثير من مجهوداته منذ الاستقلال وحتى تسلم الدكتاتورية العسكرية للسلطة، لوقف الصراعات بين الفئات البرجوازية في بلادنا والتي كانت تحتل جزءاً هاماً وكبيراً بين الجماهير. ولم يكن ذلك خطأ. لقد أسهم في يقظة أقسام من الجماهير ومواجهتها لمشاكلها الحقيقية. إن الجماهير الوطنية النشطة كانت تؤمل بحل مشاكل التطور في التقاء حزبيّ الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي، ولهذا فقد كان على حزبنا أن يناضل حيث تقف وان يعمل على اقتراب هذه الجماهير من بعضها في اتجاه النضال من أجل دعم استقلال البلاد ولتلبية حاجيات التقدم الاجتماعي.

تجارب هامة تحت الحكم العسكري

عبر سنوات الدكتاتورية العسكرية خاضت حركة الثورة السودانية معارك متعددة واكتنزت في أحشائها تجارب هامة لتنمية نظرية الثورة علينا أن نلخصها ونضعها بثبات بين مجموع تجارب الحركة الشعبية، ونرفعها إلى مستوى العمل النظري الذي لا بد منه لنجاح النضال الثوري في بلادنا.

ما هي أهم هذه التجارب والمحصول النظري؟.

أ - البيروقراطية ضد حركة الشعب

لقد دفعت سنوات الحكم العسكري بقضية البيروقراطية الكبيرة إلى الأمام ووضعت في الامتحان في موقفها إزاء قضايا الجماهير التي تواجهها في سبيل دعم الاستقلال السياسي وفي طريق التقدم الاجتماعي.

وقد برهن هذا الامتحان على أن القوى الاجتماعية المناهضة لأهداف جماهير الشعب لا تقتصر على الدوائر العاملة في الحركة السياسية مباشرة وحسب والمستندة على مصالح طبقية فرغت الحركة الثورية من تحديد أعماقها وأبعادها (العناصر شبه الاقطاعية وعناصر التخلف بين القطاع التقليدي في الانتاج وعناصر البرجوازية المتشابكة المصالح مع تلك الدوائر.. إلخ) بل إن جهاز الدولة في قمته العليا والذي شيده الاستعمار الأجنبي هو أيضاً قوة تيمم وجهاً صوب تلك المصالح المعادية للجماهير الشعبية. إن الدعوى النظرية القائلة إن البيروقراطية الكبيرة لا تتصل مباشرة بمصالح انتاجية معادية للتقدم، ومن ثم فهي ذات مصالح مرتبطة بالشعب ويمكن أن تعبر عن أمانيه، دعوى برهنت تجارب النضال الثوري في بلادنا على بطلانها. فبجهاز الدولة في قطاعاته العليا عناصر ذات أثر روّضها الاستعمار الأجنبي، وبحكم ما حولها من تشريعات تدربت على احتقار الجماهير الشعبية، وبحكم امتيازاتها تتطلع للدفع الرأسمالي تحت سيطرة الاستعمار الحديث والقديم. إن المراكز الأساسية لهذه العناصر تقوم بين أجهزة السلطة.

غير أن الصورة ليست بهذه الدرجة من البساطة، إذ إن أقساماً واسعة من العاملين في أجهزة الدولة الأخرى وفي قطاعات عليا أيضاً ما زالوا مرتبطين بالدوائر الشعبية وهم ذوو مصلحة في التقدم وإخراج البلاد من حالة التخلف الراهنة. لقد ظهر التعبير لهذه الحقائق خلال ثورة أكتوبر بوضوح وفي انتخابهم لليسار ممثلاً لهم في البرلمان. وهذا الوضع يسهل كثيراً ما يمكن ويجب إحداثه في جهاز الدولة خلال النضال لاستكمال الثورة الديمقراطية في بلادنا. إن علاقة الحركة الثورية بجهاز الدولة تتجه في الأساس لتصفية قطاع البيروقراطية الموالي للاستعمار وإجراء إصلاح في هذا الجهاز لجعله أكثر ديمقراطية ولدفع العناصر الأمينة الراغبة في خدمة الجماهير الشعبية إلى مراكز القيادة. إن الدولة الوطنية الديمقراطية - باستمرار النضال الثوري وباقترابه أكثر من قطاعات الكوادر في أجهزة الدولة التي ما زالت سليمة - يمكن أن تجد ظروفاً أيسر للاستفادة من هذا الكادر في خدمة الجماهير الشعبية وأهداف الثورة.

بالطبع هذا الوضع الملائم يمكن أن يكون بين يدي الحركة الثورية إذا استطاعت باستمرار أن تنمي علاقاتها بهذه الكوادر وأن ترفع بينها مستوى الأمانة والارتباط بالمصالح الشعبية وأن تعمل بوعي في معاهد التعليم المختلفة لتوسيع دائرة تلك الكوادر بمدها بعناصر صلبة تتجه نحو الشعب وقضاياه. وهذا الطريق بالطبع وعر وتقف دونه صعوبات كثيرة بوجود القوى اليمينية والرجعية في الحكم ومحاولاتها المستمرة لافساد هذا الكادر ولربطه بمصالح غريبة عن أماني الجماهير الشعبية، وبمحاولاتها المتزايدة لغزو المعاهد وتوجيه البعثات الاكاديمية والفنية والمهنية صوب الغرب الاستعماري بقصد خلق كادر متعال على الشعب ومعتزل، وبهذا تخلق الظروف الملائمة لوضع جهاز الدولة في يد قوى اليمين ومن خلفه من أعداء الثورة الديمقراطية.

ب - منهج التنمية الاقتصادية

دفعت سنوات الحكم العسكري بقضية تنمية البلاد للمقدمة. فالنزعات السياسية الحزبية التي كانت تشغل الجماهير خلال الحكم البرلماني اختفت بحكم

وجود نظام دكتاتوري. كما ان الدكتاتورية العسكرية وهي تصادر نضال الجماهير الرامي إلى تأثيرها على مجريات الأحداث في بلادنا كان لا بد لها أن تقدم للجماهير شيئاً يبعدها عن التأثير النشط على الحياة السياسية، ويخلق أساساً اجتماعياً للنظام الدكتاتوري. ان محصول هذا الدفع جاء لمصلحة الاستعمار الحديث والرأسمالية الأجنبية وطرح بشكل حاد طريقتين للدعوة للخروج من التخلف: طريق التنمية الرأسمالية المؤدي في نهاية الأمر إلى فقدان الاستقلال، وطريق التنمية المستقلة الذي لا سبيل له غير تفادي المنهج الرأسمالي.

إن الدعوة للبناء والتقدم لا تؤخذ على وجه الإطلاق أو على عواهنها، بل لا بد من اكتشاف المواقع الطبقية التي تصدر منها هذه الدعوة. فالرأسمالية المحلية غير المرتبطة بالأستعمار مصلحتها الموضوعية في الخروج على التخلف وإطلاق الامكانيات الموجودة في البلاد وخاصة بين القطاع التقليدي للانتاج. ولكن هذه المصالح لن تجد التعبير الحقيقي في اتخاد المنهج الرأسمالي بل في تحقيق التطور الوطني الديمقراطي في بلادنا. وسنوات الحكم العسكري كانت تمثل ذروة الدفع الرأسمالي بما يمتلك ذلك النظام من قدرة على التنفيذ، ومن مصادرة لكل القوى الديمقراطية في البلاد، ولتوفير الجو الصالح للنفوذ الرأسمالي على حساب الجماهير. وكانت النتيجة هي الأزمة الخانقة التي تعيشها بلادنا، والفشل الذريع لذلك المنهج. ولكن هذا لا يعني الأزمة النهائية لهذا المنهج فهو ما زال مستطيعاً بالامكانيات الواسعة في بلادنا رفع معدلات التنمية وإحداث تقدم نسبي، ولكنه سرعان ما يواجه الاستغلال الخارجي، والاضعاف المستمر لقدرات بلادنا على الاستثمار في المشاريع الانتاجية، سرعان ما يواجه بين الجماهير انحداراً في مستوى معيشتها. إن القضية معقدة وتبسيطها أيضاً غير سليم. فإذا كان محصول بلادنا من هذا الطريق هو مواجهة الاستعمار الحديث الذي خلق له قواعد في بلادنا فإن القضية بتعقيداتها تظهر على صورتها الحقيقية. القضية ليست مجرد منهج اقتصادي بل هي تتطلب مواجهة على كل الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسط حركة شعبية

خبرت الاستعمار القديم وعرفت أساليبه ولم تنضج بعد في مواجهة الاستغلال الحديث.

ج - نمو العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية

وفي مجرى التنمية الاقتصادية لبلادنا في هذه الفترة برزت قضية العلاقات الاقتصادية مع المعسكر الاشتراكي.

ونسجل أن فترة الحكم العسكري شهدت تصاعداً في هذه العلاقات كما يتضح من الأرقام التي وردت من قبل. ما تقييمنا لهذه الحقيقة؟.

« إن ظهور المعسكر الاشتراكي في السوق السودانية ليس وليد الصدفة بل كان وسيظل معبراً عن حركة النضال الشعبية التي ظلت تفتح الطريق لهذا التطور، كما أنه يعبر عن الحقيقة المعاصرة التي لا يمكن التعامي عنها، وهي وجود النظام الاشتراكي العالمي وتأثيره المتزايد على السوق العالمية. لكن هذا التزايد (في حجم التجارة بين السودان والمعسكر الاشتراكي) لم يمس كيان التجارة الخارجية من حيث ارتباطها غير المتكافىء بالدول الرأسمالية الكبرى، ولم يؤثر في الاتجاه الاقتصادي للبلاد (استيراد سلع الاستهلاك الصناعية وتصدير المواد الخام) الذي ورث من عهد الاستعمار، وانها بمقارنة نسب الصادرات والواردات تكشف عن رغبة المعسكر الاشتراكي في مساعدة البلدان المتخلفة وإقامة علاقات تفيد شعوب هذه البلدان. وانكماش النظام الراهن (العسكري) عن دعم وتنمية هذه العلاقات». (من مداولات اللجنة المركزية يناير ١٩٦٣).

إن رفض هذه العلاقات اعتباراً للصراع الطبقي في داخل البلاد اتجاه غير سليم، إذ إن هذه العلاقات تقدم لشعوبنا مثلاً حياً للتعامل الاقتصادي على أساس الاستقلال الوطني، وهي في نفس الوقت تخفف من وطأة الاستغلال والتدلي في مستوى معيشة الجماهير. نلحظ ذلك في حقيقة المصاعب الشديدة التي واجهها شعبنا خلال ٥٨ - ٥٩ عندما اختفت السلع الضرورية نتيجة

لاحتكار السوق الرأسمالية لبلادنا ، وفي حقيقة انه اعتمادا على السوق الاشتراكية خفت هذه الظاهرة التي يقع ثقلها على الجماهير. هذا لا شك عنصر مساعد للجماهير الشعبية. وفي نفس الوقت فإن اتجاه التعامي عن الوضع الطبقي في البلاد ، واعتبار العلاقات الاقتصادية مع المعسكر الاشتراكي مقياساً لتقدمية هذا النظام أو ذاك اتجاه غير صحيح. في نهاية الأمر يحدد مجرى الأحداث الصراع الطبقي ويضع التعايش السلمي مع المعسكر الاشتراكي ظروفاً مساعدة لتنمية هذا الصراع لصالح الاستقلال الوطني والتقدم. إن مهام الثورة الوطنية الديمقراطية متكاملة كما جاء في وثيقة الأحزاب الشيوعية والعمالية عام ١٩٦٠ وحتى في حيز حكم البرجوازية الوطنية في طريق الثورة الديمقراطية فالمواقف أيضاً واضحة.

«إن الأحزاب الشيوعية تناضل بنشاط من أجل استكمال الثورة الديمقراطية المناهضة للاستعمار والاقطاع، من أجل إقامة حكم وطني ديمقراطي، من أجل إجراء تحسينات جذرية في مستوى معيشة الشعب. انها تؤدي خطوات الحكومات الوطنية التي تعود لدعم مكاسب الشعب لتنسف مراكز الامبريالية».

(من بيان الأحزاب الشيوعية والعمالية - ١٩٦٠).

ولهذا فإن التحليل الطبقي للنظام ووجهات سيره الأساسية هي التي تحكم مواقف الشيوعيين أولاً وقبل كل شيء. كما أنه من ضمن برنامج الحزب الشيوعي عبر الثورة الديمقراطية فتح الطريق لمزيد من التعاون الاقتصادي مع المعسكر الاشتراكي، واعتماداً على هذا التعاون، النضال بحزم ضد مواقع المستعمرين، وحتى يؤدي هذا التعاون إلى توسيع قواعد الاستقلال الاقتصادي وليصبح عاملاً محركاً لقوى الدفع الداخلية بين الاقتصاد المحلي في طريق النهضة الوطنية المستقلة.

د - صرف القوات المسلحة عن دورها الوطني

بعد ثورة عام ١٩٢٤ لم يعد للجيش السوداني دور في الحياة السياسية،

ولكن وبمجرد تسلم القادة العسكريين لزمام السلطة فإن القوات المسلحة وضعت في مقدمة الصورة وكان لا بد للحركة الثورية أن تتعلم من تلك التجربة. صحيح أن السلطة بقيت بين أيدي كبار الضباط يخدمون بها مصالح الاستعمار الحديث ويواجهون بها الحركة الثورية قمعاً ومصادرة. ولكن قضية وضع القوات المسلحة برزت أمام كل المناضلين والحركة السياسية في البلاد، وطرحت نفسها بإلحاح. لقد تبين بوضوح أنه من الخطأ الحديث عن القوات المسلحة كأنها جسم واحد أو طبقة واحدة بل انها تمثل في الواقع الصراع الطبقي والوطني الذي يجري بين مجتمعنا. فالغالبية العظمى من جنود وضباط القوات المسلحة يخرجون من الصفوف الشعبية وهم بهذا جزء من الشعب لا من أعدائه. ان التمردات المختلفة مهما كان تقييمنا لها والتي وقعت خلال تحكم الضباط الكبار، وحركات «التطهير» والطرد من الخدمة، ثم الروح السلبية التي سادت القوات المسلحة رغم الرشوات والامتيازات التي قدمت لأقسام منها قصد عزلها عن الشعب وتوجيهها ضده كل تلك كانت علامات تؤكد الوضع الاجتماعي الحقيقي للغالبية من القوات المسلحة ولوضعها الطبقي بين الحركة الشعبية.

وكانت العلامة الاوضح هي التمرد الفعلي في أقسام منها خلال ثورة كتوبر ورفضها جعل نفسها أداة طيعة في يد الدكتاتورية.

إن الأيام المنتصرة لثورة أكتوبر حفلت بمناقشة هذه القضية بين الاوساط لشعبية بلا حرج وكانت أيضاً تدخل في إدراك قوى الثورة المضادة التي عملت وما زالت تعمل تحت ستار «حياد القوات المسلحة» إلى تغيير تركيبها لاجتماعي وتحويلها إلى أداة حزبية لها بوضع المراكز الحساسة والقيادية في يدي العناصر الموالية، وعن طريق التجنيد الحزبي للجنود وللضباط.

هذه المحاولات ترمي إلى تحديد دور القوات المسلحة كجزء من قوى لثورة المضادة.

وهذا الوضع ليس فريداً بالنسبة للقوات المسلحة في السودان. فبين

البلدان النامية، وكما دلت تجارب التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الجيش النظامي بين هذه البلدان يختلف عنه في البلدان الرأسمالية المكتملة التكوين حيث يقع تحت أيدي الطبقات الاحتكارية ويشكل أداة للقمع واضطهاد حركة الطبقة العاملة. وهذه الحقيقة جزء من تجارب الحركة الثورية العالمية.

هـ - ضعف البرجوازية

كشفت سنوات الحكم العسكري الضعف المتناهي للتنظيمات السياسة البرجوازية التي اختفت عملياً من الوجود إلا في معنى بقاء بعض الأشخاص. فإذا استثنينا الحزب الشيوعي والتنظيمات الطائفية التي لم يمسسها الحكم العسكري فإن كافة التنظيمات الأخرى تبخرت ولم يبق منها إلا أثر ضئيل. هذه الحقيقة لا يفسرها ضعف التنظيمات السياسية وحسب بل ضعف البرجوازية نفسها. وقد أدى هذا الضعف في أحيان كثيرة إلى تطلع أقسام منها للقيادة في النظام العسكري نفسه على الرغم من ممالأته لرأس المال الأجنبي.

إن القوة التي ربما بدت في بعض الأحيان على تلك التنظيمات السياسية في فترات العمل البرلماني ليست دليلاً على رسوخ القيادة البرجوازية بين الجماهير، ولا على ثقل وزنها الاجتماعي والاقتصادي... وهذه حقيقة مهمة لتطور الثورة الديمقراطية في بلادنا التي يحسم مستقبلها ايجاباً حينما تقتنع الجماهير أن طريق النمو الرأسمالي هو طريق الألم والعذاب، عندما ترفع الجماهير رأسها وتتطلع إلى قيادة جديدة في تحالف الطبقات الثورية وحزب الثوريين - حزب الطبقة العاملة. ان ضعف البرجوازية في بلادنا والعناصر السياسية التي ما زالت تقودها يخلق ظروفاً مؤاتية أمام قيادة الطبقة العاملة اذا استطاعت أن تعمل بدأب وحكمة في هذا الميدان. وعندما تميل الكفة لصالح القيادة الجديدة فان المشكلة الجوهرية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تكون قد حلت لصالح الثورة والتقدم.

و ـ فشل بناء الجبهة الديمقراطية

من قبل رفع حزبنا شعار تكوين الجبهة الديمقراطية في البلاد طريقاً لتوحيد الطبقات والفئات الاجتماعية والعناصر الراغبة في التحرر الوطني والتقدم. ولكن الظروف الموضوعية لم تكن ناضجة لبناء تلك الجبهة. فالأقسام الواسعة من السكان كانت تأمل من وراء القيادات البرجوازية واليمينية ولم تكن تحس بالطريق الجديد للنهضة الوطنية. ولكن هذه القضية أصبحت أكثر الحاحاً أمام الحزب الشيوعي خلال سني الحكم العسكري. في الفترة الأولى طفق حزبنا يبحث عن أشكال لتوسيع العمل الجماهيري وجذب فئات أوسع من السكان في سبيل النضال ضد الدكتاتورية العسكرية مدفوعاً بوقوفه وحيداً في الميدان وبالرغبة المشروعة لايجاد حلف ثوري لتحمل أعباء النضال وانجاحه حقاً. وقد أصبحت تلك القضية أكثر الحاحاً بعد انهيار جبهة المعارضة المشكلة من اليمين واليسار والداعية لعودة النظام البرلماني، وبعد أن أصبح تنظيم الجبهة الديمقراطية حاجة ملحة لفتح طريق جديد للنضال ضد الدكتاتورية العسكرية، لا يؤدي إلى ازالتها، بل يؤدي إلى تكوين نظام وطني ديمقراطي.

وقد عبرت عن هذه الحاجة الملحة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني. «لقد حانت الظروف الآن ليتخذ الحزب الشيوعي خطوة ثورية متمشية مع الأحوال السياسية وذلك بتحويل الانعزال البادي عند الجماهير والعزوف عن تجمع المعارضة الحالي لعدم فعاليته، إلى اتجاه ايجابي. لقد أصبح التجمع الحالي للأحزاب المعارضة يعوق نمو وعي الجماهير ويحد من امكانيات تحويل هذا النضال في سبيل الديمقراطية. وهذا يمنع تطور القوى الثورية الوطنية الديمقراطية وامكانية تنمية نضالها وانتظامها في اتحاد مناهض للاستعمار والرجعية ومن أجل حكم وطني ديمقراطي». (مداولات اللجنة المركزية ـ يناير ١٩٦٣ ـ الشيوعي ١١٦).

ولكن برغم الحاح الظروف والمحاولات المتعددة فان حزبنا فشل في

تكوين الجبهة الديمقراطية، وقد ترك هذا الوضع أثراً سلبياً ملحوظاً على فترة التحضير للاضراب السياسي، ثم في المنحى التاريخي الحاد الذي أعلن فيه الاضراب وفي خلال ثورة أكتوبر. من ناحية التحليل العام للقوات الاجتماعية التي تنتظم في الجبهة فحزبنا لا يواجه مشكلة. ولكن المشكلة هي في العثور الواقعي على هذه القوات في مجتمعنا، واكتشاف الحقيقة الواقعية (من يعبر عن هذه القوات؟ أين تنتظم؟)، هي في اكتشاف الأشكال التنظيمية المختلفة لهذا الغرض في بلد يسير فيه التطور سيراً غير مستو الخ.

هذا الوضوح النظري المرتبط بالمشاكل العملية لقضية الجبهة الديمقراطية في بلادنا هو ما يطلب اليوم بعد تجارب السنين قسوة وفشلاً، بعد الالحاح والحاجة التي برزت حادة خلال الحكم العسكري. ولدينا الآن الامكانية لمواجهة هذه القضية في مؤتمرنا الرابع وحلها لصالح التطور الثوري في بلادنا.

نواقص في عمل الحزب الشيوعي

دفعت سنوات الحكم العسكري بقضية الحزب الشيوعي ووضعه بين حركة الشعب وقوى الجبهة الوطنية الديمقراطية إلى المقدمة، فهو الحزب السياسي الوحيد الذي ظل في تنظيماته الأساسية باقياً وعاملاً للارتباط بالجماهير وتوجيه نضالاتها. وبحكم هذه الالتزامات التاريخية، وفي بوتقة النشاط العملي، كان على الحزب الشيوعي أن ينظر في حياته الداخلية وفي أشكال صلاته بالجماهير. وقد حفلت هذه الفترة بالمحاولات الدائبة والمناقشات حول هذه القضايا. ان النواقص التي عانى منها الحزب الشيوعي لم تؤثر على سير النضال ضد الحكم العسكري في جبهة وطنية ديمقراطية وحسب، بل أثرت أيضاً في امكانيات الحزب الشيوعي وقدرته على قيادة ثورة أكتوبر في مراحلها المختلفة فيما بعد. ما هي أهم تلك النواقص؟.

• عبر النضال ضد الاستعمار المباشر جذب البرنامج السياسي للحزب الشيوعي السوداني وقدراته على النضال الحاسم ضد الاستعماريين طلائع

متعددة من بين جماهير الشعب إلى صفوف الحزب. وكان من المهم أن تتحول هذه العناصر إلى عناصر شيوعية حقاً، لا تقتنع فقط بالبرنامج السياسي للحزب الشيوعي بل يجري تكوينها الفكري على أساس الماركسية اللينينية. لقد نالت الأقسام الأولى من كادر الحزب في تأسيسه، وعندما كان التلاحم مباشراً بين كادر المثقفين الشيوعيين والكادر الشعبي المناضل، قدراً لا بأس به من التكوين الماركسي. إلا أن هذه القضية لم تجد الاهتمام الكافي خلال النشاط العملي للحزب الشيوعي. صحيح أن وضع الحزب التاريخي في مراحل تأسيسه ونهوضه مباشرة وسط ضجيج الحركة الثورية زاد من التزاماته في النضال اليومي وألقى عليه أعباء كثيرة، وانه لم يتمتع بفترة تطور مستقرة كالأحزاب الشيوعية في أوربا حينما نشأت حركة المثقفين والطبقة العاملة في ظروف التطور السلمي للرأسمالية. ولكن هذه الأوضاع تركت أثرها سلباً على الحياة الداخلية في الحزب. وقد ظهر هذا الأثر السلبي بعد اعلان الاستقلال السياسي والتحولات الموضوعية التي جرت في المهام الثورية، وطرح قضية الثورة الديمقراطية في مستوى أعلى. إن أقساماً لا يستهان بها من الكادر الذي لعب دوراً في النضال ضد الاستعمار بدأ في التراجع قاصراً في نظرته على حدود « التحرر الوطني » وبقي هذا الكادر بشكل أو بآخر في داخل الحزب الشيوعي عندما واجهت بلادنا الدكتاتورية العسكرية وانتقل الصراع الطبقي من حيزه البرلماني إلى حيز العنف وتوجيه القوة ضد الحركة الثورية والحزب الشيوعي. إن ظاهرة تساقط عدد من كادر الحزب وقتها، وفي قطاع قيادي هام مثل اللجنة المركزية، يجد تفسيراً له في هذا الواقع أيضاً مع العوامل الأخرى. إن قدرة حزبنا على رفع لواء الماركسية في داخله ووحدة تفكيره، لا على أساس البرنامج السياسي وحسب بل على الأساس الإيديولوجي، ستظل مهمة أساسية باستمرار اذ كان لنا أن نقدم للجماهير الثورية حزباً قادراً على قيادة الثورة الاجتماعية.

• لقد أدت الاتجاهات اليسارية إلى خسائر في العمل الثوري وإلى تأخير انتصار حركة الشعب على الدكتاتورية العسكرية. وفي الحقيقة فان كل خطوة

للأمام في تلك الفترة في وضع الحزب والحركة الجماهيرية كانت تتجه للانتصار على الاتجاهات اليسارية. فتحت تأثير الاتجاهات اليسارية في العمل والتنفيذ لم يستطع الحزب الشيوعي أن يدعم اتصالاته اليومية بالجماهير ولم يكتشف طرقاً متعددة للعمل السياسي غير المباشر في ظروف صودر فيها العمل السياسي. وعندما أمكن لحزبنا أن يهزم الاتجاهات اليسارية عملياً ويعمل وسط النقابات العمالية التي أنشأتها الدكتاتورية العسكرية جرى تغيير كبير في وضع الطبقة العاملة وقدرتها على النشاط والحركة. ولكن الحزب في اتجاهه العام لم ينجح في هذا الاتجاه. تارة باتخاذ موقف اللامبالاة، وتارة بالمقاومة الحقيقية من العناصر اليسارية كما جرى بين الطلاب الشيوعيين الذين عارضوا مبدئياً موقف الحزب الشيوعي من خوض معركة المجالس المحلية، وعطلوا قدرات الحزب في هذا المضمار. وبتأثير الاتجاهات اليسارية أيضا واجه الحزب الشيوعي سني الدكتاتورية وحبل اتصاله بالجماهير واحد: العمل السياسي المباشر والمؤسسات السياسية. وقد قطع هذا الحبل، ولكن الحزب الشيوعي بقي محصوراً في هذا الميدان وحده، يعمل لإحيائه بالطرق غير القانونية (المنشور والاثارة الخ). أما أشكال العمل الأخرى التي نسف وجودها الاتجاه اليساري بالفعل (العمل الاصلاحي والثقافي) فلم كانت تذكر، وما واجه الحزب الشيوعي النظام العسكري وهو يمتلك هذه الأشكال، وما نجح في اتباعها طيلة سني الحكم العسكري. إن هذا بالتأكيد أسهم في اضعاف الحركة الثورية وقدرتها على النضال وأدى في بعض الميادين إلى نمو نفوذ قوى اليمين مثلما حدث بين الحركة الطلابية.

● والاتجاه اليساري أيضاً، وفي غياب خط سياسي كامل للنضال الثوري، أهدافه وآفاقه، أدى في فترات إلى طبع عمل الحزب الشيوعي بالإثارة البحتة وبالتقديرات الذاتية للمعارك اليومية دون تقييم حقيقي لتوازن القوى ودون وضوح في قضية هامة للعمل الثوري: قضية نضوج الأزمة الثورية. وهذا الطابع للعمل الحق بالحزب خسائر مختلفة وبالحركة الشعبية أيضاً. فبين عدد من كادر الحزب ساد اليأس وتخلى بعضهم عن النضال كما أنهك الحزب

الشيوعي في معارك قدرت أنها حاسمة تقديراً لا يستند إلا على الرغبات الذاتية. ومن أكبر الخسائر التي تكبدتها الحركة الثورية نتيجة للتقديرات الذاتية الأحداث العسكرية التي وقعت في نوفمبر عام ١٩٥٩، فقد أدت هذه الأحداث إلى فقدان كادر وطني وتقدمي، وهبطت بمعنويات الحركة الثورية فترة ليست بالقصيرة.

• إن حزبنا لا تنقصه القدرة على النضال ولا الحماس الثوري ولكنه، وهو يواجه المراحل العليا من الثورة الوطنية الديمقراطية، وهو ملزم ببناء حركة البديل في طريق التطور غير الرأسمالي، لا يمكن أن يبقى حبيس فكرة المعارضة المتطرفة بل عليه أن يرتبط بالحياة في أكثر من أفق وأن يقود بحكمة وجرأة النضال الثوري في بلادنا. والخطر الأول الذي يواجهه الحزب الشيوعي في أداء هذه المهمة هو خطر التقديرات الذاتية، خطر الاتجاهات اليسارية التي لم تعد فقط وليدة الظروف المحلية بل أصبح لها مركز عالمي بين الحركة الشيوعية.

• لقد فضحت سنوات الحكم العسكري حقيقة تخلف حزبنا كتنظيم سياسي يتصدى لمهام التقدم الاجتماعي - تخلفه من ناحية الأداء والتنفيذ. ان مجموعة من الأفكار التي تقدم الحلول لأكثر القضايا الثورية الحاحاً تضيع بين التخلف والبدائية في التنفيذ والأداء. لقد وضح مثلاً أمام حزبنا أن المهمة الكبرى في حياته الداخلية، وفي توقعات الثورة، هي تأهيل ذاته لاستقبال المنحى المقبل في مجرى العمل الثوري والذي من شأنه أن يدفع بوضع الحزب الشيوعي خطوات إلى الأمام في طريق التحول إلى حزب جماهيري على النطاق الوطني. وبين البدائية والتخلف وعدم القدرة على تنظيم الأحداث تضيع قضية من أهم قضايا العمل الثوري. ويقتحم حزبنا ثورة أكتوبر وهو يعاني عجزاً ظاهراً في كل أجهزته وشللاً في قدراته على تحمل أعباء الثورة كاملة. إن حديثنا عن الحزب الشيوعي بوصفه الحزب من النوع الجديد يقع في ميدان أسس تنظيمية ولوائحه وبرامجه المتمشية مع قوانين التطور الاجتماعي. ولكنه

في الواقع يعاني من كل أمراض البدائية والتخلف في الأداء والتنفيذ. وما لم يحل هذا التناقض بحسم فإن فرص العمل الثوري تضيع بين الأيدي ويلحق بإنجاز مهام الثورة الديمقراطية الضرر الجسيم.

• وبينما حياة حزبنا تتأثر بالاتجاهات اليسارية، وتخلف الأداء والتنفيذ وبدائيتها، تعقم تلك الحياة وتضعف المركزية الديمقراطية خاصة وأن الديمقراطية بأسرها مصادرة من الحياة السياسية. وقد أدى ضعف المركزية الديمقراطية في الحزب الشيوعي وعدم اشراك عضوية الحزب اشراكاً نشطاً في حياته الداخلية وفي حياة فروعه إلى انكماش كبير في عضوية الحزب لدرجة عاقت قدرات الحزب الذاتية وهو يواجه مهام ثورة أكتوبر. إن الحزب لم تكن تتعدى عضويته بضع مئات وهو يقود حركة الاضراب السياسي وهو يتصدى لثورة أكتوبر في أيامها الأولى الحاسمة. وقد أسهم هذا الوضع في تقوية روح الحلقية وسيادة البيروقراطية في العمل والانغلاق الذي يصعب كسره لاستقبال الجديد مما خلق ظروفاً ذاتية صعبة لاستقبال التحول الهائل الذي طرأ على وضع الحزب بعد الانتصار الأولي لثورة أكتوبر. إن عجزنا الذي نسجله في استقبال الطلائع وتحويل الحزب الشيوعي إلى قوة جماهيرية بعد الثورة لا ترجع أسبابه لعجز في النشاط الجماهيري، فقد جذب الحزب الشيوعي بذلك النشاط الآلاف من خيرة ممثلي الشعب نحوه، ولكن العجز يرجع إلى عقم الحياة الداخلية وإلى الخلل الناتج عن ضعف مبادىء الديمقراطية المركزية فيه.

ولهذا فإن الحياة الداخلية السليمة القائمة على التطبيق الحازم والدقيق للمركزية الديمقراطية يشيع بين أطراف الحزب الحياة ويجعل مكان التغيير والتجديد والاتساع مضموناً ومحمياً وهي مهمة كبيرة تحتاج إلى العلاج. فالثورة تنتظرها ظروف غنية بالنضال الشاق بأشكاله المختلفة ويتوقف الكثير على مستوى حساسية الحزب الشيوعي وتجاربه مع كل منحنياتها وأشكالها الغنية.

• لقد ظللنا ندعو بوضوح لقضية الحزب وتأهيله لقيادة العمل الثوري ولبنائه كواجب ثوري مستمر ومنفصل عن المهام السياسية الأخرى. أي أن الحزب لا يتأهل ولا ينمو تلقائياً بل أن واجب بنائه وتأهيله قضية للعمل اليومي بغض النظر عن الظروف السياسية ومدها وجزرها - منذ اجتماع اللجنة المركزية في مارس ١٩٥٣. ولكن هذه المهمة الثورية ظلت تنفذ بخطى عرجاء وبأداء بدائي ومتخلف. ولكننا ونحن نعقد مؤتمرنا الرابع استطعنا أن نضع أرجلنا على طريق بمتابعته نصل إلى الانتصار. فمن مجموع تجاربنا الايجابي منها والسلبي نشرك تنظيمات الحزب الشيوعي الأساسية في دراسة مجتمعنا دراسة علمية تتعرف على التركيب الطبقي وعلى امكانيات نشاط الحزب الشيوعي والأشكال المختلفة من التنظيم - أي ما يسمى بالخط التنظيمي وهذا يعني أن لحزبنا القدرة على كسر حلقة التخلف والبدائية، وهذا جميل. ومن هذه النقطة تبدو آفاق التقدم لحل هذه المشكلة المزمنة التي أضرت وما زالت تلحق الضرر بحركة الثورة بأسرها.

موضع أكتوبر في مجرى حركتنا الثورية

وخاض شعبنا ثورة أكتوبر فأصبحت جزءاً من تجاربه الثورية لا يمكن تجاهلها. فاذا كان التاريخ والعمل الثوري يسيران في خط متعرج فإن دراسة التجارب الأساسية للمعارك والثورات التي تخوضها الجماهير هي مهمة كبرى بالنسبة للثوريين ومسؤولية أمام مستقبل العمل الثوري. لقد خاض حزبنا وجماهير شعبنا الثورية وكل العناصر التقدمية الثورة ساعة بساعة، عاشوا انتصاراتها وانتكاساتها وخبروا معارك يومية واكتنزوا تجارب لا يمكن أن تقاس بأي فترة من فترات مرحلة النضال الوطني الديمقراطي في بلادنا. إن ثورة أكتوبر هي بالتأكيد أكبر تجربة ثورية لحزبنا منذ نهضة الحركة الوطنية الحديثة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ولهذا فان التصدي لتجاربها الأساسية، وصياغة هذه التجارب من وجهة نظر الماركسية اللينينية، يتخذان أهمية كبرى في مؤتمرنا الراهن.

والأسئلة التي تدور عادة في أذهان الجماهير وهي تعيش الآن أيام الثورة المضادة، وتحس بأنحدار الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحس موجة الفساد تكاد تقتلع كل ما في طريقها، هي: ماذا كانت ثورة أكتوبر؟ ولماذا انتكست هذه الثورة؟ وماذا كانت قيمة التضحيات وهي تنحدر في النهاية إلى قيام نظام للحكم أسوأ من الحكم العسكري؟ الخ. ولكي نضع في مجرى تاريخ عملنا الثوري ومستقبله ثورة أكتوبر، مما ينقل هذه الثورة من مستوى التساؤلات إلى مستويات التجربة التي تدخل في تقاليد النضال الثوري وفي مستقبله، نرى أن نعالج المشاكل والقضايا الرئيسية التالية. فمن غير الممكن تقييم القضايا المتعلقة بثورة أكتوبر دون النظر في الظروف الاجتماعية والسياسية والتي سبقتها وأحاطت بها. فالعناصر الساذجة سياسياً أو العناصر اليمينية التي تحاول التقليل من الثورة والحيلولة دون تحول تجاربها إلى رصيد للحركة الشعبية، تعرض للثورة وكأنها بدأت بين أحداث جامعة الخرطوم. وهذا مسلك خاطىء.

أ ـ انهاك القوى الديمقراطية

اندلعت الثورة وفي بلادنا وضع خاص في توازن القوى الاجتماعية وفي الاستعداد الذاتي للطبقات والفئات الاجتماعية المصطرعة أصلاً عبر مرحلة النضال الوطني الديمقراطية في بلادنا. بالنسبة للطبقات والفئات الاجتماعية الثورية الأساسية (الطبقة العاملة والمثقفون الثوريون والأقسام الحديثة من جماهير المزارعين وأدوات نضالها الرئيسية، الحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي بين أطرافها) ـ فان هذه الجماهير تحملت عبء الهجوم الحاد طيلة سنوات الحكم العسكري بهدف تصفية مقاومتها نهائياً وتسميم بدنها وإبطال قدراتها الثورية. فالقمع ثم تنصيب القيادات الصفراء كان الوسيلة عبر سنوات الدكتاتورية لقتل روح النضال بين الطبقة العاملة. وتعرضت حركة المزارعين في القطاع الحديث لاجراءات انتقامية واسعة ثم لمحاولات متعددة أيضاً لإشاعة العمى السياسي بين صفوفها. وطيلة تلك السنوات ظلت السياسة

اليومية للعسكريين تستهدف التصفية النهائية للحزب الشيوعي السوداني بالقمع وبالسجون وبوساطة العناصر المرتدة عن صفوفه في حملة فكرية لتحطيم وحدته ولإشاعة اليأس بين صفوفه.

ب - لم تنطلق الطاقات الوطنية

وفي نفس الوقت فان المستوى العام للحركة الجماهيرية ونضوج قدراتها كان يواجه فترة انتقالية. لقد كانت الجماهير تتطلع إلى جبهة المعارضة في الفترة الأولى من الستينات، وترى في أقسام منها وأفراد تعبيراً عن امكانيات العمل ضد النظام العسكري. وهذا التوجه نحو جبهة المعارضة والعناصر اليمينية والبرجوازية بينها يعني أن الجماهير لم تكتشف بعد بتجربتها أهمية شق طريق جديد، يعني أنها ما زالت حبيسة الفكرة البرلمانية، يعني أن الظروف الذاتية للجماهير المؤثرة في حركة النضال السياسي لم تصل بعد إلى مستوى اطلاق طاقات النضال الوطني الديمقراطي والتصدي للثورة الديمقراطية. ولم يكن عبثاً أو مجرد قصور ذاتي أن جماهير شعبنا واجهت ثورة أكتوبر والجبهة الديمقراطية مجرد شعار. صحيح أن ثمة تحولات كانت تجري بين الجماهير في اتجاه شق طريق النضال الديمقراطي، ومواجهة الحكم العسكري لا بوصفه دكتاتورية عسكرية بل بوصفه نظاماً طبقياً أداته العسكرية، وأنه لا بد من تصفيته من أساسه واحلال نظام وطني ديمقراطي محله. وقد كانت هذه التحولات تتخذ شكل العمل الجماهيري المستقل، وبداية تحمل الطبقات الثورية لمسؤوليتها، وعزوفها عن الانتظار القاتل والمعارضة التقليدية. وقد لخص الحزب الشيوعي هذه التحركات في بيانه الصادر بتاريخ ٢٠ أكتوبر (قبل يوم من نشوب الثورة) تحت عنوان: «أزمة النظام الراهن تتفاقم... مزيداً من اليقظة والوحدة»:

«فالطبقة العاملة تقف في عناد قصد التنظيم وخلق مركز ثوري لها بقيادة اتحاد النقابات على أسس ديمقراطية. وجماهير المزارعين تتدخل في المعركة وتعلن اضراباتها في النيل الأزرق مطالبة بحقوقها وتنظيمها، كما استطاعت

جماهير المزارعين في الجزيرة والمناقل أن تنظم نفسها . وبين كل هذه التحركات الثورية وسط العمال والمزارعين يفقد الانتهازيون والعناصر التي باعت نفسها للنظام الراهن مكانهم. والقطاعات التي تعمل بأجر بدأت تحس بوطأة الأزمة وتشرع في النضال الثوري، وما اضراب الطيارين السودانيين إلا تعبيرا عن هذا الاحساس سيشمل حتماً دوائر أخرى. وكذلك تتحفز حركة الطلاب المناضلة التي صمدت أمام النظام الراهن للنضال الثوري... ولهذا أصبح الواجب الأول على كل الثوريين وعلى الشيوعيين بوجه خاص أن ينموا هذه الحركة في صبر وأن يربطوا بينها وأن يوحدوها في جبهة ديمقراطية مناضلة. إن هذه الحركة الثورية هي المعبرة عن أماني شعبنا وهي أمله لا في الخلاص من هذا النظام وحسب، اذ أن هذا أمر مؤكد إذا اتحدت هذه القوى ونشطت في النضال؛ بل في وضع السودان في طريق التقدم والاشتراكية» .

لقد بدأ الأساس الثوري ـ الوطني الديمقراطي ـ للبديل يظهر ولكن الأقسام الواسعة من الجماهير الثورية لم تصل إلى ذلك المستوى، بل أن الجو العام كان ما يزال محبوساً في اطار الخلاص من الدكتاتورية العسكرية والرغبة في التخلص منها وحسب.

ج - . . .والإبقاء على مصالح اليمين

لقد دعم النظام العسكري مواقع اليمين في البلاد ، في أجهزة الدولة وبين الاقتصاد . ان الحديث عن قهر النظام العسكري لهذه الفئة أو تلك لا يمكن أن يعبر حقيقة عن وزن قوى اليمين أو يدعم الحجة القائلة إن النظام العسكري ـ في مواقفه من التشكيلات السياسية اليمينية أو البرجوازية ـ قد أضعف مراكز اليمين. فهذه الحقيقة لا تقدّر في مستوى التنظيمات السياسية بل في مستوى المصالح الطبقية المادية لليمين. فالمصالح الطبقية للفئات اليمينية بقيت ولم تمس مراكزها بل على العكس نصب الحكم العسكري نفسه حامياً لها ، وتدعمت مراكز اليمين بين قطاعات الصناعة والدفع الرأسمالي ؛ مع ما وجه لحركة الطبقة العاملة من ارهاب. ونتيجة للارهاب الشامل الموجه ضد

الحزب الشيوعي وقوى التقدم نمت مراكز يمينية جديدة بين حركة الجماهير وخاصة بين الطلاب الخ. وفي كل هذه المواقع كانت تعمل عناصر اليمين محمية من الحكم، بينما ظلت حركة الجماهير الثورية تدفع بطاقاتها حماية لبقائها.

وهذا الوضع هيأ ظروفاً أفضل لقوى اليمين لتعيد تنظيم نفسها سريعاً بعد أكتوبر وأن تواجه حركة الثورة.

إن مستقبل الثورة تقرره إلى حد كبير القوى التي يقع عليها موضوعياً وذاتيا قيادة تلك الثورة. واذا كانت الانفجارات الجماهيرية والتعبيرات السياسية التي رصدها الحزب الشيوعي في صيف عام ١٩٦٤ بين الجماهير تبشر بارتفاع جديد في مستوى النضال الجماهيري وتدفعه في طريق الارتقاء لمواجهة مهام الثورة الوطنية الديمقراطية لا مجرد ازالة الحكم العسكري، فإن الكثير كان يعتمد على وضع الطبقة العاملة السودانية وتنظيماتها السياسية والاقتصادية. فشرط نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية هو اقناع الجماهير المشتركة فيها بهذه القيادة بأبعادها الطبقية وتنظيماتها المختلفة. وحركة الطبقة العاملة كانت تعاني كثيراً من القصور الذاتي للتصدي لقيادة الثورة. صحيح أن الطبقة العاملة واجهت الحكم العسكري في معارك متعددة ولكنا نلاحظ أنها لم تستطع خلال الحكم العسكري أن تزحف إلى مواقع القيادة الجماهيرية باقناع الجماهير بما تقوم به من نضال سياسي مثابر ضد الاضطهاد وضد الطريق الذي دفعت به الدكتاتورية بلادنا في خضوع للاستعمار الحديث الخ. **وهذا الاقناع للجماهير لا يأتي باقتناع الجماهير بالعمل القيادي لحزب الطبقة العاملة بل بإشراك الجماهير العاملة نفسها بمثابرة وعناد في النضال اليومي وقيادته. وهذا أمر قصرت حركة الطبقة العاملة السودانية عن بلوغه في هذه الفترة.**

وبالنسبة أيضاً للتنظيمات الطبقية للجماهير العاملة فان سياسة تصفية العناصر الشيوعية والديمقراطية من النقابات والارهاب الأسود واستغلال السلطة وضعت نقابات ذات وزن كبير في أيدي العناصر الانتهازية كما

حدث في نقابة السكة الحديد . وقد أدى هذا الوضع إلى اضعاف القدرات الذاتية للجماهير العاملة في احتلال مواقع ملائمة بين الحركة الجماهيرية قبيل الثورة وخلال الاضراب السياسي الذي خاضته أقسام كبيرة من الطبقة العاملة في وقت لاحق. والأقسام التي خاضت الثورة في بادئها كانت بقيادة عناصر الجبهة النقابية وتأثيرها ، لا من خلال الأدوات الرسمية للطبقة العاملة ، بكل ما يحمل ذلك من صعوبات ومتاعب. وكذلك كان الوضع بالنسبة لحزب الطبقة العاملة يواجه مشاكل متعددة. فالحزب الشيوعي رغم طرحه على مستوى القيادة وعلى نطاق العضوية لمهمة تأهيل نفسه لاستقبال الظروف المرتقبة التي بدأ في تحديد معالمها منذ عام ١٩٦١، إلا أنه ـ مع الاعتبار الكافي لصعوبات العمل تحت تلك الظروف ـ لم يلب هذه المسؤولية بنجاح، ضعفاً في الأداء والتنفيذ ، وإنهاك الحزب في معارك مشتتة متأثراً بالاتجاهات اليسارية. وحزب الطبقة العاملة ـ وهو يستقبل ظروف النمو الجديد في الحركة الجماهيرية صوب الثورة الديمقراطية ـ واجه أيضاً في خريف ١٩٦٤ وقبيل الثورة بأسابيع حركة انقسامية من قبل العناصر اليسارية التي خرجت من صفوفه وشكلت « القيادة الثورة! » فأهدرت طاقات واسعة من قبل كادر الحزب للمحافظة على وحدته بوصفها الشرط الرئيسي لنجاح نضال الجماهير.

ووسط هذه الظروف اندلعت الثورة تحت شعار الاضراب السياسي. وبين هذه العلاقات الطبقية والاستعدادات الذاتية للجماهير كانت قوى مثقفي البرجوازية الصغيرة المنتظمين في جهاز الدولة أكثر قدرة على الحركة المباشرة، وبحكم الأوضاع الذاتية لقيادة الطبقة العاملة بحثت الأقسام من الفئات المضربة ضد النظام العسكري عن قيادة لها فشكلت جبهة الهيئات. صحيح أن الحزب الشيوعي لعب دوراً بارزاً وسط القوى المضربة وبذل أعضاؤه التضحيات الجسام استشهاداً ومثابرة وتضحية، ولكن بروز جبهة الهيئات كان في قاعه يعبر عن تطلع الأقسام التي تقدمت الاضراب (مثقفي البرجوازية الصغيرة) لايجاد قيادة تعبر عن مطامحهم. كان يعبر عن حقيقة أن هذه الأقسام لم تكن

ترى موضوعياً في تنظيمات الطبقة العاملة معبراً عن أمانيها .

٤ ـ اكتوبر والنضال في سبيل الديمقراطية

أ ـ عناصر الضعف

هذه العوامل المحلية تحكمت إلى حد بعيد في طاقات ثورة أكتوبر وفي قدراتها على التصدي للمهام الوطنية الديمقـراطيـة في بلادنـا . فنتـاج ثـورة أكتوبر من ناحية تكوين السلطة يوضح أن الطابع الغالب فيها كان اتجاهاً وطنيا مناوئاً للاستعمار بوجود عناصر تقدمية ووطنية وشيوعية بداخلها ، ولكن في نفس الوقت كانت هناك عناصر يمينية من الأحزاب التقليدية . وبهذه الصفة فقد كانت تعبيراً عن النضال العام لإنهاء الحكم العسكري ، لا تعبيراً عن التحولات التي بدأت بين الجماهير قبـل ثـورة أكتـوبـر والهادفـة لتكوين قيادة وطنية ديمقراطية ثم في النهاية سلطة وطنية ديمقراطية أيضاً .

صحيح أن القوى الاجتماعيـة التي قـامـت بـالاضراب السيـاسي العـام وخاضت معارك الشارع كان من مصلحتها موضوعياً انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، ولكن القصور الذاتي للجماهير في تنظيماتها وقياداتها ادراكها لمهام الثورة الديمقراطية كان عاملاً رئيسياً في توقف الثورة عند حدود التغيير للنظام العسكري وحده . ان الأقسام الطليعية استطاعت حتى في هذا الإطار أن تطرح قضايـا الثـورة الديمقـراطيـة بين الجماهير مـن زاويـة ديمقراطية الحياة في بلادنا ، وتحريرها من التبعية واجراء اصلاح زراعي ألخ ، وكلها مهام تدخل في اطار الثورة الوطنية الديمقراطية . وهذا يعبر عن مصالح الجماهير التي قامت بالثورة . ولكن هذه المهام لم تصبح الطابع الرئيسي للثورة ، ولم تجد الأدوات اللازمة للتنفيذ . وقـد عبرت اللجنـة المركـزيـة للحـزب الشيوعي السوداني في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٦٤ عن هذه المطامح والرغبات الثورية :

١ - بطرح الامكانيات لتحويل جبهة الهيئات إلى جبهة ديمقراطية تتحمل عبء النضال من أجل المهام الثورية.

٢ - بطرح الامكانية لتنمية سلطة ديمقراطية في البلاد مستندة إلى قوة النفوذ الوطني المناهض للاستعمار والعناصر الديمقراطية وحزب طليعي ثوري يوحد طلائع الثورة.

٣ - بطرح طريق النضال من أجل ديمقراطية ثورة تؤمّن السلطة في يد الجماهير التي تحملت أعباء النضال وذات المصلحة في استكمال البعث الوطني الديمقراطي.

لكن العوامل التي تحكمت في سير الثورة جعلت من غير الممكن عملياً شق هذا الطريق. واعتباراً لهذه الأوضاع فقد سلك الحزب الشيوعي طريقاً آخر لتنمية مواقع الثورة الديمقراطية في البلاد. فاجتماع اللجنة المركزية بتاريخ ١٤/١/١٩٦٥ وضع الاعتبارات التالية:

١ - الحكومة القائمة وقتها تحددت طبيعتها أنها حكومة ذات صفة وطنية مناهضة للاستعمار، يوجد بها تمثيل للقوى الثورية وبها ثوريون من البرجوازية الصغيرة، كما بها أيضاً عناصر تمثل أوساطاً يمينية.

٢ - وبهذه الصفة وبالظروف المحيطة وقتها لم يعد من الممكن سير الحركة الثورية بتطلعات أكتوبر كما لخصها الاجتماع السابق للجنة المركزية، بل أن الممكن والواجب الثوري المباشر هو دفع حركة الجماهير لتكسب مواقع ديمقراطية في البلاد، ولتضع ثقلها لصالح الديمقراطية الثورية طريقاً لنهوض سلطة جديدة، وطنية وديمقراطية.

وبهذا الطريق سارت الحركة الثورية في سبيل تحف به المنعطفات، في طريق متعرج، نصراً وهزيمة، في نضالها من أجل شق الطريق الديمقراطي الجديد وضد قوى اليمين. وفي خلال هذا الصراع وفي نهايته استطاعت الثورة المضادة تسجل انتصاراتها. ما هي الدروس الأساسية التي قدمتها ثورة أكتوبر لشعبنا في انتصاراتها وهزائمها؟

★ كان الاضراب السياسي الأداة الرئيسية لانتصار ثورة اكتوبر في ازال الحكم العسكري. وهذه الفعالية للإضراب جاءت نتيجة لشموله لمراكز الانتا الأساسية بين القطاع الحديث ولانسلاخ جهاز الدولة بأسره من السلط الحاكمة عدا قوات الأمن. وفي اطار قوات الأمن أثر شمول الاضراب على القوات المسلحة نفسها فعبرت أقسام منها بهذا الشكل أو ذاك عن رفضه لاستمرار السلطة الحاكمة، فعجزت الأخيرة عن توجيه السلاح بشكل فعال ضد الجماهير الشعبية. ومن هذه الزاوية فإن النضال الجماهيري كان هو الشكل الرئيسي للانتصار الأولي على الدكتاتورية العسكرية.

وعلى الرغم من أن الاضراب السياسي كان يعبر عن مراكز قوة ثورة أكتوبر إلا أنه عبر أيضاً عن ضعفها خلال الثورة، وعندما ألحت الظروف على استمرارها فيما بعد وارتقائها لمهام الثورة الديمقراطية. فالثورة وهي تواجه حكماً عسكرياً كان لا بد لها أن تجد التأمين والدعم لشق طريقها أولاً ثم لحماية سيرها فيما بعد. وفي كلا الحالين كانت الثورة في حاجة إلى انضمام أقسام مؤثرة من القوات المسلحة لصفها في تحالف ديمقراطي وطني. إن بقاء القوات المسلحة في أيدي القوى اليمينية والجماهير تخوض معركة الاضراب السياسي، وقصور جيوب المقاومة في داخلها عن تبين دورها الوطني الديمقراطي بصورة عميقة، والتآمر الصامت عندما شهرت القوى الرجعية السلاح في وجه العاصمة الثائرة، تؤكد أن الاضراب السياسي كوسيلة جماهيرية للنضال كانت في حاجة للحماية.

★ خبرت بلادنا الدعوة للنظام البرلماني الغربي أيضاً طريقاً للتطور ولمواجهة مهام الثورة الديمقراطية. ان الجماهير بدأت تحس بفشل هذا النظام قبل الحكم العسكري، ولكن هذا الاحساس كان قاصراً في مداه على الأقسام الطليعية من تلك الجماهير. وعند انهيار النظام العسكري كانت قضية الديمقراطية غامضة في أذهان الجماهير، بل في أذهان الكثير من عناصر الديمقراطيين الثوريين. ان محاولات ونضال الحزب الشيوعي في هذه الفترة لاقناع الجماهير

واستنهاضها في النضال من أجل ديمقراطية جديدة تفتح الطريق للتقدم لم تجد التأييد الموصل للنجاح. ان القضية في جوهرها لم تكن صراعاً حول توزيع الدوائر الانتخابية، ولا في صورة تخصيص دوائر للعمال والمزارعين الحديثين والمثقفين ـ ذلك كان الشكل مهما كان قصوره ـ ولكن المحتوى هو: ديمقراطية جديدة تفتح الطريق للسلطة الوطنية الديمقراطية، وترفع إلى أقصى درجة من نشاط الجماهير وابداعها وترمي بثقلها لتوجيه سياسة بلادنا واعادة بعثها. وهذا المحتوى يعني تمتع الجماهير الشعبية بالحقوق الديمقراطية الأساسية وتقييد نشاط الفئات المعادية للثورة الديمقراطية: اطلاق طاقات الطبقات والفئات الوطنية والديمقراطية من مزارعين وعمال ومثقفين وطنيين، وعناصر رأسمالية وطنية غير مرتبطة بالاستعمار، وتقييد ومصادرة نشاط الطبقات ذات الروابط مع الاستعمار والتي ليست لديها مصلحة في البعث الوطني

ب ـ الانتكاسة باسم الديمقراطية الليبرالية.

وبدعوى الدفاع عن الديمقراطية الليبرالية وتحت رايتها، واعتماداً على غموض الجماهير حيال هذه القضية، جمعت الرجعية قواها وقوى اجتماعية مضادة للثورة، واستطاعت أن تقف في وجه التطور الثوري في بلادنا. ولكن النضال الثوري سرعان ما نزع هذا القناع من القوى الرجعية، وهذا يرجع إلى تزايد حدة التناقضات الاجتماعية والآثار العميقة التي تركتها ثورة أكتوبر في حياة بلادنا السياسية والاجتماعية، يرجع إلى حقيقة أن بلادنا بثورة أكتوبر دخلت فترة جديدة من مرحلة الثورة الديمقراطية حيث أصبحت مهام التغيير الاجتماعي أكثر الحاحاً من قبل.

« فالرجعيون يستهدفون في الأصل خنق الثورات الديمقراطية في البلاد والوصول إلى مصادرة الحقوق الديمقراطية نفسها. ان دعوتهم للنظام البرلماني كطريق لمصادرة الديمقراطية يبدو عليها التناقض لأول وهلة وهذا التناقض ناتج من طبيعة الثورة نفسها ويوضح الصعاب التي يواجهها الرجعيون في تنفيذ مآربهم. ففي عام ١٩٥٨ والحركة الشعبية الديمقراطية في البلاد ما زالت

ضعيفة هاجم الرجعيون النظام البرلماني وادانوه كنظام لا يؤدي إلى الاستقرار ولجأوا للحكم الدكتاتوري السافر. ولكن ذلك لم يكن ممكناً بعد ثورة أكتوبر. فالحركة الديمقراطية ارتفعت إلى مستويات أعلى وخبر شعبنا الثمار المرة للحكم الدكتاتوري. ابتدات تتضح الفرص لتطبيق ديمقراطية جديدة في البلاد لتضمن دفع بلادنا في الطريق الوطني الديمقراطي والاشتراكية. ولهذا وضع الرجعيون في مركز لا يحسدون عليه... فالقضية لم تعد ديمقراطية أو لا ديمقراطية بل أصبحت تسير كل يوم لتكون كالآتي: أي نوع من الديمقراطية؟».

(أعمال اللجنة المركزية - ١٩٦٥/٥/٢٧)

هذا جانب من قضية الديمقراطية كما طرحتها ثورة أكتوبر في نضالها المتعرج ضد قوى الرجعية في بلادنا. وهي قضية نظرية وعملية من الدرجة الأولى لمستقبل الثورة الديمقراطية السودانية. ولكن ثمة جانب آخر للقضية طرحه النضال الثوري والموقف المعقد خلال التحضير للنكسة وبعد أن انتصرت الثورة المضادة.

« والسمة الأخرى للهجوم الرجعي، وهي معاداة الشيوعية، تكشف أيضاً الرغبات الحقيقية للرجعيين إذ لا يستقيم وجود نظام برلماني مع وجود هذه الحملة المنظمة. فمعاداة الشيوعية لا معنى لها سوى مصادرة الحقوق الديمقراطية وقتل النظام البرلماني نفسه.

وبهذا يمكننا القول إن الرجعيين وهم يجمعون قواهم تحت راية البرلمانية البرجوازية يستهدفون في الأصل تهديمها ومصادرة الحقوق الديمقراطية». (نفس المصدر).

إن ضيق قوى اليمين بالنظام البرلماني (الديمقراطية البرجوازية) قضية تستحق الاعتبار من قبل الشيوعيين وكل الحركة الثورية. لقد كشفت التاكتيكات المرنة التي اتخذها حزبنا منذ الانتصار الأول لقوى الثورة المضادة بالانتخابات العامة والرجوع إلى البرلمانية الغربية وخلال الاعتداءات على

حزبنا الخ ، كشفت ضيق قوى اليمين بالنظام البرلماني وعدم قدرتها على حكم البلاد بواسطته، ومصادرة النشاط المتزايد للجماهير الثورية. وهذا الضيق والفشل ترجع أصولها إلى حقيقة تزايد حدة النضال الاجتماعي في البلاد والحاح المهام الديمقراطية للثورة في التنفيذ والتعبير عن ذاتها. وهذا لم يدفع فقط اليمين التقليدي إلى اتخاذ مواقف ثابتة ضد الحقوق الديمقراطية، بل أن القيادات التقليدية المتصدية للتحدث باسم البرجوازية الوطنية أصبحت أقرب للمصالحة مع هذه القوى والاستعمار الأجنبي. وحدة النضال الاجتماعي تدفع بالتدريج الطبقة العاملة وحزبها والقوى التقدمية إلى مراكز القيادة الوطنية وتحط في نفوذ قيادات البرجوازية الراهنة. ان الضيق والفشل اللذين اشرنا اليها ترجع أصولها إلى أن الحقوق الديمقراطية البرجوازية نفسها أصبحت عاملا في جلب الأقسام العاملة في القطاع التقليدي إلى ميدان النشاط السياسي والاجتماعي، معبرة حتى في أكثر أقسامها تأخراً عن ضيقها بالنظام القبلي وتحكم زعماء العشائر الخ. ان هذه القوى ذات مصلحة في وقف النضال الثوري وفي مصادرة حركة التقدم، في مصادرة الديمقراطية البرجوازية نفسها.

إن هذا الازدواج في وضع قضية الديمقراطية أمام حركة الجماهير الثورية يقوى من الأرض التي تناضل فوقها ويمكن أن يجمع حولها قوى واسعة وهائلة لكسر الإحاطة الرجعية في البلاد ويجعل التقارب بين قضية الديمقراطية وقضية التغيير الاجتماعي يسير بخطى حثيثة. إن تردي قوى اليمين في طريق الدكتاتورية وتزييف رغبات الجماهير وحقوقها سيقنع أقساماً واسعة بضرورة النهوض وردعها اعتماداً على التجارب التي أوضحت شراسة تلك القوى وسيرها ضدها حثيثاً في استعمال العنف والتآمر طريقاً لتصفية مواقع التقدم والثورة.

وقضية حماية الثورة تأخذ صورة جدية في بلادنا. إذ أن وضع القطاع

الحديث حيث الجماهير التي تؤثر على وضع السلطة في البلاد، أضعف من وضع القطاع التقليدي حيث تستمد القوى الرجعية تأييدها الجماهيري. وقد برهن نضال شعبنا وتجاربه الأليمة أن هذه القوى الرجعية تستغل الجماهير التي لم تستيقظ بعد للوعي بالمصالح الوطنية ومصالحها نفسها في التقدم والمستوى اللائق بالانسان، في توجيه العنف أو التلويح به ضد حركة الجماهير في المدن ومناطق الزراعة المتقدمة. ولهذا فحماية مواقع الثورة شرط جوهري في امكانية تطور الثورة الديمقراطية عن طريق النضال الجماهيري.

★ وسط تجارب ثورة أكتوبر اكتنز الحزب الشيوعي السوداني معرفة أكثر بفن العمل الثوري وخاصة في قضية الأزمة الثورية. فمنذ أن طرح الحزب الشيوعي شعار الاضراب السياسي للاطاحة بالدكتاتورية العسكرية، شرع في الدعاية والشرح لهذا الشعار. وعبر الأخطاء التي دفع اليها حزبنا تحت تأثير الاتجاهات اليسارية الساذجة أدرك أن ساعة التغيير لا تحددها رغبات الجماهير أو حزبها، ولا ضعف السلطة الحاكمة، بل تحددها كما أشار ف. أ. لينين حقيقة عجز السلطة عن الحكم، وضيق جماهير الشعب به. ولكن ثورة أكتوبر بأداتها ـ الاضراب السياسي ـ برهنت على أن التطور الثوري والدفع يمكن أن يحدثا إذا عجزت السلطة عن الحكم، واذا ما قررت الجماهير الأساسية في القطاع الحديث أن الحياة تحت تلك السلطة أصبحت لا تطاق. واعتماداً على قدرات هذه الجماهير ودرجة استعدادها لحماية منجزاتها الثورية وغل يد الرجعيين عن الاعتداء على قوى الثورة، تستطيع هذه الجماهير أن تنجز مهام الثورة الديمقراطية ببث روح التقدم واعادة صياغة الحياة على أسس ديمقراطية بين الأقسام الأخرى من السكان في القطاع التقليدي وجلبهم إلى حياة المعرفة وفي اطار البعث الوطني الجديد.

غير أن امكانية احداث تطور ثوري في البلاد اعتماداً على قوى القطاع الحديث، وتولي هذه الجماهير التصدي لقضية البعث الوطني الديمقراطي، وتنمية الثورة الديمقراطية بين الأقسام البعيدة من النشاط السياسي المباشر، تواجه مشكلة حقيقية بين الوضع في جنوب البلاد. فوجود حركة سياسية

ذات طابع غالب معاد للنهوض الوطني وللتحرر من التبعية الاستعمارية ولتطور الثورة الديمقراطية، وتزايد هذا الطابع نتيجة للسياسة الرجعية التي تسلكها الفئات الحاكمة في بلادنا، يجعل من هذه القضية عبئاً كبيراً على الحركة الشعبية الديمقراطية، ومستنداً للضغط الاستعماري. ان جماهير شعبنا في الجنوب ـ كأقليات قومية ـ ذات مصلحة حقيقية في انجاز الثورة الديمقراطية ولا حليف لها في الحركة السياسية في الشمال غير الطبقة العاملة والكادحين والحركة الثورية. ومن هذه الأرض ولمصلحة تطور الثورة في بلادنا لا بد أن نهيء الظروف والشروط اللازمة لتنمية مراكز العناصر الوطنية والتقدمية في جنوب البلاد وتشجيعها ومساعدتها مساعدة فعالة وقاطعة لبناء الحلف الثابت بين التجمعات القومية الجنوبية والحركة الديمقراطية في شمال البلاد.

★ امتحنت قدرات حزبنا في الاشتراك في الحكم ،قد وضح جلياً أن حزبنا يعاني من ضعف شديد جداً في مقدرته على جعل برنامجه ملموساً بتقديم مشاريع مدروسة لتقدم الحركة الثورية. ان شعار تأهيل حزبنا لمواجهة الظروف المتغيرة، وحملة الاصلاح بين الكادر والقيادات، لم يصلا إلى نتائج مثمرة، وظل حزبنا أسيراً للنشاط الأثاري والعملي. وقد برهنت الأحداث وما قدمنا من مشاريع على وجود امكانيات هائلة لصالح الحركة الثورية بين المثقفين الذي لا ينتمون إلى حزبنا، وعلى أن هذه الدوائر مستعدة لخدمة العمل الثوري ولنجدة الحزب الشيوعي والتعاون معه.

فاذا أحصينا المشاريع الجوهرية المدروسة التي أمكننا تقديمها، نلاحظ هذا الضعف، مما أثر بالفعل بل أضر في بعض الأوقات بمصالح الحركة الجماهيرية وتنمية نضالها فيما بعد. ان استعداد حزبنا ومعالجته لقضية ارتباطه بخيرة المثقفين المفكرين الجادين قضايا هامة لمستقبل العمل الثوري، كما أن رفع قدرات حزبنا على الحسم الثوري والتنفيذ لها أهميتها أيضاً.

وهكذا ومن خلال النظر في هذه التجارب يتأكد وضع ثورة أكتوبر في

مجرى حركة شعبنا. فهي التي هزت الحياة الراكدة في بلادنا، وفتحت منافذ وبنت مواقع للثورة الديمقراطية، ودفعت إلى الأمام إلى درجة لا يمكن تجاهلها قضية التغيير الاجتماعي والتقدم. هي التي أثرت الحركة الثورية بتجارب النضال العملي وعلمتها من خلال نشاطها ومن مواقع أخطائها ونجاحاتها. وفوق كل هذا فإن ثورة اكتوبر رفعت من نشاط الجماهير الثورية، ومن ثقتها بنفسها، ومن اصرارها الثوري الذي وقف ويقف حائلاً حتى اليوم دون شمول الثورة المضادة لمرافق الحياة المختلفة في بلادنا. انها تعبر عن فترة متقدمة من مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية.

٥ ـ الصراع بين الثورة والثورة المضادة

أ ـ تحت ظل سلطة تعادي الثورة

بانتصار قوى الثورة المضادة وقفلها الطريق لاستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا بوساطة الامكانيات التي تفتحت لشعبنا بعد انتصاره على الحكم العسكري (حركة ديمقراطية واسعة بين جماهير الشعب وسلطة وطنية تتجاوب مع هذه الحركة وتحت تأثيرها، ونمو الدور المتزايد للطبقة العاملة والجماهير الثورية تحول هذه السلطة إلى سلطة وطنية ديمقراطية) وضعت بلادنا وسط ظروف جديدة. إن المرحلة الثورية لم تتغير طبيعتها الوطنية الديمقراطية، ولكن توازن القوى تغير في البلاد، كما أنه أصبح لزاماً على جماهير شعبنا أن تناضل من أجل أهداف هذه المرحلة في ظروف وجود سلطة مضادة للثورة.

لقد تركز الصراع العنيف بين الحركة الديمقراطية في البلاد وقوى الثورة المضادة حول الحقوق الديمقراطية. فمن مواقع الانتصار في السلطة شرعت تلك القوى في محاولة دائبة ومستميتة لتصفية كل مواقع الثورة. وقد اتخذت في هذه المحاولات الأشكال المختلفة من العنف واللجوء إلى التشريعات لحرمان الجماهير من حق التنظيم والتعبير، إلى محاولات مختلفة لشق التنظيمات

الديمقراطية والسيطرة عليها وتنصيب قيادات يمينية تنمي لها قواعد اجتماعية بين الجماهير الثورية تضعف من ارادتها وتعمى بصيرتها الخ. ونستطيع القول إن هذا الصراع الذي نشب في بلادنا فترة تقرب من ثلاث سنوات يؤكد القول إن الثورة الديمقراطية التي عبرت عنها في فترة من فتراتها ثورة أكتوبر لم تنتكس نهائياً ولا تسير سيراً كاملاً وفق منطق النكسة الكاملة واقتراضاتها. وفي نفس الوقت تؤكد هذه السنوات أن أعداء الثورة الديمقراطية من الاستعماريين والطبقات والعناصر المحلية المتعاونة معه يعملون بهدف شمول النكسة وقيام نظام مغرق في الرجعية يدعم سلطته فوق أرض تُحطَّم فيها كل مواقع الثورة في بلادنا.

استطاع حزبنا أن يلخص الوسائل التي سلكتها قوى الثورة المضادة بعد تسلمها السلطة قصد التصفية الكاملة للثورة فيما يلي (وما زالت هذه الصياغة سليمة):

« اعتماداً على هذه المؤسسات (الجمعية التأسيسية ومجلس الوزراء) سارت قوى اليمين في طريق تصفية القوى الثورية في البلاد متخذة في ذلك وسائل عدة من بينها:

١ ـ محاولة عزلة القوى الثورية عن مراكز النضال الجماهيري تحت راية الدين مصورة النضال السياسي في البلاد وكأنه صراع بين قوى الاسلام وقوى الالحاد. لهذا الغرض وجهت الدوائر اليمينية حملة واسعة من الاعلام والنشر والمخاطبة للجماهير لم تشهدها بلادنا من قبل.

٢ ـ اللجوء للسيطرة على التنظيمات الشعبية وسعط الطبقات الثورية من نقابات صناعية ومهنية ومنظمات طلاب ومزارعين الخ. بهدف تصفية القيادات الثورية وابعاد تأثيرها على تلك التنظيمات.

٣ ـ استغلال التشريع لتحريم نشاط المنظمات الثورية، واستطاعت القوى اليمينية أن تصادر النشاط القانوني للحزب الشيوعي السوداني باعتباره مركز العمل الثوري في البلاد وأبعدت المعارضة البرلمانية.

٤ ـ اللجوء للعنف وتشجيع المنظمات الارهابية بقصد تهديد العمل

الثوري في البلاد وتصفية المؤسسات الثورية بدنياً.

٥ ـ اغراق المطالب المشروعة لثورة أكتوبر في بحر من التهريج ثم الانقلاب عليها».

(من أعمال اللجنة المركزية ـ دورة نوفمبر ١٩٦٦)

هذه الأساليب يمكننا ارجاعها إلى شكلين رئيسيين من أشكال العمل الرجعي[1]: مواجهة قوى الشعب بالعنف والاضطهاد[2]، وتفتح طريق جديد لاستمرار الثورة المضادة ومنحها متنفساً بوساطة الاصلاح اليميني. وفي كلا الحالين فإن الصراع من أجل الحقوق الديمقراطية يمثل المركز الجوهري في حياة البلاد السياسية. وفوق أرضه، وعلى تعدد المسارب والروافد، يدور النضال من أجل تصاعد جديد في الحركة الثورية واقترابها من التصدي لمهام الثورة الوطنية الديمقراطية وتنفيذها.

إن مواجهة الحركة الثورية بالعنف والأضطهاد ـ على الرغم من أنها الاتجاه السائد حتى اليوم ـ برهنت على الفشل في هذه الفترة. فالعنف الموجه ضد الحزب الشيوعي والاضطهاد للحركة الثورية لم يؤديا إلى النتائج المطلوبة. فقد بقي الحزب الشيوعي وسط حركة الجماهير، واستطاع المحافظة على كادره وتنظيماته الأساسية. كما أن التنظيمات الديمقراطية واجهت الاضطهاد بثبات. ولم يقتصر فشل هذه السياسة على هذه الصورة فحسب بل أن مراكز المواجهة ومتابعة العنف بين قوى اليمين هبط نفوذها الأدبي وبدأت تواجه عزلة فعلية بين الجماهير. ولا يعني هذا أن تلك السياسة أصبحت منبوذة. على العكس. فالعناصر السياسية الداعية لتصفية الثورة عن طريق العنف والاضطهاد موجودة، وفي مواقع مؤثرة بين قوى اليمين. وهي اليوم تستعد عن طريق دعم سلطتها وتقنين الثورة المضادة إلى مواصلة ما بدأت طريقاً لاضعاف الحركة الثورية وخلق «استقرار» لسلطة الثورة المضادة. من المهم للحركة الثورية أن تدرك أنه بعد ثورة أكتوبر وبروز الاتجاه الشعبي للتغيير الاجتماعي، ومهما تعددت أشكال العنف والاضطهاد للحركة الثورية، فإن

الحاح قضايا الثورة الديمقراطية والحاجة التاريخية التي أصبح لا مناص من مواجهتها وتلبيتها، والفشل الذريع الذي يمنى به يومياً الطريق التقليدي في التنمية الاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية والسياسية، فإنه لا بد للقوى الرجعية أن تجد مخرجا غير العنف والاضطهاد وحدهما لتأجيل الثورة أو اجهاضها. واعتبارا للوضع الطبقي بين قوى الثورة المضادة والنضال العملي الذي شنته قوى الثورة والقصور الذاتي عند أقسام من قادة البرجوازيين التقليديين فإن القوى الاجتماعية التي تبرز في الميدان داعية للطريق الرأسمالي، ومعتمدة على الدفع الرأسمالي وقواعده في بلادنا، هي القوى الداعية للاصلاح اليميني والتي تدفع بجدة سبيل التطور الرأسمالي.

ولهذه القوى قدرة على الحركة، وميدان للعمل ما زالت فيه امكانيات لتلك الحركة بالاصلاح ووقف التبذير، وحقيقة اتساع الاقتصاد السوداني وامكانياته البكر الخ. القول بالأزمة الاقتصادية وافلاس التطور الرأسمالي في بلادنا سليم. ولكن هذا لا يعني سير الأزمة في خط مستقيم بل من الممكن حدوث انفراج وقتي في هذا الظرف أو ذاك، وأن يعيد هذا الانفراج نفسه بصفة متكررة.

فاذا أصبح لزاماً على حزبنا وحركة شعبنا الثورية أن تقف بحزم وتناضل بمثابرة ضد العنف والاضطهاد فإن عليها أيضاً أن تنقي صفوف شعبنا وترفع من قدراته النضالية، أن تطرح في حركة مستمرة ومتعددة الجوانب والأشكال سبيل التطور الديمقراطي في ميادين النهضة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ان غرس البديل لسياسات الاصلاح اليميني وفضحها هو ضمان مؤكد لتراص الجماهير، ولحدة رؤيتها الثورية، وهو الأرض التي ستنمو فوقها يوماً بعد يوم قيادة الطبقة العاملة السودانية وحزبها الشيوعي، تنمو فوقها حركة الاتحاد بين الجماهير الثورية في نطاق الاتحاد الوطني الديمقراطي. ووجود هذا البديل عند نضوج الأزمة الثورية واستعدادنا له اعتماداً على تجارب الثورة سلباً وايجاباً، هو الذي سيقرر انتصار الثورة الوطنية.

ولأن قوى الاصلاح اليميني هي المتنفس الوحيد للثورة المضادة في بلادنا فهي تشكل الامكانية أمامها للاستقرار فترة معينة، رغم تذبذب الحركة الثورية صعودا وهبوطاً. وهذا الوضع ناشىء من حقيقة أن الجماهير في القطاع الحديث هي التي تؤثر مباشرة في العمل الشعبي وهي الكتلة من السكان حيث تتعمق أفكار التغيير الاجتماعي. ولا يمكن قيام نظام مستقر يجد المعارضة الحازمة من قبل هذه الجماهير ولا تنظر إليه هذه الجماهير أو إلى قسم منه كمعبر عن أمانيها. ولهذا فلكي تستقر حقاً الثورة المضادة لا بد لها أن تتأثر بموقف هذه الكتلة من السكان فالعنف وحده لا يكفي ولا بد من وجود أسلوب لقسم صفوف جماهير القطاع الحديث، وبناء سند للثورة المضادة بينهما.

وبمقدار نضال الجماهير الثورية وقدرة الحزب الشيوعي في طليعتها ضد موجات العنف والاضطهاد ومن أجل الحقوق الديمقراطية، بمقدار نضال هذه الجماهير ونقاء صفوفها من الاثارة السلبية لاتجاه الاصلاح اليميني وفضح هذا الاتجاه وتجريده من أي سند جماهيري، يفتح الطرق والوسائل لردع الثورة المضادة وتتهيأ ظروف بلادنا لفترة جديدة من مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. وهذا النضال يعبر عنه في شكل حركة ثورية مستمرة تدفع بأقسام واسعة من الجماهير إلى حلبة النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تزيد من ثقتها بنفسها وقدرتها على مواجهة الاضطهاد والعنف الرجعي فتجعل منها أداة معطلة ووسط هذه الحركة تقتنع الجماهير بقدرة الطبقة العاملة وحزبها على قيادتها وعلى بناء وحدة بين هذه الجماهير.

ب ـ ضد اليأس والمغامرين

إن روح الاستسلام الناتجة عن انتصار الثورة المضادة تعلن أن الطريق للحركة الثورية أصبح مقفولاً. ونحن نشهد أثر هذا في سلبية أقسام من البرجوازية الصغيرة وفي انغماس بعضها في الفساد واللامبالاة. وهذه حقاً مظاهر النكسة وليست مستغربة. وبالنضال اليومي لحزبنا والجماهير الثورية

والعمل الفكري الدائب لنقاء صفوف الثوريين وضد روح الاستسلام - هذه الحركة من شأنها حسر هذه الموجة التي نشهدها اليوم. ومن نفس المواقع تنمو الاتجاهات الانتهازية اليسارية التي تبشر أنـه لا مكان للنضال الجماهيري ولا أمل من ورائه وكل ما بقي للحركة الثورية هو أن تنكفىء على نفسها وتقوم بعمل مسلح لأن هذا العمل هو الذي يحضر الجيش السياسي الجماهيري. مثل هذا الخط يمكن أن يستهوي، وهو يستهوي في الواقع، العناصر السياسية اليائسة والتي لم تتمرس بعد بالنضال الثوري الذي يتعرض دائماً للصعود والهبوط، للمد وللجزر. وهذا الاتجاه خطير في ظروف الثورة المضادة وعلى حزبنا التصدي للنضال ضده بحزم وبفكر عميق وبفتح الطرق باستمرار النضال الجماهيري الذي وحده ولا سواه يعبىء قوة الشعب ويهيىء الظروف الملائمة لانضاج الأزمة الثورية. إن الجماهير من خلال نضالها اليومي وحده ولا سواه تقتنـع أن الحيـاة تحت ظـل تحكـم الرجعيين لا تطـاق، وتـرتفـع مستويات طاقاتها للتضحية ويتقوى عودها ويصلـب، وتصـل إلى مستـوى تنفيذ مهام الثورة الديمقراطيـة. والشكـل الذي تنفـذ بـه الجماهير التحـول الديمقراطي الحاسم يتوقف أيضاً على تجاربها عبر النضال من أجل انضاج الأزمة الثورية. وفي قلب تجاربها تحتل تجارب ثورة أكتوبر مركزاً مرموقاً: فالرجعية لم تتورع لتحقيق أهدافها عـن نـزع القنـاع الليبرالي عـن وجههـا ومواجهة قلعة الثورة - العاصمة - بالعنف المباشر تارة والتلويح به تارة أخرى. وهذه السمة للعمل السياسي بين غلاة الرجعيين يجب أن تنتهي لغير رجعة ويجب دائماً أن تكون قلاع الثورة محمية الجانب. وحماية هذا النضال الشعبي المشروع تتطلب أولاً وقبل كل شيء أن يكون الحزب الشيوعي طليعة الثورة صلباً وقادراً على حماية النضال الجماهيري ومؤكداً من خلال نضاله اليومي ونضال الجماهير أن المدينة الثائرة لم تعد مفتوحة لعنف البادية والجماهير المتخلفة التي لا تدرك مصالحها الحقيقية. فقد خبرت هذه الجماهير الثورية النضال العنيف في ثورة أكتوبر وأنه يمكنها بالفعل أن تحمي حركتها من عنف الرجعيين، وأنه لا بديل على الاطلاق للنشاط الجماهيري والتنظيم والعمل اليومي المثابر وسير الثورة في طريق متعرج. وبنمو هذا النضال ضد خطط

الثورة المضادة يرتفع وعي الجماهير وتدرك مهامها التاريخية. ولا بديل على الاطلاق أيضاً من أن يتجه هذا النضال صوب انضاج الأزمة الثورية في البلاد بحيث تصبح الجماهير واثقة من ذاتها، ومتراصة خلف قيادتها الجديدة في مرحلة النضال الوطني الديمقراطي (وفي مستوى هذه الثورة في بلادنا فإن هذه المهمة تقع على الطبقة العاملة المتحدة مع الطبقات الثورية الأخرى). ان تبسيط هذا النضال خطأ فالقوى الاستعمارية القديمة والحديثة، التي تقف في المقدمة ضد نمو بلادنا وخروجها من حالة التخلف. تواصل هجماتها بأساليب مختلفة على طول منطقة التحرر الوطني ومن ضمنها بلادها، وهي تحرز انتصارات مؤقتة في العالم العربي وتصل في شراستها لدرجة العدوان المسلح. وهي بالنسبة لبلادنا تعلمت أيضاً من ثورة أكتوبر وأدركت بعمق خطر الجماهير النشطة بين قطاع الاقتصاد الحديث. ولهذا فإن كشف خططها وفضحها ويقظة الجماهير ضدها قضية هامة بالنسبة لتطور حركة الثورة في ظروف تحكم الثورة المضادة في بلادنا.

ما هي اذن قسمات الوضع في بلادنا؟ مواقع العمل الثوري؟ طريق هذا العمل وآفاقه؟

ج - اكتوبر فترة جديدة.. وليست مرحلة جديدة

أدخلت ثورة أكتوبر بلادنا في فترة جديدة ضمن مرحلة النضال الوطني الديمقراطي. ويميز هذه الفترة اتساع الرقعة المتيقظة على مهام التغيير الاجتماعي وتطلعها إلى قيادة جديدة تحقق أمانيها، ونزوعها للاستقلال عن القيادات البرجوازية. وهذه الجماهير تشمل أقساماً واسعة من العاملين في قطاع الاقتصاد الحديث وتؤثر على الأقسام الأخرى تحت تعبيرات مختلفة تتجمع في رفض السير على الطريق الذي سلكته الطبقات والفئات الحاكمة بعد الاستقلال. وهذا النزوع للاستقلال بين الجماهير الثورية لن يكون عابراً؛ ولا يعني انتكاس ثورة أكتوبر ابعاده كعامل مبرز من العوامل التي تؤثر في سير الحركة السياسية في بلادنا. ان تزايد حدة التناقضات الاجتماعية دفعت بأقسام

من القيادات البرجوازية القديمة إلى مواقع التصالح والتهادن مع اليمين الموغل في الرجعية ومع الاستعمار بشقيه القديم والحديث. فشكلت جبهة مضادة للثورة من العناصر الرجعية المحافظة، أشباه الاقطاعيين والمنتفعين من التأخر القبلي، وعناصر من البرجوازية والفاسدين والعملاء ضد الثورة.

★ بلادنا تعيش تحت ظل الثورة المضادة، ولكن هذه القوى لم تنتصر نهائيا. فالمقاومة الشعبية خلال السنوات الثلاث الماضية وقدرة الجماهير على الاحتفاظ بتنظيماتها لا تعبر عن بقايا زائلة لثورة منتكسة بل تعبر عن عمق الثورة وقدرتها على البقاء وامكانياتها للتصاعد مرة أخرى. ولتصفية الثورة تسلك القوى الرجعية طرق العنف والاضطهاد وتفضح نفسها يومياً بتخليها عن شعار الديمقراطية البرلمانية. وفي هذا السبيل فهي لا تتورع عن سلوك طريق الدكتاتورية المدنية ثم الدكتاتورية العسكرية.

★ امكانية الحركة لهذا النظام ما زالت موجودة فهناك فرص لتقوية صفوف القيادات البرجوازية القديمة التي تصالحت مع قوى الرجعية والاستعمار، وفقدت الكثير من نفوذها على الجماهير بمحاولاتها للاستفادة من الامكانيات النسبية للتنمية الرأسمالية ومن ترقيع النظام بالمناورات السياسية والتحالفات الوقتية. غير أن الشيء الجوهري لا ينتمي إلى هذه التاكتيكات السياسية بل إلى الوضع الطبقي في البلاد، إلى الأساس المادي. وفي هذا الشأن فإن القوى المعبرة عن المصالح الرأسمالية الجديدة في بلادنا، والمرتبطة بالاستعمار الحديث، يمكن تحت مظلة الاصلاح أن تلعب دوراً في إحداث استقرار نسبي ومؤقت للثورة المضادة أكثر من غيرها.

★ تسير الثورة المضادة في سبيل توطيد حكمها واكتمال سطوتها على كل أوجه الحياة في بلادنا في ظروف خارجية تتميز بالهجوم العام الذي تشنه قوى المستعمرين على نطاق منطقة التحرر الوطني قصد احداث تغيير في ميزان القوى لصالحهم. وهذا الهجوم يمتاز بالشراسة. يضاف إلى هذا أن ثورة اكتوبر كما تعلم منها شعبنا تعلم منها أيضاً المستعمرون. فهم يعملون بدأب مع

الثورة المضادة لنسف كل مراكز الثورة بأعمال التجسس والتخريب وتشجيع الارهاب، ثم بدعم حركة الاصلاح اليميني قصد اغراق حركة الجماهير الثورية في بحر من التضليل الحيرة. ومن هذا فالاستعمار الحديث المهاجم بالاضافة إلى أنه يستغل الضعف العام الموجود في حركة التحرر الوطني العالمية، يستغل نقاط الضعف التي خبرها في حركتنا الثورية في هذه الفترة وفي خلال ثورة أكتوبر.

وبهذا أصبحت قضية الاستعمار الحديث (استكشاف وسائله ومعرفتها وتعليم الجماهير الثورية، على نطاق واسع بطبيعته) قضية مقدمة في الصراع الموجه لصدر الثورة المضادة.

★تسير الثورة المضادة في بلادنا لتوطيد حكمها أيضاً في ظروف تمتاز بوقوع هزيمة على حركة التحرر الوطني العربية بنجاح العدوان الأخير وانتصاره عسكرياً، وفي توجيه ضربة قوية ضد النظام الثوري في الجمهورية العربية المتحدة والذي يقف في طليعة الثورة العربية. فوق الانتصار العسكري يسعى الاستعمار الغربي بزعامة أمريكا لاحداث ردة شاملة على طول حركة التحرر الوطني العربية هدفها تصفية النضال الثوري وضرب المنظمات الوطنية والثورية، وقلب أنظمة الحكم الثورية، وسيادة الدوائر الرجعية على طول المنطقة، وبهذا تؤمن مصالحه.

صحيح أن هذه الأوضاع تقوي مركز الثورة المضادة في بلادنا، وتجعلها أكثر جرأة في تنفيذ خططها وفي ضرب الحركة الثورية في بلادنا، ولكن صحيح أيضاً أن هذا العامل - الاستعمار الحديث - انكشف أمره إلى حد بعيد خلال العدوان الأخير وبرز وجه الاستعمار. إن أقساماً واسعة من جماهير شعبنا بدأت تستيقظ على حقيقة الاستعمار الأمريكي، وتنمية هذا العامل بالرعاية والاهتمام يخلق صعوبات فعلية أمام هجوم المستعمرين على الحركة الثورية في بلادنا.

٦ ـ توسيع الحركة الثورية وتصعيدها

وعلى الرغم من الهجوم الاستعماري على بلادنا، ومنطقتنا العربية والأفريقية، فان هذا الهجوم نفسه أدى إلى ارتفاع في ادراك الجماهير لحقيقته. فالتواطؤ الامريكي البريطاني مع اسرائيل في العدوان الأخير على لشعوب العربية دفع بحركة النضال ضد الاستعمار الحديث في بلادنا خطوات، ونشر أوسع مما مضى الوعي بطبيعة هذا الاستعمار. وهذا عامل لصالح الحركة الثورية في بلادنا، يمكنها اذا ما ثبتت على تلك الأراضي والمستويات التي وصلت اليها جماهير شعبنا في فهمها لحقيقة الاستعمار الحديث، أن تنمي حركتها في النضال ضده وضد الفئات المحلية والعناصر التي تربط مصيرها به. وسيفيد هذا كثيراً في تنمية الحركة الشعبية المناوئة لطريق التطور الرأسمالي لبلادنا بوصف هذا الطريق هو الشكل الذي به سيطر الاستعمار الحديث على وطننا ويدفع به أكثر وأكثر إلى هاوية التبعية.

★ إن التنظيمات الديمقراطية للعمال والمزارعين والطلاب والشباب الخ هي منارات الثورة. وفي تقويتها وازدهارها وبين حركة النضال من أجل الحقوق الديمقراطية، يستمر النضال الثوري في بلادنا وتتهيأ الامكانية لا لابقاء مواقع الثورة وحسب بل لتوفير شروط ملائمة لتساعد من جديد في الحركة الثورية. والطبيعة المزدوجة لحركة النضال من أجل الحقوق الديمقراطية في بلادنا سمة فريدة لتطور الثورة الديمقراطية ناتجة من حقيقة وجود قوى جماهيرية تقتنع يومياً وبتجاربها أنه لا مفر لتحقيق النهضة الوطنية من السير في الطريق الوطني الديمقراطي، متوسلة بالديمقراطية الجديدة التي ترفع إلى أعلا من نشاط الجماهير، وتُدخِل الحياة والحركة وسط الجماهير في القطاع التقليدي، وتضع السلطة في يد القوى الاجتماعية ذات المصلحة في الديمقراطية والتحرر الوطني والتقدم.

وهذه الطبيعة المزدوجة ناتجة أيضاً من حقيقة أن النظام البرلماني على يد قوى اليمين تتقطع أوصاله يوماً بعد يوم وتصبح الحقوق الديمقراطية

البرجوازية نفسها أداة في يد الحركة الثورية لتطوير نضالها ولدعم مواقعها في البلاد.

وهذا وضع معقد يحتاج إلى الكثير من الادراك، والقدرة على الوضوح النظري والعملي، ولكنه يعكس الامكانيات الواسعة لتطور الحركة الثورية واتساع مداها الجماهيري في البلاد.

* تشد أنظار الجماهير الثورية المتقدمة في بلادنا، وهي تختبر فشل النظام التقليدي وأحزابه. وتتيقظ على الحقائق المروعة للتطور الرأسمالي الذي يقود إلى زقاق لا منفذ له ـ تشد نحو البديل، نحو طريق التطور غير الرأسمالي. وفي هذا تعبر هذه الجماهير بأشكال مختلفة عن يأس من الأحزاب البرجوازية والرجعية، وعن نزوع إلى الاستقلال الطبقي وإلى تأييد الحزب الشيوعي في نضاله ضد الرجعية في البلاد. وتعبر الجماهير في القطاع التقليدي عن تطلعها للبديل بتزايد حركتها من أجل الاصلاح الاداري وضد ارهاق الضرائب، وبالرغبة المتزايدة في التعليم والخدمات العامة؛ وببروز قيادات جديدة وسطها من أبنائها الذين نالوا حظاً من التعليم الخ.

وهذا فأن حركة النضال من أجل تقوية مراكز البديل المتجمع حول الطريق غير الرأسمالي، والتحرر من الاستعمار الحديث والقديم، هي القانون الذي يحكم سير الثورة الديمقراطية في بلادنا. ولكن الجماهير لن تتسع حركتها حوله بمجرد الاعلان عنه بالدعاية والإثارة، بل تتسع هذه الحركة بالنضال اليومي الذي تشنه التنظيمات الثورية في بلادنا في مقدمتها منظمات الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي. وهذه الحركة لا تهيء مركزاً وقيادة جديدة للجماهير وحسب، بل عليها أن تسعى حتى في اطار النظام القائم لدعم مواقعها، ولفتح نوافذ تطل منها الجماهير على جدوى النضال الوطني الديمقراطي وعلى ما يمكن أن يهيئه النظام المنبثق منه والذي يفتح الطريق للتطور الاشتراكي.

فالنضال الثوري في بلادنا من أجل المحافظة على القطاع العام، وتنمية

صفاته الديمقراطية، والوقوف بحزم ضد تقليل دوره في الاقتصاد الوطني أو تفككه التدريجي تعبيداً لسياسة القطاع الخاص ، يمكن أن يجمع قوة اجتماعية كبرى في بلادنا. وهو يستند إلى واقع صلد يقول بوضوح إن الدفع الرأسمالي في بلادنا منذ عام ١٩٥٨ برهن على حقيقة ساطعة وهي : أن القطاع العام رغم الاهمال الذي واجهه، ظل السند الرئيسي للانتاج في بلادنا والنضال من أجل تخفيف حدة التأخر والاضطهاد بين القطاع التقليدي، بتوسيع العمل الجماهيري من أجل الاصلاح الاداري وتصفية قوى زعامات العشائر والقبائل، من شأنه أن يصنع ظروفاً أفضل لتحرر الجماهير واقترابها من التحالف مع الحركة الديمقراطية في بلادنا. وتنمية حركة التعاون بين المزارعين على أسس ديمقراطية، من شأنها خلق صعوبات عملية أمام الاتجاه لتوسيع سيطرة العناصر الرأسمالية، وبناء قواعد للمعرفة والوعي والعمل الجماعي. وفي اتساع مثل هذه الحركة تخلق ظروف ملائمة لتطور النضال الديمقراطي بين جماهير المزارعين، وتُبنى قاعدة قوية تمتد عليها الثورة الوطنية الديمقراطية في البلاد، وحركة الاصلاح الزراعي.

« لكي تدرك الجماهير أهمية الاشتراكية لا بد أن تفتح لها نافذة تطل منها لترى ولو في لمحة ما يمكن أن يحققه الحزب الشيوعي. وهذا لن يتم إلا إذا استطاع الحزب الشيوعي أن يكون بين الشعب لتخفيف آلام المجتمع المتخلف حتى تتحقق الاشتراكية ولكي تتحقق... اننا نريد أن نجعلهم يحسون بفائدتنا اليومية لهم فيدركون أن الحزب الشيوعي يستطيع أن يقدم الكثير حتى قبل قيام النظام الاشتراكي. وكل فائدة يومية يقدمها الحزب الشيوعي هي خير دعاية للنظام الاشتراكي المقبل، وستؤدي إلى رفع المستوى النضالي بين الجماهير الشعبية لأن الجماهير التي تجد بعض حقوقها أقدر على النضال وأصلب من غيرها ». (أعمال اللجنة المركزية - دورة سبتمبر ١٩٦٥).

هذا يعني أن النضال من أجل تنمية مواقع التطور غير الرأسمالي لها امكانيات وواجب ثوري لتسهيل العبور للنظام الوطني الديمقراطي بالنضال

اليومي في قلب النظام الراهن وبناء مواقع في تركيبه تحول دون طغيان النمو الرأسمالي والتخلف. وهذا النضال ليس مجرد حركة اصلاح خارج التركيب الاجتماعي للنظام الراهن، بل بين أجهزته المختلفة الاقتصادية والثقافية والادارية الخ.

★هذه الحركة الطبقية التي تدفع للامام مواقع البديل لطريق التخلف والتبعية ليست حركة عامة للاصلاح... بل هي نضال واع وموجه لتدريب الجماهير ثورياً، لانجاز مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية. وهذا يتطلب أن تصعد الطبقة العاملة باستمرار إلى مراكز القيادة، وأن تقتنع الجماهير عملياً بفضل نضال جماهير الطبقة العاملة - لا طلائعها فحسب - بأهلية هذه الطبقة للقيادة، وللتعبير عن الأماني الوطنية. وفي هذا المضمار تلعب المنظمات الطبقية للعمال دوراً مقدماً وحاسماً. ولأن الثورة الوطنية دخلت فترة جديدة، وأصبح الصراع يوماً بعد يوم حول أفضل الطرق لتطور البلاد، فإن قيادة الطبقة العاملة تتوقف على قدراتها في منظماتها المختلفة، وبين تنظيماتها الاقتصادية خاصة، على التصدي لهذه المهمة، واقناع الجماهير فعلاً، وفي وسط الحركة الدائبة لتقدم للبديل، أن برنامجها ونضالها اليومي يرشحانها بالفعل لهذه المهمة.

إن تلاحم طلائع العمال بالمثقفين الشيوعيين هيأ في الفترات الأولى للطبقة العاملة كادرها الأساسي الذي أنجز الاستقلال لحركة الطبقة العاملة، وشيد تنظيماتها الطبقية. ولكن الفترة الراهنة من الثورة تتطلب استخدام الكادر المثقف الذي ربط نفسه بمصير الطبقة العاملة في داخل تنظيماتها لكي يساهم في هذه المهمة، وليهيء ظروفاً أفضل لتنمية التنظيمات النقابية كقوة جاذبة على الصعيد الوطني، ولدفع قوة أوسع من كادر الطبقة العاملة إلى مستويات القيادة الوطنية. وهذا التلاحم من شأنه أيضاً أن يدرأ عن الطبقة العاملة خطر حركة الاصلاح اليميني وينقي صفوفها. وهي اذ تنجح في عبور هذه العقبة فانها تصبح ولا شك القوة القائدة وتتهيأ ذاتياً لحسم قضايا الثورة الديمقراطية.

★ ولأن حركة الجماهير لتطوير مراكز الثورة الوطنية الديمقراطية في

بلادنا تسير في طريق متعرج، وليس طريقاً مستقيماً، للظروف الموضوعية القائمة وللظروف الذاتية الخاصة بعلاقات الطبقات في مجتمعنا، ولأن عليها أن تبني مواقع ميسرة لانتصارها في تركيب النظام القائم وأجهزته المختلفة، فانها تؤثر بالفعل في مواقف فئات من البرجوازية سلباً وايجاباً. فتزايد حدة النضال الاجتماعي يجعل أقساماً من البرجوازية مائلة للتصالح مع الرجعية الموغلة والاستعمار ضد الثورة. ولكن أيضاً يؤثر هذا النضال في أقسام أخرى من البرجوازية قريبة للمصالح الوطنية وذات طابع مناهض للاستعمار في قاع جوهرها بطريقة ايجابية لتقترب أكثر إلى دائرة النهضة الوطنية الديمقراطية.

صحيح أن هذه القضية واضحة في اطار برنامج الجبهة الوطنية الديمقراطية الذي يطرح مصالح هذه الفئة ويدافع عنها في اطار الاتحاد الوطني الديمقراطي ولكن الدوائر المعبرة سياسياً عن هذه المصالح ليس لها منبر مستقبل حتى الآن، وهي متناثرة في داخل الحركة السياسية. ومهمتنا، كما سلف، هي اكتشافها خلال النضال العملي، وتحت تأثرها بالحركة الوطنية الديمقراطية تظهر التعاطف. فعلينا أن نضع هذا دائماً في الاحتمال وأن نقترب منها. مثل لهذه التجربة العملية انه رغم الصراع الحاد بين الحركة الثورية والقيادة التقليدية لحزب الوطني الاتحادي المتحدة في جبهة مع قوى اليمين ضد الثورة وتردي هذه القيادة إلى مستوى التآمر والتحريض لارتكاب أعمال العنف ضد الحزب الشيوعي وقوى التقدم، فقد ظهرت عناصر هنا وهناك من داخل هذا الحزب هاجرة هذه السياسة ومقتربة أكثر إلى التجاوب مع الحركة الشعبية في آفاق بعينها: تخفيف المواجهة، الشعارات المعادية للاستعمار... الخ.

ومهما كان وزن هذه الدوائر ومهما كانت الاحتمالات لتأثيرها في مجرى السياسة الموجهة للبلاد فان من الواجب على الحركة الثورية أن تشجع تعبيراتها الايجابية. ولن يؤخر هذا تطور الثورة وتنمية قوى البديل كما تتوهم العناصر اليسارية التي ترغب في انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بضربة واحدة... بل على العكس يؤدي هذا إلى خلق مناخ أفضل للثورة في بلادنا وخاصة لحركة النضال من أجل الحقوق الديمقراطية. القول إن هذا ينمى من مركز

هذه الدوائر بين الجماهير خطأ فالمسألة ليست رغبة ذاتية في تنمية هذا الدور بل توضع على الوجه التالي: من غير الممكن القفز على فترات النضال الوطني الديمقراطي. وكل طبقة لها دور في هذه الفترة، وفي اطار المرحلة بأسرها، ستستمر في دورها حتى تستنفذ قدرتها على الحركة وعلى التعبير عن مصالح ثابتة في اطار برنامج المرحلة الوطنية الديمقراطية.

وقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي لا يقفز لها قفزاً بل هي تُبنى من خلال العمل اليومي، وبقدرات الطبقة العاملة كطبقة في الدفاع عن مصالح الجماهير الثورية، وفي تقديم البديل الجاذب. ولم يعد هذا الوضع مطروحاً كقضية نظرية في حيز الحتمية التاريخية بل هناك الآن أساس مادي لتحقيق هذه القيادة فعلاً.

قدرات النظام البرلماني

تطرح ظروف بلادنا سؤالاً هاماً أيضاً بالنسبة للثورة الوطنية الديمقراطية: ما هي امكانيات استمرار نظام برلماني على النمط الغربي في بلادنا؟.. والرد على هذا السؤال تتحكم فيه عوامل شتى خاصة بالوضع الاجتماعي الاقتصادي، خاصة بالمصالح الاستعمارية، وخاصة بالسودان كجزء من العالم الثالث والشعوب التي نالت الاستقلال حديثاً وترغب في الخروج من حالة التخلف والتبعية التي تعانيها.. الخ.

أولاً: إن بلادنا تعاني من التخلف ولم تواجه بعد مهمة الثورة الديمقراطية الشاملة التي تحرك ساكن الحياة في القرى والبوادي وتحرر الجماهير من سيطرة العلاقات القديمة القبلية وشبه الاقطاعية والتسلط الطائفي المستغل. فالقطاع التقليدي الذي يكتم أنفاس الجماهير ويحجب عنها حركة الثورة الديمقراطية ما زال يحبس بين جدرانه الغليظة أكثر من ٨٧٪ من سكان بلادنا. ومهما كان الاختلاف حول مضمون هذه الثورة الديمقراطية ـ ان كان بالطرق غير الرأسمالية أو بالطرق الرأسمالية العتيقة ـ فان الوضع الاجتماعي الراهن يشير

بقوة إلى ضعف القواعد الاجتماعية التي يمكن أن يُبنى عليها نظام برلماني برجوازي. وفي نفس الوقت فإن الرأسمالية السودانية نفسها، التي يمكن أن تبني هذا النظام السياسي البرجوازي، ما زالت من أضعف الطبقات الاجتماعية في البلاد اقتصاديا وسياسياً، وهي لا تستطيع التعبير المستقل عن ذاتها إلا في حيز التحالف مع القوى القديمة القبلية وشبه الاقطاعية.

ثانياً: بهذا التحالف فالنظام البرلماني يعبر في واقع الأمر عن تسلط القوى الممعنة في الرجعية وهي تهدم أساساً هاماً يقوم عليه: الحقوق الديمقراطية البرجوازية. انها تقدم شكلاً للنظام البرلماني مجرداً من كل محتوى وقائماً على قهر الجماهير المتقدمة التي تشكل عصب الحياة الاقتصادية والسياسية الحديثة. وهذا التناقض من شأنه أن ينمي الصراع ويزيد من حدة التناقضات الاجتماعية ويعزل النظام البرلماني الشكلي يوماً بعد يوم عن حركة الجماهير النشطة التي تلح في ايجاد سبيل للتعبير عن ذاتها وللتصدي لمهام قيادة البلاد في طريق دعم الحرية الوطنية وفي سبيل النهضة والتطور. ولأن النظام البرلماني، بحكم الأوضاع الاجتماعية والطبقية في بلادنا، يصبح أداة لوقف التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي، فان الجماهير النشطة، وهي ترفض التدهور في حياتها، ويثقل كاهلها التخلف والاستغلال، تشق طريقها وتبحث عن خير الطرق للتقدم والتطور. فالقول بإمكانية استقرار النظام البرلماني على هذه الصورة لا يعني إلا امكانية استمرار سلطة الطبقات والفئات الاجتماعية التي ترفض استكمال النهضة الوطنية الديمقراطية. ليس ذلك فحسب، بل هذا يعني ترك هذه السلطة مستقرة ووقف الصراع الذي تحتمه ظروف البلاد والنابع من احتياجاتها التاريخية.

★ إن جوهر المشكلة هو تفجير الثورة الديمقراطية في بلادنا وتحرير الجماهير من التخلف واطلاق قدراتها السياسية والاقتصادية. لقد استطاعت البرجوازية في بلدان أوربا الرأسمالية أن تقوم بهذه المهمة: لأن البرجوازية كانت تحمل راية التقدم وكانت تعبر تاريخياً عن أماني الأمة، وكانت ذات

مصلحة في هدم النظام الاقطاعي المتخلف. ولكن هذا الوضع أصبح مستحيلا في ظل الامبريالية وتحول الرأسمالية إلى الاحتكار: لقد وقع هذا الواجب بحكم التاريخ على جماهير الطبقة العاملة وعلى أحزابها الثورية. وفي عالمنا (منطقة التحرر الوطني حيث يجابه الاستعمار القديم والحديث الثورة الديمقراطية بعنف ويعمل على ابقاء البلاد على حالة التخلف والجهل، ونسبة لأن البرجوازية ـ بالاضافة إلى ضعفها النسبي ـ ذات روابط بقوى التخلف المحلية وبالاستعمار الحديث نفسه في أقسامها العليا؛ ونسبة إلى انتشار أفكار التغيير الاجتماعي من قبل الجماهير ورفضها لدخول الحياة الحديثة عن طريق القهر والخراب كما حدث في أوربا واستحالة حدوث الثورة الديمقراطية فيها اعتماداً على استغلال ونهب البلدان الأخرى) فإن القوى القادرة والمكلفة تاريخياً باقتحام هذه المهمة: هي قوى الجماهير الكادحة وفي مقدمتها الطبقة العاملة أو عناصر الديمقراطيين الثوريين المتأثرين بمواقعها الفكرية ونفوذها على النطاق العالمي، كما دلت التجارب في أجزاء من العالم الثالث.

اذن فالقضية في بلادنا هي: استقرار حكم الرجعية القائم على العنف بنظام برلماني شكلي، أو العنف المباشر من هذه القوى أو أجهزة دولتها وخاصة كبار البيروقراطيين في القوات المسلحة، أو دفع بلادنا في طريق النهضة الديمقراطية وبناء الأساس لحياة سياسية واقتصادية واجتماعية تدفع بلادنا إلى رحاب القرن العشرين. ولا طريق لهذا الدفع إلا بانتصار الثورة الوطنية الديمقراطية في ربوع وطننا.

* إن جماهير شعبنا تعلمت خلال نضالها الطويل ضد الاستعمار المباشر، وفي الفترات المختلفة للثورة الديمقراطية، وفي ثورة أكتوبر، تجارب عديدة وخبرت وسائل مختلفة من النضال الثوري الهادىء والعاصف، السلمي والعنيف. ان القول إن هذه الأداة أو تلك لا تصلح للتصدي لهذه المهام قول خاطىء. فتجارب الجماهير الايجابية هي جزء من تقاليد عملها للتعبير عن ذاتها وللتأثير على مجرى الأحداث السياسية ومن المستحيل نزع هذه الأدوات والتجارب من بين يديها.

وتحت تأثير صعود نجم الثورة المضادة تبرز فكرة قائلة أن فعالية الجماهير ونشاطها في الاضراب السياسي كما حدث في ثورة أكتوبر أمر لا يمكن أن يعود إلى بلادنا مرة أخرى. وتحاول قوى الرجعية مثابرة أن تطمس معالم تلك التجارب الثورية وخاصة الاضراب السياسي سبيلاً لغل يد الرجعيين، وللتأثير على مجرى الأحداث السياسية. ان ثورة أكتوبر كانت امتحاناً لقدرات شعبنا أحاط بها الخطأ والصواب والضعف والقوة، وعلى الثوريين أن يُجلوا جوانبها وأن يجعلوا منها تجربة مستقرة بين تجارب شعبنا الثورية وأن يجعلوا من أدواتها وفي مقدمتها الاضراب السياسي أداة من أدوات العمل الثوري وفق الظروف الملائمة والنضوج في الأزمة الثورية، وفق مواقف الطبقات وتوازن القوى وقدراتها على الحركة.

الشيء الجوهري هو أن تحشد الجماهير وتعد فكرياً وتنظيمياً وبالأدوات الملائمة في حركة واسعة ومتعددة الجوانب ومؤثرة في تركيب المجتمع وأجهزته، بما في ذلك أجهزته الإدارية والاقتصادية والتعليمية الخ، وأن تصل هذه الجماهير في اتحادها إلى درجة قبول قيادة الجماهير العاملة وإلى مستوى الحسم. وعندها يصبح في متناول اليد استكمال مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية.

وبين هذه الحركة يتخذ التنظيم دوراً بارزاً ومقدماً: تنظيم أدوات العمل الثوري وعلى رأسها الجبهة الوطنية الديمقراطية والحزب الشيوعي قائد حركة الكادحين والطبقة العاملة.

الباب الثالث

الجبهة الوطنية الديمقراطية

طالما أن بلادنا ما زالت في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فان الجبهة التي تمثل الطبقات والفئات والأفراد الذين يضمهم إطار هذه المرحلة هي الاداة التنظيمية لتحقيق المهام التاريخية المطروحة، ولا سبيل آخر لتحقيق هذا الهدف. اننا ندرك الآن، أكثر من قبل، المصالح الاجتماعية والطبقية والوطنية لهذه المرحلة كما هو مقدم في مشروع برنامج حزبنا الآن، على نقائصه والحاجة إلى استكمال ما غمض منه، بالارتقاء في مستوى معرفتنا ونضالنا العملي. وعلى المستوى الذي توصلنا اليه نظرياً ندرك ان قوى هذه الجبهة هي الجماهير العاملة والمزارعون والمثقفون الثوريون والرأسمالية الوطنية. وان قيادة هذه القوى تكمن بين جماهير الطبقة العاملة. واستطعنا من الناحية النظرية أن نتعرف على أقسام الرأسمالية في بلادنا ومصادر نموها، كما عرفنا منافذ الاستعمار الحديث. حددنا إلى من يوجه حد الثورة: الاستعمار بشقيه القديم والحديث والطبقات والحركات السياسية المتعاونة معه.

هذا الفهم النظري كنا نمتلكه منذ أن طرحنا برنامجنا في المؤتمر الثالث في مطلع عام ١٩٥٦ ولكن نحن نمتلك الآن تفصيلات نظرية لا مجرد تعميمات. واستطعنا حسب مستوى معرفتنا أن نطبق عموميات الماركسية فيما يختص بالمرحلة الوطنية الديمقراطية على ظروف بلادنا. وبهذا يمكن لنا أن نقول إنه في هذه الفترة جرى تقدم كبير في قدرة حزبنا على تحليل المجتمع السوداني، وعلى تطبيق الماركسية لاجلاء جوانب المرحلة الوطنية في بلادنا بصورة ملموسة. هذا حسن ومفيد.

ومن مجموع هذا التقدم في فهمنا النظري ومن تجارب هذه الفترة علينا أن نخرج بالصياغة العملية لهذه القضية: كيف نبني الجبهة الديمقراطية؟

تصورات خاطئة

علينا أن ننهي لغير رجعة بعض التصورات الخاطئة التي عوقت عملياً نضالنا لهذا الهدف. في مقدمة هذه التصورات أن الجبهة الديمقراطية في بلادنا يمكن أن تقوم في شكل تنظيم عمودي ثابت ومحدد المعالم مثله في ذلك مثل الحزب السياسي – يضم في داخله وتحت قيادته منظمات سياسية تعبر عن القوى الاجتماعية ذات المصلحة في الثورة الوطنية الديمقراطية. ومثل هذا التصور لا يضع في الاعتبار حقيقة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في بلادنا.

فالتنظيم السياسي في بلادنا والذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية لا يسمح بوضوح طبقي حاد. فخلافاً للحزب الشيوعي السوداني فان الأحزاب التي نشأت وقتها بنيت على أسس انقسامات طائفية وقبلية. صحيح أن هذا لم يكن يمنع وجود الاتجاه السياسي الغالب هنا وهناك. فحزب الأمة ظل يمثل القوى المتعاونة مع الاستعمار ويجمع دعائم النظام القبلي وكبار الموظفين الذين صنعهم الاستعمار صنعاً. والأحزاب الاتحادية كانت تمثل مجموعة من المثقفين البرجوازيين ذوي الموقف المناهض للاستعمار، وبكل ما تحمل هذه الفئة من البرجوازية من تناقض، ووجوهِ تُناقِض حركة الجماهير الشعبية، إلا أنها بنت عملها السياسي على تنظيمات طائفية أيضاً، وهذه الأوضاع جعلت من العسير بالنسبة للبرجوازية الوطنية أن تجد تنظيماً يعبر تعبيراً كاملاً عن تطلعاتها السياسية والاقتصادية. يضاف إلى هذا أن مصادر الثروة المحلية في البلاد بحكم النهج الاقتصادي ظلت محصورة في ميداني الزراعة والتجارة الخارجية حيث تتداخل المصالح الطبقية للبرجوازية والعناصر شبه الاقطاعية. وفي الدفع الرأسمالي الأخير الذي واجهته بلادنا بتطبيق الخطة العشرية ارتبطت أقسام من هذه البرجوازية من رأس المال الأجنبي، معبرة عن مصالحها بين هذه الأحزاب التقليدية في جبهة ضد حركة الشعب والتقدم. غير أن القلق

الذي نشهده ومراكز التذمر على السياسات الموالية للاستعمار والداعية لمواجهة حركة الشعب عنفاً أو بالاضطهاد، تعبر في كثير من الأحوال عن مصالح البرجوازية الوطنية. وبإحساس هذه الطبقة بالضياع لوجودها وسط حركات سياسية لا تعبر عن مصالحها الحقيقية فانها ستشق طريقها حتماً للتنظيم المستقل وللتعبير عن أمانيها.

هذه الأوضاع من شأنها أن تجعل العمل من أجل استيعاب البرجوازية الوطنية في إطار الجبهة الديمقراطية عملاً شاقاً يحتاج إلى الكثير من الدقة، ويقوم، حيث نكتشف وجودها (بين مزارعي الجزيرة والمناقل مثلاً) ويجعل من غير الممكن الآن التعاون مع ممثلين لها على النطاق الوطني، لأنه لم يوجد بعد هؤلاء الممثلون في الحركة السياسية مستقلين ومن فوق منابر تعبر حقيقة عن مصالح هذه الطبقة.

وهناك أيضاً تقاليد الحركة السياسية في بلادنا. فالأقسام المتقدمة من جماهير المزارعين والعاملة في نطاق الاقتصاد الحديث استيقظت على مصالحها ودخلت ميادين النشاط السياسي والاقتصادي في بلادنا تحت تأثير حركة الطبقة العاملة والبعث التنظيمي الهائل الذي شهدته هذه الحركة في النصف الأخير من الأربعينات وخلال الخمسينيات. إن هذه اليقظة أحدث عهداً من حركة الطبقة العاملة، ومهما يكن الضعف الذي أصاب عمل النقابات العمالية في هذا المضمار فان هذه الصلة ما زالت موجودة عن طريق الحزب الشيوعي، والكادر الشيوعي وسط حركة المزارعين. وخلافاً لبعض البلدان التي توجه فيها مثقفون غير شيوعيين ومن مواقع الفكر البرجوازي الصغير نحو حركة المزارعين فدفعوها في طريق التنظيم السياسي البرجوازي، فان الحزب الشيوعي هو الذي دفع بكادره إلى هناك ويبدو أنه سيظل يفعل ذلك وبهذا تدخل الثورة الديمقراطية بين قوى المزارعين متحملاً عبئها الحزب الشيوعي. وهذه سمة ما زالت تترك أثرها أيضاً في أشكال بناء الجبهة الديمقراطية.

إن حركة اتحادات المزارعين تعبر عن هذه الجبهة بين المزارعين. ويؤكد

العبء الذي يقع على الحزب الشيوعي أن هذه الجبهات عندما تسيطر عليها العناصر الممثلة للبرجوازية أو اليمين الموغل في رجعيته تفقد حيويتها. فالصراع في داخلها هو في الواقع صراع من أجل قيادتها ومصيرها.

يترك التطور غير المستوي في بلادنا أثراً ملحوظاً في تنظيم الجماهير وفي أشكاله. ويستبعد وجود شكل أفقي له، أو وجود قاعدة ثابتة لذلك التنظيم. وهذا الوضع من شأنه، بالطبع أن يؤثر على تنظيم قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية. فبالنسبة للقطاع الزراعي هناك القسم الحديث منه، والقسم التقليدي، وكل قسم له ظروفه، ما يصلح من التنظيم هنا لا يصلح هناك. وبين الجزء الأكبر من القطاع التقليدي تبرز قضايا القبيلة والاصلاح الاداري كجزء من حركة الاصلاح الزراعي. كما تبرز قضايا الصراع بين القوميات المتخلفة والأقل تخلفاً. والصورة الأخيرة تبرز حادة بين التجمعات القبلية والقومية في الجنوب والحركة الديمقراطية في الشمال، وتستوجب أشكالاً تنظيمية تتلاءم مع هذه القضية.

وحتى في ضمن القطاع الحديث فان قواعد الانتاج الأساسية تحتاج إلى تنظيمات متنوعة لعلاقات الانتاج المتباينة وتقاليد التنظيم حيث وجُدت. فالجزيرة والمناقل، ومشاريع القطن الخاصة ومناطق الزراعة الآلية، والزراعة في المديرية الشمالية الخ. هذه القواعد الانتاجية تحتاج إلى تنوع في تنظيم جماهير المزارعين كجزء من القوى الوطنية الديمقراطية. فالتنظيم المركزي مثل اتحاد مزارعي الجزيرة والمناقل من العسير تطبيقه لتنظيم المزارعين في المديرية الشمالية مثلاً. كما أن العلاقات الانتاجية تختلف بين تلك القواعد الخ. وهذه الاختلافات في التطور تجعل جماهير المزارعين وهي تقتحم ميدان النضال الوطني الديمقراطي في مجرى حركة البديل للتطور الرأسمالي والتخلف لا تتخذ شكلاً تنظيمياً واحداً بل تتنوع تنظيماتها حسب ظروفها.

الأمر الجوهري هنا هو، على تنوع هذه التنظيمات من اتحاد للمزارعين في منطقة إلى تنظيم مستقل للعمال الزراعيين، إلى حركة تعاونية، إلى تنظيم اقليمي

أو قبلي من أجل التقدم والاصلاح الاداري، أن ترتبط بحركة الطبقة العاملة، وأن يتصدى الحزب الشيوعي لانهاض هذه التنظيمات ودفعها في مجرى العمل الثوري الوطني الديمقراطي. وبهذا يخلق الأساس الصلد للتحالف بين الطبقة العاملة وجماهير المزارعين في القطاعين الحديث والتقليدي وهذه هي الأرض الصلدة للاتحاد الوطني الديمقراطي.

قوى اليسار

إن عمل الحزب الشيوعي المتواصل لعشرين عاماً بين الأقسام المختلفة من الطبقات والفئات الثورية جذب قوى كبيرة من المناضلين حوله. وقد خاضت معه هذه القوى معارك متعددة ضد الاستعمار المباشر وفي الفترة الجديدة من المرحلة الوطنية الديموقراطية، الاستقلال السياسي: خبرت مع الحزب الشيوعي تجارب العمل القانوني وغير القانوني، السلمي والعنيف. وهذه القوى تمثل جزءاً هاماً من الجبهة الوطنية الديمقراطية بل هي تقف مع الحزب الشيوعي في طليعة تلك الجبهة. بين الطبقة العاملة ناضلت هذه القوى بحزم مع الحزب الشيوعي من أجل انشاء وبناء تنظيمات الطبقة العاملة المستقلة، ومن أجل استقلالها الطبقي في وجه محاولات البرجوازية لتسميم جسدها وافساده. وخبرت هذه القوى التنظيم في أشكال مختلفة أعلى من مستوى تنظيم النقابة في لجان العمال الوطنية في الخمسينيات وفي الجبهة النقابية فيما بعد.

وبين جماهير المزارعين وخاصة في مشروع الجزيرة والمناقل وقفت هذه القوى بثبات دفاعاً عن حق التنظيم للمزارعين وتعاونت مع الحزب الشيوعي تعاوناً صادقاً في هذا الشأن، وظلت تناضل بصبر ودون انقطاع من أجل تحرير جماهير المزارعين من نفوذ اليمين والبرجوازيين وللسير في طريق التطور الوطني الديمقراطي.

ووسط حركة الطلاب رفعت هذه القوى مع الشيوعيين كل شعارات العمل الثوري في وجه الاضطهاد وظلت تعمل منذ قيام مؤتمر الطلبة في عام

١٩٤٩، ثم في الجبهة الديمقراطية التي تعبر عن تحالفها مع الحزب الشيوعي حتى يومنا هذا، ولا تناضل سياسياً فحسب بل تدافع عن مواقع الثورة والحزب الشيوعي في كل المعارك الفكرية التي خاضها الخ الخ.

إن نطاق هذه القوى الضاربة في العمل الثوري قد اتسع في ثورة أكتوبر عندما ارتفعت إلى أعلا شعارات التغيير الاجتماعي، واتسع مدى هذه القوى المنادية بالاشتراكية. وقد اقتربت هذه الدعوة الاجتماعية من الجماهير نتيجة لطرحها في منطقتنا العربية بواسطة النظام الثوري في الجمهورية العربية المتحدة. وهذا الاتساع الناتج من التحول في حركة التحرر الوطني العربية يسير حتى الآن متلاحماً مع قوى الحزب الشيوعي والقوى التي تشكلت تاريخياً في التحالف معه عبر نضال طوى حقبتين من تاريخ بلادنا.

صحيح أن هناك محاولات لمنع هذا التلاحم بقيام تنظيمات تسعى لاستيعاب هذا الاتساع، وتخلق روح العداء بين هذه الجماهير والحزب الشيوعي، ولكن هذه المحاولات مقضي عليها بالفشل اذا استطاع حزبنا أن يستوعب في مجرى النضال الوطني الديمقراطي هذه الجماهير ويساعدها في التعبير عن ذاتها وفي الاشتراك النشط في الحياة السياسية في بلادنا. ومثل هذا العمل هو جزء من النضال لبناء دعائم الجبهة الوطنية الديمقراطية في بلادنا. وسيكون أبعد شأناً من ذلك، اذ هو يهيء طلائع شعبية متصلة بآفاق متعددة في حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية توسع من دائرة الدعوة للاشتراكية والتقدم.

فالاتحاد النشيط بين هذه القوى والحزب الشيوعي في تنظيم سياسي مشترك شكل من التنظيم يلبي احتياجات الثورة في بلادنا، ويدفع بالحركة السياسية بين الجماهير الشعبية إلى مستويات أعلى ويمنح الحركة الثورية امكانيات أوسع للحركة، ولتنمية قوى التغيير الاجتماعي وتقديم البديل في أوجه الحياة المختلفة في بلادنا، كما أن هذا الاتحاد من شأنه أن يدخل المعرفة السياسية إلى أقسام أوسع من السكان لا يستطيع الحزب الشيوعي وحده الوصول اليها.

لقد قيمت اللجنة المركزية لحزبنا هذه المصادر للقوى الاشتراكية في السودان ـ من غير الحزب الشيوعي السوداني ـ تقييماً سلبياً في دورتها المنعقدة في نوفمبر ١٩٦٦.

« بالاضافة إلى عامل النضال الذي شنه الحزب الشيوعي سنوات بين الجماهير وتأثير الماركسية اللينينية وأثر المعسكر الاشتراكي العالمي قيمت اللجنة المركزية تقيماً ايجابياً أثر التحولات الاجتماعية التي تجري في الجمهورية العربية المتحدة وبعض البلدان الافريقية على تفكير الجماهير في السودان. وقد اتصل هذا التفكير في الوثيقة التي تبعت ذلك الاجتماع تحت عنوان (مشروع تحول عميق).

اذن كان وما زال سلبياً تقييم ذلك العامل ايجابياً بهدف أن تلتقي العوامل الثلاث وتصب في مجرى واحد وهو مجرى الثورة والتقدم نحو الاشتراكية.

إن توجيه طاقات الحزب الشيوعي في حركة واسعة للتنظيم وتجديد حياته حيث وجد، قصد تجميع هذه القوى في اتحاد ثابت لهذه القوى الاشتراكية، وفي أشكال متنوعة للتنظيم، هي مهمة عاجلة وهامة لدفع حركة النضال الوطني الديمقراطي وتنمية قواته. فالتنظيم السياسي على هذه الصورة يجب أن يجد قواعد ثابتة له بين جماهير الطبقة العاملة، بين الطلاب والمزارعين والروابط المهنية والشباب والنساء الخ.

واعتماداً على ما تقدم الحياة، وما تفرض علاقات الانتاج والتقليد السياسي من أشكال تنظيمية، يتشكل المجرى العام لتنظيم القوى الوطنية الديمقراطية في بلادنا. وستدفع هذه الأشكال المتنوعة من التنظيمات بقادتها إلى النطاق الوطني فتتضح الامكانيات الحقيقية للعمل على نطاقه استناداً إلى تنظيمات راسخة وجاذبة للجماهير هي في الواقع جزء من الجبهة الوطنية الديمقراطية النابعة من ظروف بلادنا ومن علاقاتها الانتاجية والطبقية. فالجبهة الديمقراطية اذن

تقوم في بلادنا على أشكال متنوعة ومختلفة من التنظيمات وهي في نفس الوقت تسير في شكل حركة عامة وواسعة للنضال الوطني الديمقراطي، تربطها أجزاء من برنامج هذه المرحلة تختلف قدراً ومستوى ووفق طبيعة تلك التنظيمات المتنوعة ووفق المستوى الذاتي للجماهير المنضوية تحت لواء تلك التنظيمات، وتجتمع في المجرى العام بوصفها حركة منظمة ذات اتجاه يعالج في الأساس مهام الثورة الوطنية الديمقراطية. ولهذا فان استعجال شكل تنظيمي مركزي لهذه الحركة تقدير ذاتي خاطيء وتجاهل للظروف الموضوعية القائمة في بلادنا وللظروف الذاتية الخاصة بمستوى الوعي الجماهيري المختلف والمتفاوت بين الجماهير الثورية عماد الجبهة الديمقراطية. كما أن تصور المحالفات المؤقتة بين الحزب الشيوعي وأطراف الحركة السياسية البرجوازية الأخرى وكأنه الجبهة الديمقراطية، أو كأنه تحالف ثابت يقود حتماً لتنظيم الجبهة الديمقراطية، تصور خاطيء برهنت الأحداث على خطئه.

وفي العمل لبناء الجبهة الوطنية الديمقراطية يأخذ حزبنا في اعتباره أن نضاله عبر الأعوام الماضية وتعاونه الوثيق مع أحزاب وقوى اجتماعية مختلفة قد أدى إلى تأثر شخصيات من مختلف الأحزاب والطبقات تأثراً يتفاوت عمقه بالماركسية. ومن ثم تعطف هذه الشخصيات بدرجات متفاوتة على الحركة الثورية والحزب الشيوعي وينعكس ذلك في مواقف سياسية عملية. ان وجود هذه الشخصيات في أحزاب تتخذ قياداتها موقف العداء الثابت أو المتأرجح للحركة الثورية ينبغي ألا يدفع بنا للتفكير اليساري، الذي لا يفرق بينها وبين أحزابها أو الذي ييأس منها بسبب بعض المواقف الفردية التي تتخذها هي نفسها ضد الحركة الثورية بعض الأحيان. ورغم وجودها في أحزابها ورغم بعض مواقفها إلا أنها تقف إلى حدود في صف التقدم وتتخذ مواقف تفيد حركة الثورة لذلك يصبح من الضروري الاستمرار في تعهدها والعناية بها وتنمية صلاتنا بها.

اذن لنبسط المسائل: توجيه طاقات حزبنا لبناء الاتحاد الثابت مع كل العناصر الاشتراكية حول الحزب الشيوعي المتيقظة على شعارات الاشتراكية

في أكتوبر، بناء التنظيمات الاشتراكية وسط المعلمين والمهنيين ومؤسساتهم، بناء التنظيمات الديمقراطية والتعاونية للنساء والشباب، بعث الروح بين الجبهة الديمقراطية وسط الطلاب، تنمية تنظيمات المزارعين في اتحاداتهم وتطوير الحركة التعاونية، دعم مركز التنظيم السياسي بين مزارعي الجزيرة والمناقل والارتباط بالتنظيم الداعي للنهضة بين القبائل، ترسيخ حركة نقابات العاملين والمهنيين وجلبها إلى مواقع اليسار هذا العمل التنظيمي الذي يبدأ من البسيط فالمعقد هو البناء الحقيقي للجبهة الديمقراطية في بلادنا.

١ - تأهيل الحزب الشيوعي للقيام بدوره الطليعي

وبين تنظيمات الثورة التي لا طريق للثورة للسير بأهدافها دون التصدي لوضعها، ولتأهيلها للقيام بدورها، يحتل الحزب الشيوعي مركز الاهتمام. فاستجابة لاحتياجات الثورة الوطنية الديمقراطية اهتم المؤتمر الثالث لحزبنا فعالج قضية تحول الحزب الشيوعي إلى قوة اجتماعية كبرى اعتماداً على دخول بلادنا فترة جديدة من المرحلة الوطنية الديمقراطية تتطلع فيها الجماهير إلى تجديد حياتها وتغيير البؤس الذي تعيش بينه. وعبر هذه السنوات الممتدة من ذلك المؤتمر حتى مؤتمرنا الرابع هذا سارت حركة الجماهير صعوداً وهبوطاً وتجمعت تجارب واسعة في العمل الثوري وطرحت بشكل يتزايد حدة قضية التطور الاجتماعي وقضايا الديمقراطية. لهذا وضع الأساس لتحول الحزب من النوع الجديد - الحزب الماركسي اللينيني - إلى قوة جماهيرية تتصدى لمهام التغيير والتقدم.

إن الثورة المضادة في بلادنا استهدفت وما زالت تستهدف منع هذا التحول وارتباط الحزب الشيوعي بالجماهير المتيقظة على دواعي التغيير والتطور، تستهدف وقف سير الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا بحرمان الجماهير الثورية من الأداة المنظمة والقائدة لتلك الثورة: الحزب الشيوعي السوداني. والصراع الذي جرى خلال الحكم العسكري بأداة الدكتاتورية، والذي جرى بعد ثورة أكتوبر، وآفاق الثورة المضادة اليوم يجد التفسير السليم

له حول هذه الحقيقة. ان الوسائل التي تستعملها الثورة المضادة لهذا الهدف لا بد وأن تكون موضع اعتبارنا. فهي لا تهدف فقط وقف مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية بل تهدف إلى تصفية كل مراكز هذه الثورة وفي مقدمتها الحزب الشيوعي.

طرحت الثورة المضادة أساليب العنف البدني والقانوني لتحقيق هذا الغرض. وهذه الأساليب ليست طارئة بل لها أساس مادي للاستقرار والنمو، بالاضافة إلى اصرار الاستعمار الحديث على الهجوم بعنف على حركة التحرر الوطني في العالم الثالث وخاصة في أفريقيا، وإحداث ثورة مضادة تصفي قواعد النضال ضده. فهناك أيضاً أسس محلية تؤكد استمرار تلك الأساليب للثورة المضادة. فتزايد حدة النضال الاجتماعي فترة تاريخية لبلادنا لا يمكن منعها أو الوقوف ضدها أو تجاهلها. وبتزايد هذا النضال تلتحم أكثر صفوف الثورة المضادة مع النشاط الاستعماري فتتضاعف شراستها. وبين هذه الصورة توجد واقعاً وسط الحركة السياسية في البلاد منظمات العنف الرجعي الموغل في رجعيته، والمنظمات التي تنهج أسلوباً فاشياً في العمل السياسي. وبوجود هذه الشوائب يصبح العنف والاضطهاد سمة من سمات العمل السياسي في بلادنا، لا يمكن ازالتها إلا بتصفية هذه المواقع سياسياً وغل أيديها، وسحب كل تأييد جماهيري لها ثم وقف نشاطها اعتماداً على انتصارات حركة الجماهير الثورية، وعلى الاقتراب من حل مشاكل المرحلة الوطنية الديمقراطية ووجود سلطة وطنية ديمقراطية تبسط النقاء وسط الحياة السياسية وتصادر النشاط المخرب لتلك الطبقات والفئات الاجتماعية.

وحتى يتم هذا فان من الواجب المقدم على الحزب الشيوعي أن يصلب عوده رعود الجماهير الثورية لقهر هذا العنف. وفي نفس الوقت يصبح واجباً ملحا على الحزب الشيوعي أن يقدم للحركة الثورية القيادة في مستوى عال في ظروف الاضطهاد. لقد واجه حزبنا ظروف الاضطهاد خلال الحكم الدكتاتوري العسكري. وهو على استعداد من ناحية صلابة أعضائه، ومن

ناحية وضوحه السياسي والفكري. ولكننا ظللنا لفترة نواجه فيها قضية بناء تنظيماتنا وأجهزتنا غير القانونية. وقد تحكم هذا الوضع في عمل حزبنا حتى منتصف عام ١٩٥٩ تقريباً، مما صرف جهداً كبيراً وحال دون وضع ثقل حزبنا إلى جانب النضال النشط ضد الدكتاتورية. والحزب الشيوعي يقدم على ظروف تعمل فيها الثورة المضادة لتثبيت نفسها في السلطة، ودعم انتصارها السياسي دستورياً. فعليه بحزم أن يضع هذه القضية موضع التنفيذ بين كل تنظيماته. وهذا العمل يجب ألا يتصف بالبدائية أو على المستوى الذي ناضلنا فوقه ضد الحكم العسكري: فالحكم العسكري كان معزولاً عن الجماهير في فترات مختلفة من حياته، ولهذا فان المعارك الفكرية ضده كانت تتم بيسر أكثر ولكن الثورة المضادة تعمل بواسطة الحياة البرلمانية الشكلية، وتخاطب الجماهير وتعمل على اشاعة العمى السياسي بينها، فتصبح بذلك مهمة الحزب الشيوعي - تحت الاضطهاد - أن يكون قادراً وفي نفس المستويات للتصدي لقضايا العمل الجماهيري الفكرية والعملية، والارتباط اليومي بحركة الجماهير بكل أداة ممكنة. والمستوى الذي ناضلنا فوقه ضد الحكم العسكري لا يصلح عملياً، فبالإضافة إلى معرفة قوى الثورة المضادة بهذا المستوى فانه لا يضمن عملياً استمرار الحزب في مهمته في الظروف الراهنة.

إننا نعتقد أن الحزب الشيوعي السوداني، بما اكتسب من تجارب في مواجهة الاضطهاد والعنف، وإذا استطاع أن يتصدى لتنظيم بنائه الداخلي بطريقة تضمن مواصلة العمل الثوري، يمكنه أن يواجه هذا الشكل الذي تباشره الثورة المضادة. ولكن من المهم أيضاً أن ننظر في الأساليب الأخرى التي تتخذ في هذا المضمار.

أ - عمل فكري دائب.. لتقوية الحزب الشيوعي

هناك المواقع الفكرية التي تشن منها الحملات قصد عزل الحزب الشيوعي من الجماهير أولاً، ثم احداث ارتباك في داخله وفي داخل الحركة الثورية بأسرها. وبين هذه المواقع هناك ما تطرح عناصر الاصلاح اليميني من

نظريات تستهدف كيان الحزب الشيوعي ذاته، وعلى رأسها النظرية القائلة إن السودان ليست به طبقات ولهذا فلا احتياج للحزب الشيوعي! هناك عمل فكري دائب في كل الميادين يستهدف تأكيد هذه الفكرة: لا حاجة للحزب الشيوعي في السودان. وفي مستوى أعلى يمكننا القول إن النضال الفكري المستمر والثابت ضد هذه العناصر هو في نهاية الأمر نضال من أجل استمرار الحركة الثورية في بلادنا، ومن أجل منح هذه الثورة قيادة من نوع جديد: قيادة الماركسية اللينينية والطبقة العاملة. وهذه القضية تطرح بوضوح علاقة المثقفين الشيوعيين لا بعمل الحزب وحده بل بالعمل في داخل الحركة الثورية بأسرها.

لقد كانت هذه العلاقة مبسطة وواضحة والحزب الشيوعي يبني كادره الأساسي بين جماهير الطبقة العاملة والحركة الثورية. فالمثقفون الذين انجذبوا إلى صفوف الحزب الشيوعي كانوا يقومون بدورهم كمثقفين في تقديم عموميات الماركسية - والحد الأدنى منها - إلى أعضاء الحزب، وكانت علاقاتهم مباشرة في هذا المستوى. ولكننا بعد هذه الفترة نلحظ التالي:

أولاً: مرت فترة ببلادنا وخاصة بعد الحكم الذاتي ثم الفترات الأولى من الاستقلال حيث وقع وضع جديد ارتفع فيه مستوى المثقفين وتطلعاتهم الطبقية لوارثة جهاز الدولة. وهذا الوضع جعل الامكانيات شحيحة فيما يختص بالكادر المثقف الذي يرتبط نهائياً بقضية الحزب الشيوعي ويسخّر امكانياته لهذا الغرض. فالرفاق الذين ولجوا الحزب الشيوعى من هذا الباب شح عددهم إلى درجة مخلة في هذه الفترة.

ثانياً: عبر النضال في هذه الفترة استطاع حزبنا أن يقدم منابر للعمل الشعبي من كادره، ومن ضمن هذا الكادر نسبة عالية من المثقفين الشيوعيين، فأصبحوا يعملون في النشاط السياسي وما عادت لديهم الامكانيات للعمل كمثقفين. ولشح كادر المثقفين تحمل ذلك الكادر مسؤوليات مرهقة ومتعددة الجوانب: في النشاط السياسي والجماهيري، والتنظيم الداخلي، وفي مد الحزب

الشيوعي بالمعرفة الماركسية. ولكن التحولات التي جرت في بلادنا واتساع دائرة الجماهير المتيقظة على حركة التغيير الاجتماعي وحدة النضال من أجل البديل كل هذا جعل من غير الممكن الاستمرار في الوضع وطرحت اليوم بشكل حاد قضية تنمية قدرات حزبنا بين المثقفين الشيوعيين، وتحديد العلاقات في داخل حزبنا بحيث يجد هذا الكادر امكانيات واسعة للعمل والانتاج.

ثالثاً: لقد أكدت ثورة أكتوبر أن عناصر كثيرة بل هائلة من المثقفين يتجهون صوب الحزب الشيوعي وعلى استعداد للنضال معه. وهذه العناصر تمتاز بالمعرفة وبالقدرة على الوصول إلى هذه المعرفة عبر البحث والتفكير. ولهذا ما عاد من الممكن الحديث عن وضع المثقفين وكأنهم في الفترة الأولى من الحكم الذاتي والاستقلال: فنطاق التعليم قد اتسع وزاد عدد خريجي الجامعات من المئات كما كان عليه مطلع الاستقلال إلى الآلاف في يومنا الراهن، وتفتحت فرص التعليم والتأثر بالعالم الخارجي واتسع نطاق البعثات في الجامعات الاشتراكية الخ. وبهذا تنوعت الروافد التي يمكن أن يستوعبها الحزب الشيوعي بضم خيرة المثقفين إلى صفوفه، باختيار الأشكال الملائمة للارتباط بالأقسام الواسعة منهم حسب المستوى ووفقاً لظروفهم. ونستطيع القول بأن للحزب الشيوعي امكانيات أكثر من أي حزب آخر في بلادنا في هذا المضمار، وكل ما ينقصنا هو ازالة السدود بيننا وبين هذا المنبع الثري لحزبنا، واختيار الكادر الشيوعي المحترم للعمل في هذا الميدان. ان أجيالاً جديدة من المثقفين تتطلع للوجود، وهي أجيال جادة ترغب في المساهمة في العمل الثوري بقدراتها على البحث والقراءة وإعمال الذهن، ولا بد لحزبنا أن يجند طلائعها إلى صفوفه فيصلب من عودها وقدرتها على النضال.

رابعاً: إن هذا المنبع المتزايد يمكن أنه يسهم في حركة النضال للتقدم الاجتماعي على نطاق الحركة الثورية أيضاً وتنظيماتها الديمقراطية. فالقوى الجاذبة لتوسيع هذه الحركة لا تنمو في مجرى واحد، مجرى التنظيم السياسي، بل تعمل لتنميتها أشكال متعددة من التنظيم النقابي المهني والتعاوني، والنشر

والمحاضرات والأندية التثقيفية الخ. واستيعاب المثقفين الأمناء الثوريين في هذا العمل يفيد كثيراً تطور الحركة الشعبية، وينمي من قدرات هذه التنظيمات وجاذبيتها. وفوق هذا يشكل هذا الواجب مهمة ملحة من مهام مرحلة النضال الوطني الديمقراطي. وهذا الاستيعاب من شأنه أيضاً أن يبعث قيم الالتزام بقضايا الشعب والمسئولية الاجتماعية وهما درع واق ضد الافساد الذي تحاول أن تنشره قوى الثورة المضادة في ظروف سيطرتها: فساداً ومنافع شخصية، وجرياً وراء المنفعة الخاصة. ان انتشار هذا الجو وسط المثقفين يعني عزلهم عن حركة الجماهير الشعبية وبالتالي العراقيل أمام انجاز المهام الوطنية الديمقراطية لشعبنا.

ب - الرجعية تزيف الدين

تحت راية الدعوة للاسلام شنت الثورة المضادة معاركها ضد قوى التقدم والحزب الشيوعي، وهي تستظل بهذه الراية في محاولاتها الرامية لمنع تلاحم الحزب الشيوعي بالحركة الجماهيرية، وتحوله إلى قوة اجتماعية مؤثرة في سير الأحداث بوطننا لتأخير الثورة الوطنية الديمقراطية. ان لجوء الثورة المضادة إلى هذا السلاح يؤكد افلاسها السياسي. لقد ظلت القوى الرجعية تعمل في إطار الحركة السياسية العقلانية على الرغم من استنادها بين جماهيرها على الدجل باسم الدين. ولكن تصاعد نشاط الجماهير حتى بين قواعدها بعد أكتوبر أشهر افلاسها ودفع بها إلى ترك الحياة السياسية العلمانية ونشر جو من الدجل اليميني مس كل أوجه الحياة في بلادنا ويهدف في النهاية إلى قيام سلطة رجعية باسم الدين. ولقد كانت تجربة حزبنا في النضال ضد هذه الموجة من الثورة المضادة خلال السنوات الماضية غنية. فعلى الرغم من كل العقبات استطاع الحزب الشيوعي، بدفاعه عن الحياة السياسية العلمانية، واعتماداً على تراثه في النضال دفاعاً عن مصالح الجماهير وتجارب هذه الجماهير معه، أن يواجه الموجات العاتية وأن يحسر هذه الهستريا الرامية لتضليل الجماهير. وهذا حسن.

ولكن علينا أن نقر أن السلاح الفكري للثورة المضادة واتجاهاتها الدائمة لفرض العنف على حركة الثورة تسير دائماً تحت مظلة التهريج والدجل باسم الدين. ولهذا فلا يكفي في مواجهة هذاالموقف الاقتناع بالدفاع عن الحياة السياسية العلمانية وشعار فصل السياسة عن الدين. صحيح أن هذا الموقف المبدئي الذي ندافع عنه هو لرفع وعي الجماهير السياسي وشحذ ادراكها الاجتماعي والوطني والطبقي، ومن أجل وحدة بلادنا التي لا يمكن أن تُبنى فوق تعصب جاهل باسم الدين تختبىء من ورائه المصالح الطبقية الرجعية، ومصالح هذه الطبقات في قهر القوميات الجنوبية وفرض دكتاتورية عليها ومنعها من حرية الاعتقاد والحركة السياسية. وصحيح أيضاً أن خط حزبنا بين الجماهير في الدفاع المستميت عن مصالحها، وفي الاقتراب اليومي من طرق معيشتها وتقاليدها السياسية والاجتماعية، سيجعل هذه الجماهير تقتنع بتجاربها ببطلان الهستريا الرجعية، وستكتشف الدجل الطبقي الذي تحاول القوى الرجعية إلباسه مسوح الدين. ولكن هذا وحده لا يكفي لمواجهة خطر مستمر من الهجوم الفكري. أصبح لزاماً على حزبنا أن ينمي خطه الدعائي حول قضية الدين الاسلامي وعلاقته بحركة التقدم الاجتماعي. لقد جرت محاولات من قبل بعض أعضاء حزبنا في هذا المضمار ولكنها محاولات متقطعة وينقصها التوفر على الدراسة العميقة والالمام بعلم الفلسفة من جوانبه المختلفة ولا تشكل خطاً دعائياً ثابتاً لحزبنا. ولا تقتصر أهمية هذا الخط الدعائي العميق على الردود لما يثار من قبل أجهزة الدعاية الرجعية بل يتعدىٌ ذلك لجعل الدين الاسلامي عاملاً يخدم المصالح الأساسية لجماهير الشعب، لا أداة في يد المستغلين والقوى الرجعية التي لا ترتبط بثرى هذا الوطن في مصالحها وتطلعاتها. ونحن في حاجة إلى هذا الخط في المستوى الفلسفي اذ تجري محاولات دائبة في معاهد التعليم للتخلي عن الحياة العلمانية وتربية جيل بتزوير الأفكار الاسلامية ضد التقدم الاجتماعي والاشتراكية، قوام حياته اعتزال المجتمع وتحطيمه لكل ما أنجز محلياً وكجزء من البشرية. لمواجهة هذا الوضع الخطير أصبح لزاماً على حزبنا أن يدخل بين الطلاب لا بصفته داعية للنضال

السياسي بل كقوة فكرية تتصدى لهذا الخطر وتواجهه بخط يضع الدين في مكانه بين حركة الشعوب.

ج - تنقية حياة الحزب الداخلية واجب ازاء مستقبل الثورة

إن هذه الحملات الفكرية الموجهة ضد الحزب الشيوعي قصد منع تحوله إلى قوة جماهيرية لا بد أن تجد انعكاساً في داخل الحزب الشيوعي نفسه. فبالاضافة إلى أن الحزب الشيوعي تضاعفت عضويته عدة مرات بعد أكتوبر، وما وجد فرصة للعمل المستقر لتدريب العضوية الجديدة وتكوينها تكويناً شيوعياً، فان مصاعب العمل في ظروف الثورة المضادة واضطراب أشكاله وسرعة تغيرها تترك لهذه الأفكار انعكاساً في صفوف حزبنا. لقد قضينا عاماً تقريباً ونحن نناضل ضد الآثار السلبية للاتجاهات اليمينية التي قللت من دور الحزب الشيوعي وكادره بين حركة الشعب. ولهذا يتخذ الصراع الداخلي ضد الأفكار الغريبة على الطبقة العاملة دوراً مقدماً في رد الهجوم الموجه للحزب، وفي توفير الشروط اللازمة لالتحامه بحركة الجماهير. ويعوق هذا انخفاض مستوى الحياة الداخلية في حزبنا وابتعادها عن أسس التنظيم الحزبي اللينيني. ان كثيراً من الرفاق يعبرون عن آرائهم وسط «الشلل» وخارج الاجتماعات الحزبية مما يجعل الاختلاف في الأفكار غير مثمر ويضعف نمو حزبنا. ان هذه الظاهرة أصبحت متفشية بين عدد من كادر الحزب القيادي، وفي بعض المديريات، وهي تعكس نمط الفكر البرجوازي الصغير الذي يرفض النقد والنقد الذاتي ويهرب منهما إلى أسلوب الهمس، فيتحول صراع الأفكار إلى تذمر ونميمة.

وخطورة هذا الضعف في مستوى حياتنا الداخلية الحزبية يتضاعف اذا لاحظنا النشاط المحموم للدوائر الرجعية والمخابرات الأجنبية للنفوذ إلى داخل الحزب الشيوعي، ومحاولة نشر الارتباك في صفوفه حتى يتحول عن مهامه الأساسية بين الجماهير، فيتضاءل دوره ويتعطل سير الثورة الوطنية

الديمقراطية. ان عدم تطبيق مبادىء اللينينية في حياة الحزب الداخلية بحزم يؤدي إلى نشر الغفلة في صفوفنا مما يفتح الباب على مصراعيه لعناصر التخريب تنفذ إلى صفوفنا وتؤدي مهمتها.

ولكي نحافظ على نقاء حزبنا لا بد من تشجيع صراع الأفكار على منابر الحزب الرسمية حتى يتحول الصراع من حيز الأشخاص إلى حيز الأفكار وحتى توضع مبادىء الصراع الداخلي في مستواها اللينيني الحق. وفي نفس الوقت على حزبنا أن يقف بحزم ضد المحاولات الرامية إلى بسط منهج البرجوازية الصغيرة في التفكير وفي العمل الحزبي، باستعمال سلاح النقد والنقد الذاتي وباعلاء نفوذ التنظيم والتدريب على الماركسية ثم بتطهير صفوف الحزب بحزم من العناصر التي تصر على رفض التعليم وتواصل أسلوباً يخرب حياة الحزب، ويضعف من قدراته لمواجهة مهام الثورة، ويصرف اهتمامات أعضائنا إلى صراعات لا مبدئية قائمة على مصالح الشلل لا مصالح الحزب والحركة الثورية. ومؤتمرنا ينظر اليوم في لائحة الحزب بعد تجربتها خلال هذه الفترة الطويلة، وباجازتها يمكن أن تقوم حملة واسعة من أجل تنقية حياة الحزب الداخلية وتطهيرها من الاتجاهات المعادية للمناهج اللينينية.

اذن لكسر الحواجز التي تضعها قوى الرجعية والنشاط الاستعماري في بلادنا لمنع تلاحم الحزب الشيوعي مع حركة الجماهير، أصبح لزاماً على حزبنا أن يواجه هذه الحواجز - حاجز العنف والاضطهاد، والحملات الفكرية التي تتجه ضد كيانه واستمراره كحاجة تاريخية تفرضها الثورة السودانية، والتستر باسم الدين سلاحاً فكرياً ضد نمو الحركة الثورية ثم المحاولات للنفوذ لداخل الحزب الشيوعي وإحداث ارتباك في صفوفه بتسميم حياته الداخلية واحلال أساليب البرجوازية الصغيرة في الصراع الداخلي محل مبادىء اللينينية.

وعبر هذه السنوات وخلال ظروفها المختلفة صعوداً وهبوطاً في حركة الجماهير الثورية ظل حزبنا يستكشف الوسائل والطرق المختلفة ليحقق شعار المؤتمر الثالث لتحويل ذاته إلى قوة اجتماعية كبرى. ان كافة مشاريع العمل

الداخلي ومشاريع العمل بين الجماهير والصراع ضد الاتجاهات المنعزلة والجامدة كانت كلها تستوحي ذلك الهدف. ومهما كان وضع الثورة المضادة اليوم فان شرطاً مبدئياً لنمو الحزب كقوة مؤثرة على حركة الجماهير قد تحقق ولا يمكن مسحه من الحياة السياسية في بلادنا: نمو حركة التغيير الاجتماعي وبروز قوى طبقية تستهدف انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية. وهذا الشرط لم يتحقق عفواً أو بمجرد تجارب الجماهير خلال نضال أعمى، بل يمكننا القول إن نضال الحزب الشيوعي في قلب الحركة الثورية كان عاملاً رئيسياً في انضاج هذه الحركة الجماهيرية. وبوجود هذا العامل فان ما يمكن أن يمنع التحام الحزب الشيوعي بالحركة الجماهيرية يصبح متعلقاً بوضعه الذاتي ونواقصه الذاتية.

نستطيع اليوم أن نقول ان حزبنا بعد مجهود سنوات من تقليب الفكر والتجارب ودراسة ظروف بلادنا اكتشف فعلاً لا قولاً القوانين الأساسية التي تتحكم في تطوره إلى قوة جماهيرية كبيرة.

(١) يتحول الحزب الشيوعي إلى قوة جماهيرية خلال عملية تشمل التطبيق الخلاق المستقل للماركسية في تنمية خطوطه السياسية والجماهيرية وفي اكتشاف الأشكال الملائمة للتنظيم.

«الحزب الشيوعي لكي يصبح فعلاً حزباً جماهيرياً لا بد له أن يحتك بكل الآفاق وأن يحس الشعب بوجوده في كافة المستويات» (مداولات اللجنة المركزية يوم ١٩٦٥/٩/٢٤).

(٢) لا ينمو الحزب الشيوعي السوداني إلى قوة جماهيرية بشكل تنظيمي واحد بل تختلف هذه الأشكال من مديرية لأخرى، نسبة للتطور غير المتوازي في البلاد. «ففي المدن الرئيسية تشكل تنظيمات الحزب الشيوعي بين قوى الطبقة العاملة الصناعية وبقية العاملين الأساس الصلد للحزب وعلى كسبها إلى جانب الحزب وفي داخله يتوقف أمر تحويله إلى حزب جماهيري. ولكن، في مناطق الاقتصاد التقليدي تؤكد تجارب حزبنا في البناء عبر السنوات ان هذا

الخط التنظيمي لا يطبق بجمود . ويلعب هنا أبناء القبائل من المتعلمين والجيوب المتناثرة من عمال الخدمات وأبناء تلك القبائل أيضاً دوراً طليعياً. هذا وبالاضافة إلى العامل الاجتماعي، لا بد من اعتبار العامل القبلي والقومي. لهذا فان بناء الحزب الشيوعي وتحوله إلى قوة جماهيرية يعتمد على كسبه لهذه الفئة ».

ينمو الحزب الشيوعي في المديريات الجنوبية خلال النضال الوطني الديمقراطي وتنظيم كل العناصر الوطنية والديمقراطية الراغبة في التحالف مع حركة الجماهير في الشمال ضد التخلف والاستعمار الحديث ومن أجل انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، ومن خلال هذا النضال بأشكاله التنظيمية الملائمة ينتشر نفوذ الفكر الاشتراكي.

(٣) لهذا فان وجود خط تنظيمي واحد (شكل تنظيمي) لبناء الحزب الشيوعي خطأ ولا يتفق مع تجاربنا ومع ظروف بلادنا. يصبح اذن على حزبنا أن ينهض في حركة اصلاح واسعة لحياته الداخلية بحيث يبني نشاطه على دراسة تفصيلية وملموسة لكل الأقاليم السودانية، تركيبها الاجتماعي والطبقي، اقتصادياتها الخ، حتى يعمل الحزب بتنظيماته المختلفة وفق مرشد يحميه من تبديد الجهود ويستغل استغلالاً كاملاً طاقات كادرنا وتنظيماتنا بأقصى مستوى من الكفاءة والانجاز.

(٤) تحويل الحزب الشيوعي السوداني إلى قوة جماهيرية مؤثرة يتطلب عملية مستمرة وخلاقة لبناء التنظيمات الحديثة المختلفة بين الجماهير وتعريف الجماهير بتلك التنظيمات وارتباطها بها. « فالحزب الشيوعي تنظيم حديث وهو لا ينمو في جو عقيم بل ينمو في جو تنتشر فيه هذه التنظيمات التي ترفع من مستوى الاهتمامات الاجتماعية المختلفة بين الجماهير. وهذه المهمة تقع على عاتق الحزب الشيوعي. التنظيم الحديث لم يسبق قيام الحزب الشيوعي، بل على العكس قامت التنظيمات الحديثة بعد قيامه وبمبادرته. ولكننا نلاحظ أن هذا الخط الجماهيري السليم توقف عند الحدود التقليدية للتنظيم الجماهيري. وهذا

العقم خلق ظاهرة خطيرة بين الطبقات الثورية. فحياتها اليومية واهتماماتها بل بعض المؤسسات التي تخلقها تسير منفصلة عن الحركة السياسية. وهذا الوضع يعوق تقدم الحزب الشيوعي نحو مواقع التأثير على الجماهير. لهذا فان اهتمام الحزب الشيوعي بالتنظيمات الجماهيرية ورفع فعاليتها كقوة جذابة لصالح حركة التقدم الاجتماعي واجب يوفر تنفيذه ظروفاً أفضل لنمو الحزب الشيوعي ولتطوره». (من مداولات اللجنة المركزية - دورة نوفمبر ١٩٦٦).

هذه الخطوط العامة كانت ثمار تجارب حزبنا، ومشاهداته العامة. ولكنا اليوم وقد أنجزت معظم تنظيمات حزبنا الأساسية دراساتها للتركيب الاجتماعي حولها نستطيع أن نقول بأن الباب قد فتح أمام حزبنا حقاً للتصدي بكفاءة لمهمة بنائه كقوة جماهيرية. وما توصلنا إليه ليس مجرد عملية بحث أكاديمي بل هو نتيجة لصراع في داخل حزبنا ولحركة متواترة من النظر في وضع الحزب والحركة الجماهيرية ولتطبيق الماركسية طريقاً علمياً مخططاً لنمو الحزب. وهذا سيكسب عمل حزبنا صفة الثبات والاستمرار وسيهيء ظروفاً أفضل لحل التناقض الذي لازم حياة حزبنا: تطور عمله السياسي ونفوذه الأدبي بين الجماهير، وجمود وتأخر حركة بنائه أداة متصلة بكل آفاق الحياة في بلادنا.

لقد ظل الاحساس بهذه المهمة حبيس دائرة بعينها بين كادر حزبنا، وهذا يفسر حتمية التناقض بين ما كتب في أدب الحزب الشيوعي حول مهام بناء الحزب والأفكار المتراكمة في هذا المضمار، وبين النتائج الشحيحة التي توصلنا اليها. والعمليات الواسعة التي شغلت حزبنا عاماً كاملاً، وما توصلنا اليه من نتائج، تفصح عن حتمية اتساع هذه الدائرة وانها أصبحت تشمل الكادر الأساسي في حزبنا، لا في قياداته المركزية فحسب بل على نطاق تنظيماته الاقليمية.

وبهذا نقول أن مهمة بناء الحزب الشيوعي ليصبح قوة جماهيرية أصبحت خاضعة لمعرفتنا، وان امكانياتنا أصبحت مقيمة تقيماً سليماً. واذا استطعنا أن

نضع ثقل كادرنا للسير في هذا الطريق الذي شيدناه ووفرنا له جهاز التنفيذ الحديث الملائم فان علاقة حزبنا بحركته الجماهيرية ووتيرة نموه كقوة وسطها أصبحتا أمراً ممكن التحقيق. ويمكن الآن لحزبنا أن يُنجح المحاولات المتقطعة التي مارسها لجعل بناء الحزب الشيوعي قضية ثابتة وقائمة بذاتها، تتم وفق تخطيط لمشاريع محددة بزمن معين. لقد فشلت تلك المحاولات مراراً لأنها لم تكن مبنية على دراسة واقعية لامكانيات الحزب الشيوعي ولا على دراسة ملموسة للقوى الاجتماعية التي يعمل وسطها والتي تحدد مستويات الجماهير في طلائعها وأقسامها المختلفة وأثر هذه التقسيمات على مراكز القيادة والتأثير.

د ـ نمو الحزب اعتماداً على العلم والتخطيط

لقد ظلت حركة بناء الحزب خاضعة للعفوية في كل شيء: في الأقسام من الجماهير الثورية التي توجه شطرها لضم طلائعها، في استجلاء أكثر هذه الجماهير تأثيراً وتملكاً لمواقع القيادة الفكرية والعملية، وفي حركة التجنيد اليومية التي تسير في الغالب بالمعرفة الشخصية والروابط الخاصة. هذا عندما تسير هذه الحركة. ولكن في الغالب الأعم تتوقف هذه الحركة وتبقى تنظيمات كاملة لا توسع من عضويتها بوعي وعن قصد وتحت رقابة حازمة. ان قضية ارتباط الحزب الشيوعي بطلائع الشعب وضمها اليه أصبحت أوضح من قبل بوضوح هذه الطلائع نفسها وما وقع وسطها من تغيير.

فالطبقة العاملة مثلاً وهي الطليعة التي يتوجه اليها الحزب الشيوعي ليركز عليها في مؤسساتها نمت خلال هذه السنوات وتحت الدفع الرأسمالي ـ عددياً ونوعياً. فعمال الانتاج الصناعي الذين يشكلون مستقبل الطبقة العاملة نما عددهم من حوالى ١٢ ألفاً إلى أكثر من ٢٠ ألف عامل، ووجدت صناعات جديدة حديثة على رأسها صناعة الغزل والنسيج. وهذه سمة جديدة للطبقة العاملة تضع قضية الطلائع بينها في وضع جديد. وقد أدى هذا النمو في الطبقة العاملة ـ بين الانتاج الصناعي وبين الخدمات ـ إلى الارتفاع في

المستوى المهني للطبقة العاملة فاتسع نطاق التعليم المهني والفني. وبهذا جرى تطور في تركيب الطبقة العاملة نفسها واتسع نطاق الكادر الفني المؤثر على الانتاج. وهذا الكادر في الصناعات الجديدة يشكل قلبها ويؤثر في جماهير العمال ويمكن اذا تم تدريبه طبقياً على الماركسية اللينينية أن يلعب دوراً فعالاً في ربط جماهير الطبقة العاملة نهائياً بقضية الحزب الشيوعي السوداني. ويتخذ وضع هذا الكادر أهمية كبيرة في المصانع الجديدة لوجود الآلات المتقدمة والاعتماد على العمل غير الفني الرخيص الذي يجلب من بين القطاع التقليدي. ان تدريب هذا العمل غير الفني وربطه جيداً بحركة الطبقة العاملة يتطلب الاهتمام الطبقي بكادر العمل الفني العامل في تلك المصانع وتدريبه ورفع وعيه حتى يستطيع قيادة الجماهير غير الفنية في مصنعه ويشحذ حاستها الطبقية وينظمها في تنظيماتها الطبقية الاقتصادية والسياسية.

وفي هذه الفترة وفي ثورة أكتوبر ارتفع دور العاملين من غير العمال الصناعيين وتزايد نشاطهم على الجبهتين الاقتصادية والسياسية. وهذه ظاهرة جديدة يجب تشجيعها من قبل الحزب، كما أنها توسع من دائرة الطلائع التي تلج صفوف الحزب الشيوعي وتلعب في مناطق الاقتصاد التقليدي دوراً بارزاً في دفع حركة التقدم ورفع اليقظة والوعي الوطني والاجتماعي.

إن الاحاطة الفكرية بقضية الطلائع. مواقعها وتأثيراتها، تجعل خطة بناء الحزب الشيوعي تقف على أرض ثابتة وتجعل من الممكن والميسور متابعة هذا البناء كقضية منفصلة وثابتة في الحزب الشيوعي على قدم المساواة مع جبهات العمل السياسي والعمل الفكري ومجموع النشاط اليومي لحزبنا. وهذه ولا شك نقطة تحول تدل على أن الحزب الشيوعي دخل فعلاً لا قولاً مرحلة النضوج. ومن فوق هذا المستوى تجري حركة الاصلاح الذاتي لعمل حزبنا في المجالات المختلفة. فالحزب الشيوعي يمتلك اليوم وبفضل هذا المستوى والحركة المتواصلة التي تصدى لها في حقل بنائه الداخلي ما يقرب من العام - وفي الآونة الأخيرة تحضيراً للمؤتمر الرابع - مقومات نظرية واضحة مبنية على تجميع تجاربه في حقل التطبيق الماركسي على أساليب ووسائل عمله بين

الطلائع الشعبية، للعمل بين مؤسسات الطبقة العاملة وجماهير العاملين بالأجر بين المكاتب والمهن المختلفة، وبين جماهير المزارعين في قواعد الاقتصاد الحديث وبين حركة الطلبة والشباب والنساء الخ. وستصبح المهمة الأساسية التي يتصدى لها حزبنا بعد المؤتمر هي تطبيق هذه المقومات النظرية بخطة عملية وواقعية لانجاز هذا التحسين خطوة وراء خطوة، وتوفير القيادة اللازمة والمناسبة للسير بهذه الخطة وجعل قضية بناء الحزب معلماً ثابتاً بغض النظر عن الظروف السياسية التي يواجهها حزبنا، غض النظر عن هموم ومشاغل النضال اليومي.

واذا كان نمو الحزب الشيوعي كقوة جماهيرية مؤثرة يرتبط أيضاً بنمو حركة التنظيم للجماهير الحديثة وتنوع هذا التنظيم، على اعتبار أن الحزب الشيوعي - وهو أحدث التنظيمات الثورية في تركيبه الداخلي وفي المهام الثورية التي يتصدى لها وفي نظريته - يُبْنَى وسط حركة واسعة من التنظيمات الحديثة، فان الاهتمام بالتنظيمات الجماهيرية هو جزء مكمل لقضية بناء الحزب الشيوعي. وفي هذا المضمار نشير ملخصين تجارب عملنا في التالي:

أولاً: إن هذه التنظيمات في حاجة للتنوع والرسوخ. وقد اثبتت تجربة الحكم العسكري ضعف هذه التنظيمات، وانها لم تصبح ثابتة في الحياة اليومية تدافع عن بقائها الجماهير وتتعلق بها وتمنحها صفة الاستمرار في الظروف المختلفة للصراع وتوازن القوى. وهذا وضع خطير، خصوصاً وبلادنا تعيش فترة تحت ظل الثورة المضادة باحتمالاتها المختلفة، ومن العسير أن تصبح في وقت ما الاداة الوحيدة للتعبير عن النضال الشعبي للحزب الشيوعي العامل في ظل السرية واللاقانونية.

ثانياً: لكي ترسخ هذه التنظيمات عليها بدأب أن تسلك خطاً للعمل بين جماهيرها من شأنه أن يدخلها كجزء من الحياة اليومية للجماهير، وأن تنفع هذه الجماهير في حل مشاكلها اليومية. لقد عبرت عن هذه الحاجة اللجنة المركزية وهي تحدد دور الحزب الشيوعي بين التنظيمات الجماهيرية ودور هذه

التنظيمات في المسلك العملي بين الجماهير لكي تصبح ثابتة ومستقرة.

« فاذا كان هذا هو ما نريد من أعضائنا الجدد فعلينا أن ندرك أننا نود تنمية حركة شعبية واسعة وأن هذه الحركة معقدة ومختلفة المستويات فهي تمتد بين العاملين مثلاً من مستوى التنظيم النقابي المناضل إلى حلقة الترفيه في النادي، تمتد بين النساء من مستوى الدفاع عن حقوق المرأة السياسية إلى الجمعية التعاونية الصغيرة لتسويق منتجات المنزل من تطريز وصناعات يدوية، تمتد بين المثقفين وتتنوع في نضال سياسي وانتاج أدبي ممتع.. الخ. تمتد بين المزارعين من مستوى الصدام من أجل الاصلاح الزراعي إلى حلقة محو الأمية في القرية.. الخ.

وإذا كانت لنا هذه النظرة الشاملة فان اعضاءنا سيكونون مثل الشعيرات الدقيقة التي تنقل بمجموعها الدم إلى الشرايين. ولهذا فان بقاءهم في بيئتهم وتحولهم إلى الشيوعيين في نظرتهم (أن يدركوا دورهم في الحركة الثورية العامة، وانهم جزء من حركة غنية متعددة الجوانب تستهدف في النهاية الاشتراكية) هو الشرط لنمو هذه الحركة الثورية وفي قلبها الحزب الشيوعي.

إن الناس يحسون أن لهم حقاً في الحياة. وتبتدىء محاولاتهم من مستوى الاصلاح الفردي والاجتهاد حتى مستوى التطلع لتغيير المجتمع. والحزب الشيوعي لكي يصبح فعلاً حزباً جماهيرياً لا بد له أن يحتك بكل هذه الآفاق وأن يحس الشعب بوجوده في كافة هذه المستويات.

إننا ندرك كشيوعيين أن هذه التطلعات لن تتحقق إلا في ظل نظام اشتراكي وأن مهمتنا هي اعداد الجيش السياسي الذي يحقق ذلك النظام، ولكن المشكلة الجوهرية هي: كيف يمكن اعداد ذلك الجيش السياسي؟ هل يمكن اعداده بمجرد العمل وسط طلائع الشعب القليلة التي تدرك أهمية النضال السياسي المباشر؟ لقد سرنا في هذا الطريق سنوات وخلقنا دعاة ومثيرين. وهذا أمر حسن وكان لا بد منه. ولكن الثورة لا تنتصر بالطلائع

القليلة بل تنتصر بحركة واسعة بين الجماهير. ولكي تدرك الجماهير أهمية الاشتراكية لا بد أن نفتح لها نافذة تطل منها لترى ولو في لمحة ما يمكن أن يحققه الحزب الشيوعي. وهذا لن يتم إلا اذا استطاع الحزب الشيوعي أن يكون بين الشعب ليخفف آلام المجتمع المتخلف حتى تتحقق الاشتراكية ولكي تتحقق». (مداولات اللجنة المركزية ٦٦/٦/٢٥).

إن هذه التجارب والتعميمات النظرية ترسم خط الحزب للعمل بين الجماهير، ترسم المهام العاجلة لتطور حركة التنظيم الجماهيرية وتفتح لها الآفاق، لا لمجرد الارتباط والرسوخ وسط حركة الشعب بل للتأثير المباشر على التركيب الاجتماعي والاداري القائم في بلادنا اليوم. وهذه قضية هامة في الدرجة الأولى لمستقبل الحركة الثورية ولبناء الحزب الشيوعي لأنها تشكل آلة رافعة للطلائع الشعبية وتقدم لها التدريب وتجعل اقترابها من ولوج باب الحزب الشيوعي ومعانقة الماركسية اللينينية أمراً ممكناً وميسوراً. ووفق هذا الاتجاه علينا اجراء التحسينات اللازمة في نضالنا من أجل تنظيم الجماهير على نطاق واسع، ومن أجل تنمية ودعم التنظيمات الشعبية. وسيكون هذا جزءاً لا ينفصل من كل خطة مبرمجة لبناء الحزب وتنمية قدراته النضالية وامكانياته للجذب والالهام.

وإذا أصبح حزبنا يمتلك اليوم مقومات نظرية لا بأس بها في حقل تطبيق الماركسية على مجتمعنا، وفوق هذه المقومات بنى خطه التنظيمي، فان مشكلة الكادر الذي ينفذ هذا التحول في حزبنا تبرز كأخطر قضايا بناء الحزب، وكأخطر القضايا بالتالي لتطوير حركة الثورة في بلادنا.

والواقع الآن هو أن حزبنا استطاع أن يبني كادراً جماهيرياً يتصدى للمسئوليات على النطاق الوطني، ومعروف لدى أقسام قد تتسع أو تضيق بين الجماهير. وهذا وضع طبيعي ناتج عن قولنا بتزايد النفوذ السياسي للحزب الشيوعي، وعن تراكم عمليات النضال بين الشعب التي قادها الكادر الشيوعي في هذه الفترة وما سبقها من فترات. هناك كادر شيوعي سياسي، ونقابي

ونسوي وبين الأحياء وفي المؤسسات الأخرى المختلفة. وهذا الباب مفتوح بمقدار خوض حزبنا للمعارك وانفتاحه على حركة الجماهير الشعبية في نضالها اليومي. وحزبنا بنى من التقاليد في هذا المضمار ما يجعل من الممكن دائماً له تزايد هذا النوع من الكادر. هذا حسن. ولكن كادرنا من هذا النوع يواجه مشاكل التقدم في الثورة، وهي تتسع كحركة نضال من أجل التقدم ولتقديم البديل. لقد أصبح لزاماً على كادرنا أن يمتلك القدرة لقيادة هذه الحركة بالفعل ولتأهيل نفسه لهذه المهام التاريخية، والا تخلف وفاته القطار. ان هذه القضية ما زالت تحل بطريق عرجاء اما بالاعتماد على طاقات الكادر هذا لتثقيف نفسه أو من خلال الاجتماعات الحزبية التي يسهم فيها رفاق آخرون في حل مشاكل الثورة مع هذا الكادر. ولن يؤدي هذا إلا إلى تقليل دور كادرنا بين الحركة الجماهيرية النامية والتي تواجه مشاكل متعددة.

(١) لكي تنمو رغبات كادرنا المتصدي للعمل على النطاق الوطني للتحصيل الذاتي، وتزداد قدراته على مواجهة مشاكل الحركة الشعبية المتعددة لا بد لحزبنا من جهاز حديث يتكون من مجموعة من المختصين في شئون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلام والنشر الخ الخ. لقد قمنا بمحاولات في هذا السبيل ولكنها لم تصل بعد إلى خط حاسم ازاء تعبئة طاقات المثقفين الشيوعيين في هذا الجهاز الحديث. مهما تكن قدرات كادرنا الذاتية فان وضعه لا بد أن يتحدد لكي يستطيع وضع ثقله لما هو مكلف به، كمنبر للعمل الشعبي، يسنده جهاز متخصص من المثقفين الشيوعيين الذين يخدمون العمل الثوري كمثقفين.

(٢) ولينال حزبنا الثمرة الكاملة من وراء هذا العمل علينا أيضاً أن نساعد كادرنا على مضاعفة معرفته الذاتية، وعلى رفع مقدرته للتفهم والدراسة والتحصيل. وفي هذا المجال ندرس كادرنا ونبني سياسة ثابتة لتعليمه وسحبه لفترات من مشاغل العمل اليومي للتخصص في فروع العمل الثوري التي يباشرها. ان معظم كادرنا نال معرفته الماركسية بالقدر الضئيل الذي أتاحته لنا ظروف العمل الثوري، وتعرف على الماركسية اللينينية في

فترات تقديمها لطلائع الشعب. وقد انغمس هذا الكادر في مشاكل العمل اليومي التي لم تهيء لحزبنا فترة من التطور المستقر والهادىء نتيجة للتطورات العاصفة للحركة الجماهيرية وللهجوم المستمر على حزبنا من قبل قوى الاستعمار والرجعية المحلية.

لقد ضاعف من مسؤوليات كادرنا الأساسي ووقوع أعباء وهموم العمل اليومي على عاتقه عدم وجود خطة ثابتة لتنمية الكادر الجديد ولتحميله المسؤوليات. وما يحدث كثيراً ما تتحكم فيه العفوية: كادر قديم يذبل وجديد يطلع لم توفر لديه المعرفة القديمة لعملنا الثوري، فسرعان ما يصيبه الفتور والضعف أمام المشاكل المعقدة للحركة الثورية، فاذا نظرنا عملياً لكادرنا النقابي مثلاً، أو بين حركة الطلاب (بصورة أخرى) وبين حركة المزارعين، نجد تفاوتاً واضحاً بين كادر الحزب الشيوعي الذي ولج أبوابه من البداية وعبر الخمسينيات والكادر الذي خَلفَه. ومستقبل عملنا الثوري يتطلب أن نبني قنطرة بين هذين الصفين من الكادر حتى يكون هناك رصيد دائم للحركة الثورية يضمن لها صفة الاستمرار والصمود. صحيح أن فترة الحكم العسكري أدت إلى توقف هذه العملية نسبة للظروف الموضوعية القاهرة وللضعف الذاتي في العمل القيادي للحزب الشيوعي الذي عجز عن تنفيذ خطه القائل «بتأهيل الحزب الشيوعي لاستقبال التحولات المرتقبة» ـ ولكن حزبنا الآن وهو يسير في طريق التغيير وتتضح مقومات عمله النظرية عليه أن ينفذ بحسم هذه المهمة وأن يقدم خطة واضحة لتوسيع حلقة الكادر العامل في الحركة الثورية وفي مسئوليات الحزب الشيوعي المختلفة.

ومن خلال هذه الحركة وبنجاحها يمكن أن ترتفع إلى أعلى مستويات القيادة الجماعية التي لا يمكن أن تقتصر على الشكل وحده دون المحتوى، فاجتماعات الهيئات المنتظمة، وتقديم التقارير الدورية وتوسيع العمل القيادي في شكل مكاتب تَخَصَّص للجنة المركزية وللقيادات الاقليمية أمر حسن، ولكن لن يؤدي إلى تحقيق القيادة الجماعية بالفعل. مستوى الكادر وقدرته على المشاركة الحقيقية في رسم سياسة الحزب الشيوعي هما اللذان يحددان محتوى

القيادة الجماعية. وطالما بقي التفاوت واسعاً بين مستويات الكادر من ناحية قدراته على امتلاك ناصية الماركسية اللينينة، وطالما بقي تطوره في مستوى القيادات معتمداً على طاقاته الذاتية، فان العمل القيادي سيعبر عن مستوى هذا التفاوت لا عن مستوى العمل الجماعي. وهذا نلحظه في اوضاع القيادة المركزية، وفي وضع المتفرغين بين التنظيمات الاقليمية، وفي وضع المسؤولين الذين يتوجهون من مستويات أعلى لتولي مسؤوليات في القطاعات التنظيمية الأدنى. ان تجربة حزبنا تؤكد وجود عوامل الصحة في هذه القضية: ففي هذه الفترة صعد إلى مراكز القيادة عدد واسع من الكادر. فبين اللجنة المركزية المنتخبة من المؤتمر الثالث تراجع ما يقرب من الستين بالمائة ولم تركب حزبنا الحيرة بل اندفع كادر من بين صفوف الحزب وأسهم في قيادة الحزب الشيوعي مساهمة فعالة خلال أيام الدكتاتورية العسكرية العصيبة، وسار وسط حلقة الكادر الأساسية فيما بعد. ولكن هذه الظاهرة يجب ألا تتحكم فيها العفوية بل يجب أن تخضع للعمل الواعي المدرك.

وبادخال الوعي في هذه الحركة فان حزبنا يلبي احتياجات العمل الثوري ويقفل المنافذ أيضاً للمحاولات المسمومة التي تضغط الدوائر المعادية لحزبنا لاشاعتها بين حزبنا: بهدف خلق تناقضات بين كادر الحزب القديم والجديد. والقاعدة هي أن كادر حزبنا متمم لبعضه ويعمل في اتحاد اختياري رفاقي تجمعه الايديولوجية الواحدة والمصهر الواحد في النضال الثوري. حقاً إن لكادرنا القديم سلبياته وكذلك للكادر الجديد. ولا يمكن لحزبنا أن يتطور، ولا يمكن للكادر الجديد أن ينمو، إلا بهضم التجارب الثورية لحزبنا واستمرار تقاليده الثورية. وهذا يتطلب النضال على أساس الماركسية اللينينية ضد السلبيات في كادرنا ككل وتمتين الوحدة بينه. يتطلب كما ذكرنا من قبل تنقية الحياة الداخلية لحزبنا وقيامها على أسس ماركسية حقاً في صراع الأفكار المبدئي وبالمسؤولية التامة ازاء قضية الحزب والثورة كما تشير إلى ذلك لائحة حزبنا.

وفي نفس الوقت تتهيأ الآن ظروف أحسن لتنمية قدرات كادرنا

وللحكم عليه من زوايا موضوعية. فحركة النضال الاجتماعي تتسع ويزداد الطابع الماركسي للحزب الشيوعي. فالهزات بين قيادة الحزب الشيوعي نتيجة للتحولات المختلفة في حركة النضال الوطني مما أدى إلى ولوج عناصر جديدة أبوابه على أساس برنامجه السياسي المناهض للاستعمار هذه الهزات في طريق الانحسار. ومن ناحية موضوعية تدخل حركة الثورة إلى مرحلة أعلى من مراحل النضال الطبقي والاجتماعي. وهذا بالطبع ينمي الصفات الطبقية في حزبنا ويهيء ظروفاً أحسن لرفع مستوى التكوين اللينيني بين كادره، وسيؤدي هذا بالطبع إلى ثبات أكثر في مستوى حلقة الكادر الأساسي. وكذلك فان الفترة التي تمتع فيها حزبنا بحقوقه الدستورية منحت عضوية حزبنا والجماهير فرصاً للتعرف بطريقة مفتوحة وعلنية على نشاط كادرنا، وذلك أمر لم يكن متوفراً من قبل مما جعل كثيراً من الاحكام فيما يختص باختيار الكادر القيادي غير ناضجة. اليوم تتوفر ظروف أحسن تساعد في اختيار الكادر القيادي اختياراً أكثر موضوعية. وهذا أيضاً عامل يمكن أن يمنح العمل القيادي في الحزب الاستقرار والكفاءة في درجة أعلى من ذي قبل، طالما اقترب مؤتمرنا والمؤتمرات الاقليمية لاختيار الكادر القيادي على أساس موضوعي يضع في الاعتبار صلابته في النضال وتاريخ نضاله العملي وكفاءته لمواجهة الظروف المقبلة والثورة المضادة.

التطبيق الخلاق والمستقل للماركسية

بين القضايا التي طرحت نفسها مراراً خلال هذه السنوات والتي ظل حزبنا يستكشف فيها طرق وأشكال تحوله إلى قوة جماهيرية مؤثرة، قضية ما يسمى «بالمستوى الفكري للأعضاء» - أي ضعف معارفهم الماركسية. تتصدى لهذه القضية بوصفها قضية التعليم الحزبي وفي هذا المضمار وصلنا إلى المعالم الرئيسية التالية:

أولاً: لقد قدمت الماركسية في الفترة الأولى لبناء حلقات الحزب الشيوعي وتنظيماته الأساسية كعموميات بوساطة الكادر المثقف الشيوعي في احتكاكه

المباشر بطلائع الجماهير الثورية، وفي مقدمتها كادر الطبقة العاملة. وكان هذا هو الشكل الوحيد لاقتراب الماركسية من طلائع الشعب، والطريقة الوحيدة للتعليم الماركسي في الحزب الشيوعي السوداني. ومن هذه الحلقات بدأ تعليم الماركسية للأعضاء الوافدين بتبسيط العموميات، اعتماداً على الكتب الماركسية المترجمة.

ثانياً:بتزايد علاقات حزبنا بالنضال الجماهيري وتصديه لحل قضايا ملموسة بدأت المطالبة من قبل أعضاء الحزب «بإيراد أمثلة من الواقع» توضح العموميات المراكسية التي تدرس وكانت هذه المطالبة تعبيراً عن:

(أ) حقيقة أن تقديم العموميات الماركسية وحدها ما عاد يكفي وما عاد الطريق الأوحد لتعليم الماركسية في حزبنا.

(ب) إن هناك حاجات متزايدة تواجه أعضاء حزبنا لقيادة النضال الشعبي قيادة ملموسة وايجاد الحلول للقضايا بتطبيق الماركسية على ظروف بلادنا.

ثالثاً: بانحسار السلطة السياسية الاستعمارية تدفقت الكتب الماركسية المترجمة إلى بلادنا وأصبح التعليم الحزبي القائم على مجرد تبسيط هذه الكتب لا يفي بالحاجة، فالكثير من أعضاء الحزب الشيوعي وخاصة في المدن يستطيعون الوصول اليها والتعرف على ما فيها. ولهذا بدأ الاقبال على التعليم الحزبي بالطريقة القديمة يتراجع وكان على حزبنا أن يرفع من مستوى هذا التعليم إلى مستوى تقديم الماركسية مطبقة على ظروف بلادنا. وقد أدى ضعف هذا العمل إلى الأزمة المستمرة في ميدان التعليم الحزبي، والذي أصبح يتميز بالتقطع ثم الذبول أخيراً. وأصبحت مجلة الشيوعي وقرارات اللجنة المركزية هي الوسائل الرئيسية للتعليم في داخل حزبنا. على أن هذه الوسائل لا تخرج عن نطاق العمل السياسي، وتطبيق الماركسية في حقل النشاط العملي (الاستراتيجية والتاكتيك). ولكن التعليم الحزبي كوسيلة للتكوين الإيديولوجي للأعضاء ما وجد سبيله للتنفيذ. وبالرغم من أن الحزب

الشيوعي استطاع في هذه الفترة انجاز أعمال لا بأس بها في حقل تطبيق الماركسية ـ سواء كانت في ميدان بناء الحزب أو في دراسة اقتصاديات البلاد الخ ـ فان هذه الأعمال لم تأت بالنتيجة المطلوبة في تنمية مستوى المعرفة الماركسية بين حزبنا في ثبات وبأقصى درجات الفائدة.

إن تخلف هذه المهمة الهامة لتطور حزبنا يرجع إلى أسباب من بينها:

أ ـ الأشكال التنظيمية التي قامت في حزبنا والمبنية على (فرع العمل وفرع السكن). وهذا الشكل ليس خاطئاً ولكنه طبق بطريقة حالت دون توفير الكادر اللازم للتعليم الحزبي بين مؤسسات الطبقة العاملة. وهذا الكادر هو بالطبع كادر المثقفين الشيوعيين. ان الالتحام المباشر بين كادر المثقفين والكادر الشعبي في المراحل الأولى لبناء الحزب هو الذي أسهم في تقديم الماركسية، ولا يمكن أن نرفع من مستوى الماركسية وسط حزبنا إلا اذا التحم هذا الكادر ببعضه في مؤسسات العمل.

وعندما طبق الشكل التنظيمي (كل أعضاء الحزب الشيوعي في مؤسسة ما أعضاء في فرعه) خلقت امكانيات أفضل، ولو سار هذا الاتجاه بحزم وبدون تراجع لكان الوضع أحسن كثيراً من قبل.

ب ـ عدم وجود جهاز فعال للتعليم الحزبي والتثقيف. فقد ظل العمل يجري طيلة هذه الفترة في اطار مكتب للدعاية وبين كادر خبير متخصص يقوده رفيق مسؤول. وبالرغم من المجهودات المختلفة صعوداً وهبوطاً والتي بذلت من قبل مكاتب الدعاية فإنها لم تستطع أن تخلق جهازاً يشمل الحزب بمستوياته من المرشحين حتى حلقات الكادر القيادي، لم نستطع أن ننمي بين هذه الحلقة الاتجاه الثابت للتثقيف الذاتي. صحيح كانت هناك صعاب من ضمنها عدم وجود كادر مثقف قادر على هذه العملية، والظروف العاصفة التي عاشها حزبنا، والتأخر بل البدائية في أجهزة طباعته ونشره. وقد انعكس هذا في تحميل كادر من حزبنا بمسؤوليات متعددة لا قبل له بها: فمسؤول الفرع هو الذي يُعنى بالقيادة السياسية وحياة الفرع الداخلية، ويتحمل في

كثير من الأحيان مسؤوليات تلخيص وتدريس مطبوعات الحزب. ويظهر هذا الارهاق على متفرغي الحزب في الأقاليم وفي تنظيمات الحزب الرئيسية حيث يباشرون كل مسؤولية.

وغياب هذا الجهاز أدى إلى انحباس منجزات الحزب الشيوعي في حقل تطبيق الماركسية في اطار سطحي لا يتمشى مع ما يقابل حزبنا من مهام، وما يتحمله كادرنا وأعضاؤنا من مسؤوليات بين الحركة الجماهيرية. ويكفي أن نشير مثالا للضعف والتدهور في هذا الشأن الوضع في تنظيمات الطلبة الشيوعيين. فقد اتضح أن أعضاء بقوا أكثر من سنتين في التنظيم لم يطلعوا على لائحة الحزب ولم يدرسوا أبجديات الماركسية. ــ

اذا وضعنا في اعتبارنا الظروف الراهنة في بلادنا واحتمالاتها، وهي تشير إلى امكانيات حقيقية في اتساع نطاق الجماهير الثورية المقتربة من مهام التغيير الاجتماعي والثورة الديمقراطية، تشير إلى أن شعار «الاشتراكية» أصبح حبيباً إلى قلوب أقسام واسعة من سكان بلادنا، اذا وضعنا في اعتبارنا الظروف المحيطة بالعالم العربي وأنه أصبح من المحتم اقتراب طلائع الثورة العربية إلى مواقع الماركسية لأن هذا هو الطريق لانقاذ الثورة العربية وتطورها، فان قضية تعليم الماركسية في حزبنا ورفعها إلى مستويات أعلى تصبح مهمة من الدرجة الأولى. مهما كان شأن الثورة المضادة في العالم العربي وفي بلادنا، فان حركة شعوبنا تتعلم من تجاربها وستدرك أن العمل الثوري بدون نظرية ثورية لا يقود إلى نتائجه المطلوبة. وهذا سيدفع إلى طرح الماركسية طريقاً للعمل السياسي وللارشاد الفكري أيضاً. ان الجماهير التقدمية في بلادنا تتفتح للفكرة الاشتراكية، والظروف تحتم طرح الماركسية فكراً وايديولوجية للتطور وحل قضايا الثورة المحلية والعربية. ولن يتم هذا في بلادنا إلا اذا واجهنا بجزم قضية التعلم الماركسي في حزبنا.

ولا عذر للبدائية في هذه الظروف. ففي الحزب كادر مثقف. وللحزب امكانيات في كادره المتفرغ الذي يجب أن يتحول في مسؤولياته للتصدي

لقضية التعليم الحزبي والتثقيف. وبين الكادر المثقف الشيوعي هناك أعداد علينا تحويلها للعمل كمدرسين للماركسية في فروع الحزب. وبهذا لا يبقى المكتب القائد للدعاية والتثقيف محصوراً في حدوده كمكتب بل يتحول إلى جهاز متصل بكل فروع الحزب الشيوعي بواسطة فرق مدرسي الماركسية الذين عليه تدريبهم ومداومة تعليمهم وامدادهم بالمناهج والمواد اللازمة للتعليم.

لقد ظل حزبنا يناقش سنوات قضية تطوره إلى قوة جماهيرية وتحسين كافة أوجه نشاطه للتصدي لهذه المهمة، فتوصل إلى أفكار متعددة ومتنوعة وغنية لا مجال لترددادها. ولكن المهم الآن هو قدرته أولاً على اجتياز الحواجز الفكرية والتشريعية وأساليب الاضطهاد المختلفة والتي تبنيها الثورة المضادة قصد قطع الطريق عليه واقتلاع جذوره من بين المجتمع. المهم الآن قدرته على تنقية حياته الداخلية والنضال بحزم ضد أساليب البرجوازية الصغيرة في الصراع الداخلي والتي تشكل رصيداً للمحاولات الرجعية لإحداث ارتباك في صفوفه الداخلية، قدرته على اعلاء راية المبادىء اللينينية في الحياة الحزبية القائمة على الصراع وفق المبادىء واليقظة للتسرب إلى داخله من قبل المخربين.

والآن وقد امتلك حزبنا مقومات نظرية للمجتمع السوداني وتركيبه الطبقي والاقتصادي والسياسي الذي يشكل أرض العمل لتنظيمات حزبنا المختلفة - فهو ما نسميه بالخط التنظيمي - فان عليه أن يضع مشاريعه المناسبة للسير ببناء الحزب الشيوعي على طريقة علمية. باكتمال خطنا السياسي وبزوغ خطنا التنظيمي، فان تأهيل كادرنا بمستوياته المختلفة للتصدي لهذا التحول الكبير الذي يقتحم الحزب الشيوعي أبوابه يصبح واجباً تنفيذه ضربة لازب. وبضمان وضع منعطفات الثورة في صعودها وهبوطها، وفي مواجهة الثورة المضادة بأساليبها الناعمة والعنيفة، فان مستقبل ثورتنا مضمون في ظروف تنضج فيها يومياً بين الجماهير عناصر المرحلة الوطنية الديمقراطية، وعندئذ تصبح حقيقة قيادة الثورة وقدرتها على العمل هي الأمر الحاسم.

الفهرس

- الماركسية وقضايا الثورة السودانية

- هو نص التقرير الذي قدمه سكرتير الحزب الشيوعي باسم اللجنة المركزية امام المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني (اكتوبر ١٩٦٧).
- يحوي التقرير تحليلا للحقائق المعاصرة في الوضع العالمي، وفي العالم الثالث مؤكدا ان النهوض في الحركة الاشتراكية وحركة التحرر الوطني هو سمة عصرنا.
- يقدم التقرير تحليلا للوضع في العالم العربي والقضايا الجوهرية التي تواجه حركة التحرر الوطني العربية: قضايا التقدم الاجتماعي والاشتراكية، قضايا الوحدة والكيان العربي ويطرح طريقا لمواجهة هذه القضايا على ضوء النظرية الماركسية.
- يتصدى التقرير لمشاكل الثورة السودانية، ويقدم لأول مرة في تاريخ الفكر الماركسي في السودان تحليلاً أشمل للوضع الاجتماعي والطبقي، مؤكداً بالدراسة ان المجتمع السوداني دخل مرحلة التقسيم الطبقي.